المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

قانون مالية 2026

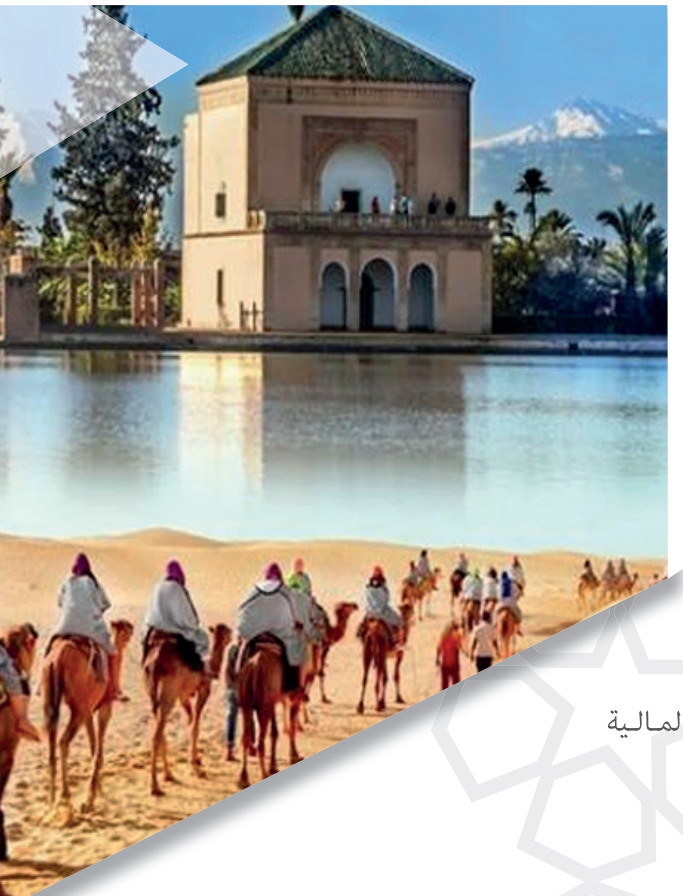

المالية

عدد خاص

مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية

الهيكلية

المالية

عدد خاص أبريل 2026

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

مدير المجلة
عبد السلام بنعبو
مدير الشؤون الإدارية والعامة

مديرة التحرير
وصال الحاري
نائبة مدير الشؤون الإدارية والعامة

مسؤول عن التحرير
خالد العسالي
رئيس قسم التواصل والإعلام

رئيسة التحرير
بثينة البنيوري
رئيسة مصلحة المنشورات

هيئة التحرير
كريم ابن يعقوب، فتيحة الشادلي، شهرزاد بوعلي،
حنان الإدريسي

لجنة النشرات
ممثلوا مديريات الوزارة والهيئات التابعة لها

التصميم الإشهاري
سلوى النجار، مليكة العسالي

الطبع
خالد زهير
كحيل منير

التوزيع
حنان حلواش، خالد سويسي

شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة - الرباط
الهاتف : 08 / 01 75 67 37 5 212+ - **الفاكس :** 26 75 67 37 5 212+
Portail Internet : **http://www.finances.gov.ma**
Portail Intranet : **http://maliya.finances.gov.ma**

الفهرس

تمهيد 06

مضامين قانون المالية للسنة المالية 2026

- الخطوط العريضة لقانون مالية سنة 2026 10
- المعطيات المرقمة لقانون مالية سنة 2026 16
- المؤسسات والمقاولات العمومية: استثمارات قياسية برسم سنة 2026 22
- الدولة الاجتماعية في صلب أولويات قانون مالية 2026 24
- التدابير الجمركية لقانون المالية لسنة 2026 29
- التدابيـر الجبائيـة الجديدة لسنة 2026 34

التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية

- التقرير الاقتصادي والمالي: تعزيز المكاسب الإقتصادية 46
- تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية: دينامية نمو إيجابية 52
- تقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: استقرار عدد المرافق في 2025 وتسجيل رصيد إيجابي برسم سنة 2024 60
- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة: أداة مهمة لتعبئة الموارد وتفعيل الاستراتيجيات العمومية 63
- تقرير حول النفقات الجبائية: رافعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية والإجتماعية 65
- تقرير حول الدين العمومي: حجم دين الخزينة يسجل 67,7% من الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2024 70
- تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع: تطوير اقتصاد الرعاية من أجل التمكين الاقتصادي للنساء 77
- تقرير حول الموارد البشرية: نحو إدارة فعالة تتجاوب مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة 82
- تقرير حول المقاصة: تعزيز سياسة الدعم للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين 92
- مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة: دعم تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي 98
- تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار: تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار ودعم القطاع الفلاحي 99
- مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار: رهان النجاعة والعدالة المجالية 105

قانون المالية في البرلمان

- أهم التعديلات المدرجة في مشروع قانون مالية 2026 110

تمهيد

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2025، معدل نمو يقدر ب 4.8% وذلك بفضل دينامية القطاعات غير الفلاحية والمساهمة المتنامية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية من قبيل صناعة السيارات والطيران والطاقات المتجددة والصناعات الغذائية والسياحة.

خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2025، واصل القطاع السياحي ديناميته، حيث استقبلت بلدنا 15 مليون سائح بارتفاع 14% مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2024. كما عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة استثنائية في التدفقات حيث بلغت 39.3 مليار درهم عند متم شهر غشت بزيادة تقدر ب 43.3% مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2024.

وعرفت الموارد الجبائية تطورا بمعدل سنوي يقدر ب 11.5% بين سنتي 2020 و2025، منتقلة من 199 مليار درهم إلى 343 مليار درهم، وهو نتيجة مباشرة لتنزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وقد تعززت هذه النتائج الاقتصادية المشجعة من خلال التحكم في التضخم في حدود 1.1% عند متم شهر غشت 2025، والتحكم التدريجي في عجز الميزانية الذي تراجع من 5.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 3.8% سنة 2024، قبل أن يستقر في حدود 3.5% سنة 2025. ويندرج مسار المديونية بدوره في هذه الدينامية الإيجابية.

وقد تعزز هذا الالتزام الثابت للمملكة بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية والميزانياتية من خلال استعادة تصنيفها ضمن فئة «درجة الاستثمار Investment Grade» من طرف وكالة التنقيط الأمريكية Standard&Poors خلال شتنبر الماضي.

وتعتبر هذه النتائج تتويجا لمسار عقدين ونصف من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات المؤسساتية. غير أن الاستمرار وتكريس هذا المسار الايجابي وهذه المسيرة المجيدة يتطلب تسريع إنجاز مختلف الأوراش التنموية المبرمجة من جهة والانخراط الجدي والمسؤول في إعداد وتنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية الذي يعتبر إحدى الأهداف الكبرى لقانون مالية 2026، والذي يجد مرجعيته ومرتكزه في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد وبمناسبة افتتاح البرلمان بتاريخ 10 أكتوبر 2025.

الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، وعبر الحوار والاشراك المباشر للساكنة المحلية، يتوخى تكريس تنمية متوازنة شاملة ومتضامنة والتحسين الملموس للظروف المعيشية لكل المواطنين على قدم المساواة وتوجيه المجالات الترابية نحو التنويع الاقتصادي المستدام.

وتقوم هذه المقاربة الترابية الجديدة على ثلاثة أبعاد متكاملة حيث يحيل البعد الأول على التنمية بمفهومها الشامل من خلال دعم التشغيل عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية المحلية وتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية (التربية والتعليم والرعاية الصحية...)، واعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، والتأهيل الشامل للمجال الترابي عبر تعزيز الالتقائية بين السياسات القطاعية والحاجيات على مستوى المجالات الترابية.

ويتعلق البعد الثاني بالطابع المجالي، وينبني على استثمار خصوصيات ومؤهلات كل منطقة عبر تحديد الحاجيات ذات الأولوية، وإشراك كل مكونات المجتمع المحلي واعتماد مقاربة تصاعدية وتكريس اللاتمركز واللاتركيز.

أما البعد الثالث فيتعلق بالطابع المندمج ويروم ضمان الالتقائية بين مختلف البرامج وذلك من خلال إحداث حساب خصوصي للخزينة من أجل ضمان التقائية التمويلات واعتماد حكامة مندمجة مرنة وشفافة قائمة على انتقاء البرامج وفق أثرها على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ووضع آليات تتيح للمواطنين استعمال التكنولوجيا الرقمية لتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع التي سيتم تنزيلها مع ضمان الشفافية والمراقبة.

عمليا، سيتم خلال سنة 2026 إعداد برنامج أولوي يتضمن عقودا بأهداف واضحة قابلة للقياس ومنح الأولوية للعمليات التي يمكن إنجازها على المدى القصير مستهدفة في المرحلة الأولية المناطق القروية والجبلية التي تعاني من الهشاشة. كما ستعطى الأولوية خلال هذه السنة لتنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة التي يبلغ عددها بناء على التشخيص الترابي الشامل 542 مركزا، وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج أولي يهم 77 مركزا قرويا ناشئا يغطي مجموع التراب الوطني، وسيتم التركيز خلال سنة 2026 على تسريع تنزيل مخططات عمل تتعلق بمشاريع ترابية تهم 36 مركزا قرويا ناشئا نموذجيا.

وعلاوة على الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية الذي يعتبر الأولوية الثانية لقانون مالية سنة 2026، فإن هذا الأخير يقوم على ثلاث أولويات كبرى أخرى وهي: توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة المغرب ضمن الدول الصاعدة، ومواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، وأخير مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

وبخصوص فرضيات قانون مالية 2026، فتتمثل في معدل نمو في حدود 4.6% مع تضخم في حدود 2% وعجز ميزانية في حدود 3%، مقابل 3.5% سنة 2025، مع خفض معدل المديونية وحصرها في حدود 66% من الناتج الداخلي الخام.

مضامين
قانون المالية 2026

الخطوط العريضة لقانون مالية سنة 2026

توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، مع مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية، تلك أهم أولويات قانون المالية لسنة 2026 التي تأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وتنزيل البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026.

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 في سياق دولي يطبعه عدم اليقين، والنمو المتباطئ للاقتصاد العالمي الذي يعرف صعوبة في استعادة عافيته بشكل تام، حيث أن معدلات النمو المتوقعة برسم سنتي 2025 و2026 التي تقدر على التوالي بـ 3,2% و3,1%، تبقى غير كافية لاستعادة النشاط الاقتصادي لمستواه المعهود، تحت تأثير تصاعد بؤر التوتر الجيوسياسية وتراجع التجارة العالمية بفعل الإجراءات الحمائية.

في ظل هذه الظرفية الصعبة وتحولاتها العميقة، أظهر المغرب صمودا كبيرا، بفضل المسار الإصلاحي الذي تبناه خلال السنوات الأخيرة، بنَفَس تطبعه الإرادة القوية، والتقدم المتواصل في العديد من الأوراش المهيكلة الكبرى. وقد تعززت هذه الدينامية، المستلهَمة من التوجيهات الملكية السامية، من خلال التنويع التدريجي لمحركات نمو الاقتصاد الوطني، الذي يقوم إلى جانب تحديث القطاعات الإنتاجية التقليدية، على إعادة تموقع المملكة في قطاعات واعدة على مستوى التجارة الدولية. ومن شأن هذه الدينامية التي تندرج في إطار خيارات استراتيجية مدروسة بعناية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، توسيع آفاق التنمية ببلادنا وترسيخ أسس اقتصاد حديث وشامل وتنافسي.

ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني، خلال السنة الحالية، نموا بنسبة 4,8%، مدعوما بقوة الطلب الداخلي وحيوية النسيج الإنتاجي الوطني، وذلك اعتبارا للانتعاش الملحوظ الذي تعرفه الأنشطة غير الفلاحية التي أصبحت من الدعامات الهيكلية لتطور الاقتصاد الوطني.

ويأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 لتعزيز هذه الدينامية الإيجابية، ولترجمة التوجيهات الملكية السامية الواردة على الخصوص في خطابي جلالته بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2025، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية الحادية عشرة بتاريخ 10 أكتوبر 2025. كما يشكل هذا المشروع نقطة تحول حقيقية لتسريع مسار التنمية متعددة الأبعاد الذي تعرفه المملكة وتعزيز جاذبيتها بشكل مستدام، وذلك من خلال تنزيل مختلف الإصلاحات الهيكلية والقطاعية. وفي ضوء التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، يؤسس هذا المشروع لمعالم مرحلة جديدة، يتكامل فيها النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية مع الإنصاف الترابي وذلك لتكريس مسار الإقلاع الذي انخرط فيه المغرب بشكل لا رجعة فيه.

وفي ظل هذه الدينامية، تعتزم الحكومة، برسم قانون المالية لسنة 2026، اتخاذ كل الوسائل الكفيلة لتوطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، رغم التحديات الكبيرة التي تفرضها التحولات المتلاحقة للسياق الاقتصادي العالمي. وسيتم في هذا الإطار، تكثيف الجهود لتحديث البنيات التحتية، ولتنزيل الاستراتيجيات القطاعية، موازاة مع الارتقاء بقطاعي الصناعة والخدمات، وإعطاء دفعة قوية للبعد الترابي للاستثمارات المنتِجة، ذات الأثر القوي على التشغيل، والتي من شأنها تعزيز موقع المغرب في سلاسل القيمة العالمية بشكل مستدام.

ولهذه الغاية، تولي الحكومة عناية خاصة لمواصلة تنزيل المشاريع الكبرى، لا سيما تلك التي تَهُم تطوير البنيات التحتية المتعلقة بقطاعات الطرق، والسكك الحديدية، والنقل الجوي والبحري، والسياحة وكذا الرقمنة. وستتم مواكبة هذه الدينامية التي تقوم، أساسا، على مواصلة تعبئة الاستثمار العمومي، وتعزيز أثره على الإدماج الاجتماعي والترابي، بسياسة مُحكمة لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وذلك من أجل تجاوز المعيقات التي تحول دون الرفع من مساهمة القطاع الخاص بشكل فعال في تعزيز النشاط الاقتصادي الوطني.

ومواكبة للأوراش الكبرى المهيكلة التي يتم تنزيلها، يكرس قانون المالية لسنة 2026 الرؤية الملكية التي تروم إحداث دينامية جديدة للتأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية وفق مقاربة للتنمية الترابية المندمجة، تضع على رأس أولوياتها إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، ترتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

وهكذا، سيتم الاعتماد في تنزيل هذه البرامج على توطين الاستثمارات على المستوى الترابي، عبر تحويل الصلاحيات والمهام المرتبطة بها إلى المصالح اللاممركزة، وكذا تنزيل برامج التنمية الجهوية التي سيتم إعدادها بناء على التشاور الموسع مع مختلف الفاعلين المعنيين على المستوى الترابي. وهو ما من شأنه تعبئة مؤهلات الجهات بشكل أمثل وتوجيهها نحو تنويع اقتصادي مستدام، بما يعزز قدرتها على الصمود، ويقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويكرس دورها كدعامات أساسية للنمو وإنتاج الثروة، ولإحداث مناصب الشغل.

كما يؤكد قانون المالية لسنة 2026، التزام الحكومة بتقوية أدائها وتكثيف جهودها لمواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، وذلك عبر مضاعفة الجهود لضمان استمرار التقدم في تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، حيث ستعرف سنة 2026 توطيد المسار الإيجابي الذي يعرفه تنزيل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الذي أصبح يشمل 88% من الساكنة. وموازاة مع ذلك، سيمكن التفعيل الناجع للسجل الاجتماعي الموحد من استهداف أكثر دقة للفئات المعوزة، ومن تدبير أكثر شفافية للدعم الاجتماعي المباشر، الذي تستفيد منه حاليا حوالي 4 ملايين أسرة. سيتم في نفس الصدد، توجيه الجهود العمومية نحو تنزيل المحورين المتبقيين من هذا الورش، طبقا للقانون-الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعيـة، والمتمثلين في توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

كما تحرص الحكومة على مواصلة دعم القدرة الشرائية للأسر، خصوصا من خلال تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، ودعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين، ودعم مهنيي نقل الأشخاص والبضائع، وكذا دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل تغطية الكلفة العالية لإنتاج الكهرباء وتفادي تأثيرها على الأسر، إضافة إلى اتخاذ تدابير جبائية وجمركية ذات طابع اجتماعي والتي تنص على إعفاء بعض المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك كالأدوية، وكذا دعم المدخلات الفلاحية ومستلزمات الأعلاف الحيوانية، وذلك لتقوية دعم الفلاحين والحفاظ على الرأسمال النباتي والحيواني، وإعادة تشكيل القطيع الوطني.

وإلى جانب تكريس مرتكزات الدولة الاجتماعية، تولي الحكومة الأولوية لمواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى لاسيما إصلاح المنظومة القضائية، بهدف تعزيز دولة الحق والقانون، مع الحرص على التنزيل التدريجي لمشروع الانتقال الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها، وكذا تفعيل مختلف الأوراش المرتبطة بإصلاح الإدارة، خصوصا فيما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها. وستعمل الحكومة كذلك، على تعبئة كل الموارد اللازمة لإنجاح ورش اللاتمركز الإداري، وتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، وذلك بغية ضمان الفعالية وجودة الخدمات المقدمة.

وفي إطار الحفاظ على توازنات المالية العمومية، تلتزم الحكومة باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة التحديات الظرفية وتعبئة هوامش مالية جديدة، بما يُمكِّن من تمويل مختلف المشاريع الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا، وذلك عبر تحديث الإطار التنظيمي والمؤسساتي الوطني، لا سيما مواصلة تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، والقانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، وتنويع وسائل التمويل، وتحسين تدبير المحفظة العمومية، إضافة إلى مواصلة إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك طبقا للتوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة.

الإطار المرجعي لقانون المالية لسنة 2026

تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 بناء على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي جلالة الملك بمناسبة كل من عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 10 أكتوبر 2025.

ويرتكز هذا المشروع أيضا على التزامات الحكومة المتضمنة في برنامجها للفترة 2021-2026، تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد.

التوجيهات الملكية السامية

أكد جلالة الملك في خطابه السامي الذي ألقاه بتاريخ 29 يوليوز 2025، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتوليه عرش أسلافه الميامين، أنه يعمل على بناء مغرب متقدم موحد ومتضامن، من خلال النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة، مع الحرص على تعزيز مكانة بلادنا ضمن نادي الدول الصاعدة، حيث ذكر جلالته بالإنجازات التي حققتها بلادنا، وأكد بهذه المناسبة على:

◄ **تعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي وبناء اقتصاد تنافسي، أكثر تنوعا وانفتاحا وذلك في إطار ماكرو-اقتصادي سليم ومستقر :** حيث أنه رغم توالي سنوات الجفاف وتفاقم الأزمات الدولية المتكررة، حافظ الاقتصاد الوطني على نسبة نمو هامة ومنتظمة خلال السنوات الأخيرة.

كما يشهد المغرب نهضة صناعية غير مسبوقة، حيث ارتفعت الصادرات الصناعية، منذ 2014 إلى الآن، بأكثر من الضعف، لاسيما تلك المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب. وبفضل التوجيهات الاستراتيجية التي وضعها المغرب، أصبحت قطاعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة والصناعات الغذائية والسياحة تُشكل اليوم رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات أو خلق فرص الشغل.

وفي نفس السياق، أكد جلالة الملك على أهمية البنيات التحتية الحديثة والمتينة التي يتوفر عليها المغرب اليوم بمواصفات عالمية، وتعزيز هذه البنيات بأشغال تمديد خط القطار فائق السرعة، الرابط بين القنيطرة ومراكش، وكذا مجموعة من المشاريع الضخمة، في مجال الأمن المائي والغذائي والسيادة الطاقية لبلادنا.

كما ذكر جلالته أنه مهما بلغ مستوى التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية، فلن يكون مرضيا إذا لم يساهم، بشكل ملموس، في تحسين ظروف عيش المواطنين. لذا، يحظى النهوض بالتنمية البشرية دوما بأهمية خاصة، من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم المباشر للأسر التي تستحقه. وفي هذا الإطار، دعا جلالة الملك إلى الأخذ بعين الاعتبار، عند إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، التحولات الديموغرافية والاجتماعية والمجالية التي أبانت عنها نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

وفي نفس السياق، أكد صاحب الجلالة أن مستوى الفقر متعدد الأبعاد، على الصعيد الوطني، سجل تراجعا كبيرا من 11,9% سنة 2014 إلى 6,8% سنة 2024. كما تجاوز المغرب هذه السنة، عتبة مؤشر التنمية البشرية، الذي يضعه في فئة البلدان ذات «التنمية البشرية العالية». غير أنه مع الأسف، ما تزال هناك بعض المناطق، لاسيما بالعالم القروي، تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة، بسبب النقص في البنيات التحتية والمرافق الأساسية.

◄ **إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة:** أكد صاحب الجلالة أنه حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية. وهكذا، دعا جلالته إلى الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية، إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة.

ولهذه الغاية، وجه جلالته الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يرتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية. وينبغي أن تقوم هذه البرامج، على توحيد جهود مختلف الفاعلين، حول أولويات واضحة، ومشاريع ذات تأثير ملموس، تهم على وجه الخصوص:

- دعم التشغيل، عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي؛
- تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن، ويكرس العدالة المجالية؛
- اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغيُّر المناخ؛
- إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى، التي تعرفها البلاد.

◄ **التحضير للانتخابات التشريعية لسنة 2026:** أكد جلالة الملك على إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، في موعدها الدستوري والقانوني العادي، وعلى ضرورة توفير المنظومة العامة، المؤطرة لانتخابات مجلس النواب، وأن تكون معتمدة ومعروفة قبل نهاية السنة الحالية.

وفي خطابه الموجه إلى البرلمان بتاريخ 10 أكتوبر 2025، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، أكد جلالة الملك دعوته إلى تسريع مسيرة المغرب الصاعد، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

كما شدد جلالة الملك على ضرورة أن يستفيد الجميع، من ثمار النمو، ومن تكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد، في مختلف الحقوق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها.

وقد ذكر جلالة الملك، بهذه المناسبة، على أن مستوى التنمية المحلية، هو المرآة التي تعكس بصدق، مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن. وفي هذا الإطار، فإن العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفوارق المجالية، ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية، قد تتراجع أهميتها حسب الظروف، وإنما هي توجه استراتيجي، يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا، ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية.

وفي هذا السياق، يجب أن يتميز الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، الذي يتعين على الحكومة وضعه

وفقاً للتوجيهات الملكية السامية، بوتيرة أسرع وأثر أقوى. وفي هذا الصدد، حدد جلالة الملك كقضايا رئيسية ذات الأسبقية: تشجيع المبادرات المحلية، والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وبالتأهيل الترابي.

وامتدادا للتوجيهات الواردة في خطاب العرش بشأن التنمية الترابية، شدد جلالة الملك كذلك على :

- إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها، وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات؛
- التفعيل الأمثل والجاد، لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل، والمخطط الوطني للساحل؛
- توسيع نطاق برنامج المراكز القروية الناشئة، باعتبارها آلية ملائمة لتدبير التوسع الحضري، والتخفيف من آثاره السلبية.

البرنامج الحكومي برسم الفترة 2021-2026

يستمد برنامج الحكومة للفترة 2021-2026 مرتكزاته من التوجيهات الملكية السامية ويتوافق بشكل كامل مع النموذج التنموي الجديد للمملكة. وتقوم محاوره الاستراتيجية الثلاثة على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وتحفيز الاقتصاد الوطني المناسب لإحداث فرص الشغل، وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي. ويرتكز هذا البرنامج على خمسة مبادئ كبرى، وهي :

- **ترسيخ الخيار الديمقراطي:** من خلال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة القضائية؛
- **مأسسة العدالة الاجتماعية:** عبر العمل على بناء دولة اجتماعية حقيقية، حامية وضامنة للتوازنات الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، خصوصا عبر تفعيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية الذي يشكل حجر الزاوية في هذا المشروع المجتمعي؛
- **وضع الرأسمال البشري في صميم تفعيل النموذج التنموي الجديد:** عبر تحديد الأولويات في تعليم مدرسي وجامعي ذي جودة للجميع، وتكوين مهني وبحث علمي يرتكزان على النجاعة، وخدمات صحية ذات جودة، وفرص عمل كافية؛
- **تركيز السياسات العمومية على صون كرامة المواطن:** من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتكريس المساواة بين جميع المواطنين، وتعزيز جودة الخدمات العمومية بشكل ملموس مع ضمان ولوجها العادل للجميع؛
- **توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتحسين القدرة الشرائية والادخار:** من خلال اعتماد سياسات اقتصادية مندمجة وإجراءات اجتماعية ملائمة.

التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2026

تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تنزيل أولويات البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026 في إطار مواصلة الإصلاحات التي تم إطلاقها، وذلك بناء على الأولويات التالية:

- توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛
- إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛
- مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية؛
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة

وعيا منها بالدور الاستراتيجي الذي يلعبه الاستثمار المنتج في تعزيز المكتسبات الاقتصادية وتقوية مكانة المغرب بين الدول الصاعدة، تعمل الحكومة على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية التي تهدف إلى خلق دينامية نمو مستدام وشامل ومنتج لفرص الشغل ببلادنا وذلك من خلال:

- تعزيز آليات دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار الخاص عبر تعزيز دينامية الاستثمارات الخاصة لاسيما مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، ودعم الاستثمار الخاص بهدف تعزيز جاذبية المغرب لدى المستثمرين الوطنيين والدوليين، وتعزيز دور صندوق محمد السادس للاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير آليات تمويل مبتكرة وتعزيز آليات دعم المقاولة عبر تيسير الولوج إلى التمويل.
- مواصلة المجهود الاستثماري العمومي لتنفيذ الأوراش الكبرى للبنيات التحتية والمشاريع المهيكلة التي تم إطلاقها خاصة في قطاعات النقل والطاقة والماء والرقمنة والسياحة، وكذا تلك المتعلقة بالبنيات التحتية الرياضية مع إعطاء دفعة قوية للبعد الترابي للاستثمارات الإنتاجية، وتسريع تنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية لاسيما في مجالات الفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والتحول الرقمي وتطوير الصادرات.

إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

عملت الحكومة على إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، هذه المبادرة التي تقوم على التنسيق الأمثل بين السياسات العمومية الوطنية والأولويات على الصعيد المحلي، تترجم الإرادة الملكية السامية بتكريس تنمية متوازنة، شاملة ومتضامنة تشمل كل جهات المملكة كما تروم التحسين الملموس للظروف المعيشية لكل المواطنين على قدم المساواة، وتوجيه المجالات الترابية نحو التنويع الاقتصادي المستدام، بما يضمن تجسيد طموح المغرب الصاعد الذي يسير بسرعة واحدة.

وهكذا، فإن الهدف من تنزيل هذا الجيل الجديد من البرامج يكمن في تعزيز المكتسبات، وتسريع التحولات الجارية، والتجاوب بطريقة تشاورية وفعالة مع التحديات المتصاعدة، من خلال ترجمة فعلية للجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للمملكة. كما تتوخى ضمان وقع الاستثمارات العمومية بشكل فعلي وقابل للقياس، خصوصا فيما يتعلق بإحداث مناصب الشغل وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ويتم، من خلال هذه المقاربة الترابية المندمجة، وضع الأسس لمغرب أكثر استعدادا لمواجهة التحديات المستقبلية وتعزيز مساره نحو الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي عبر تثمين الخصوصيات المحلية وتكريس الجهوية المتقدمة، مع توطيد مبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية. ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، ترتكز هذه البرامج على أربعة محاور ذات الأولوية:

- **دعم التشغيل :** يتعلق الأمر بتحديد المشاريع والعمليات التي يتعين إنجازها، من خلال تثمين الإمكانات والمؤهلات الاقتصادية والجهوية وخصوصيات كل مجال ترابي، بما يضمن تنمية الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية؛
- **تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالي التربية والصحة:** ويهدف هذا المحور إلى سد الخصاص المسجل في هذين المجالين كمّا ونوعا، بُغية تحسين المؤشرات الاجتماعية بشكل ملموس؛
- **اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية،** من خلال إعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب، وتعزيز التدابير الرامية إلى ترشيد استهلاكه والرفع من نجاعة استعماله والتخفيف من حدة الإجهاد المائي الذي تعرفه بلادنا؛
- **التأهيل الترابي المندمج، من خلال:**

- تحديد مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام تام مع الأوراش الكبرى الجارية على الصعيد الوطني؛
- تحسين ظروف عيش الساكنة في بعض المناطق، خصوصا في الوسط القروي، والتي لا تزال تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة بسبب النقص في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية؛
- إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات، مع استحضار خصوصياتها وطبيعة حاجياتها؛
- التفعيل الأمثل لرافعات التنمية المستدامة على مستوى الساحل الوطني؛
- تدبير التوسع الحضري وتحسين ولوج ساكنة المراكز الناشئة إلى خدمات القرب.

مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية المعقدة التي تطبع السياق الحالي، ستواصل الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، توطيد أسس الدولة الاجتماعية الذي يروم في عمقه الاستثمار في الرأسمال البشري، باعتباره العمود الفقري لكل السياسات العمومية خصوصا من خلال:

- مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية وذلك عبر تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر لفائدة الفئات الفقيرة والمعوزة ومواصلة تنزيل باقي ركائز تعميم الحماية الاجتماعية (التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل)؛
- دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال مواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق من القمح اللين ودعم مهنيي النقل حفاظا على استقرار تكاليف النقل موازاة مع دعم المكتب الوطني للماء والكهرباء للحفاظ على استقرار فاتورة الكهرباء؛
- مواصلة تنزيل التزامات الحوار الاجتماعي؛
- مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، عبر مواكبة إعادة بناء المباني المتضررة وإعادة تأهيل البنيات التحتية المتأثرة بالزلزال؛
- مواصلة برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي بتعبئة الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل هذه الآلية، وذلك لمواكبة الدينامية المسجلة؛
- مواصلة تنفيذ باقي السياسات الاجتماعية من أجل تعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الشباب والرياضة، وغيرها).

مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية

في ظل سياق وطني ودولي متحول، تطبعه تحديات اقتصادية واجتماعية وجيو-استراتيجية كبرى، يواصل المغرب تنزيل إصلاحات هيكلية عميقة تهدف إلى تعزيز فعالية الأداء العمومي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وضمان استدامة المالية العمومية لاسيما من خلال:

- مواصلة إصلاح المنظومة القضائية عبر مراجعة القانون الجنائي لملاءمة التشريع الوطني مع المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية وتوطيد المكتسبات المُنجزة، وتعزيز دولة الحق والقانون وتكريس قضاء مستقل يساعد على ضمان جاذبية مناخ الأعمال؛
- مواصلة إصلاح الإدارة خصوصا عبر المشاريع الهيكلية المتمثلة في تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتعزيز استعمال اللغة الأمازيغية ومواصلة تنزيل ورش اللاتمركز الإداري؛
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى عبر تنزيل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تسريع عمليات إعادة الهيكلة الرامية إلى ترشيد المحفظة العمومية، وإعادة توجيه تدخلها نحو مهامها الاستراتيجية وتعزيز أدائها الاقتصادي والاجتماعي، وتقليص اعتمادها على ميزانية الدولة عبر تطوير آليات تمويل أكثر تنوعا ونجاعة؛
- مشروع إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية لتوسيع نطاقه ليشمل المؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة وتعزيز استدامة المالية العمومية بإدراج قواعد ميزانياتية جديدة وتقوية دور البرلمان في مناقشة قوانين المالية؛
- ترشيد النفقات العمومية والتقليص التدريجي لعجز الميزانية عبر ضبط نفقات التسيير وتحسين نجاعة الاستثمار العمومي، وكذا مواصلة جهود تعبئة الموارد من خلال تحصيل الموارد الجبائية والجمركية وتحسين مردودية المحفظة ومداخيل الملك الخاص للدولة؛
- مواصلة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي لتمكين بلادنا من نظام جبائي أكثر عدالة ونجاعة وشفافية، وقادر على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- الحفاظ على استدامة المالية العمومية من خلال التحكم الصارم في مستويات العجز والمديونية، مع الحفاظ على قدرة الدولة على تعبئة الموارد الكفيلة بتمويل الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر ترشيد النفقات، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحسين نجاعة الاستثمارات العمومية والتحكم في وتيرة اللجوء إلى المديونية.

المصدر: مديرية الميزانية

المعطيات المرقمة لقانون مالية سنة 2026

فرضيات قانون المالية لسنة 2026

نسبة نمو الناتج الداخلي الخام	%4,6
نسبة عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام دون احتساب عائدات الخوصصة	%3
متوسط سعر غاز البوتان (للطن)	$500
نسبة التضخم	%2

نفقات ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي لتكاليف ميزانية الدولة برسم السنة المالية 2026 بـ 761.298.565.000 درهما بما فيها 9.632.777.000 درهم برسم النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات الإرجاعات الضريبية، مقابل 721.317.657.000 درهما برسم قانون المالية للسنة المالية 2025، أي بزيادة قدرها 39.980.908.000 درهم أو 5,54% موزعة كما يلي:

تطور نفقات ميزانية الدولة 2025-2026 (بملايين الدرهم وبالحصة)

المعطيات	قانون مالية 2025	قانون مالية 2026	التغييرات	
			المطلقة	%
الميزانية العامة	556.752,139	591.814,415	35.062,276	%6,30
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	2.016,497	1.995,464	-21,033	%-1,04
الحسابات الخصوصية للخزينة	162.549,021	167.488,686	4.939,665	%3,04
المجموع	**721.317,657**	**761.298,565**	**39.980,908**	**%5,54**

بنية تحملات ميزانية الدولة برسم قانون المالية 2026 (بملايين الدرهم)

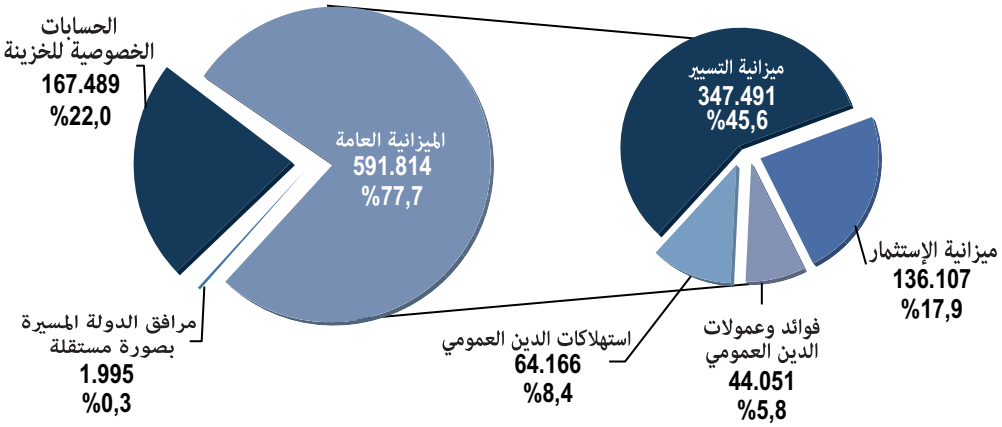

تطور نفقات الميزانية العامة 2025-2026 (مليون درهم)

	قانون المالية 2025	قانون المالية 2026	التغييرات المطلقة	التغييرات النسبية	الحصة من المجموع
نفقات التسيير:					
نفقات الموظفين	180.270,68	195.331,14	15.060,46	%8,35	%33,01
نفقات المعدات و النفقات المختلفة	80.220,12	93.673,78	13.453,65	%16,77	%15,83
التكاليف المشتركة	48.112,00	45.453,00	-2.659,00	%-5,53	%7,68
النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية	9.668,34	9.632,78	-35,57	%-0,37	%1,63
النفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية	2.700	3.400	700	%25,93	%0,57
مجموع نفقات التسيير	**320.971,15**	**347.490,69**	**26.519,54**	**%8,26**	**%58,72**
نفقات الاستثمار	**128.526,36**	**136.106,79**	**7.580,44**	**%5,90**	**%23,00**
مجموع نفقات الميزانية العامة (بدون احتساب الدين)	**449.497,51**	**483.597,48**	**34.099,98**	**%7,59**	**%81,71**
نفقات الدين العمومي :					
الدين الخارجي	19.516,00	26.205,08	6.689,08	%34,27	%4,43
الدين الداخلي	87.738,63	82.011,85	-5.726,78	%-6,53	%13,86
مجموع نفقات الدين العمومي	**107.254,63**	**108.216,93**	**962,30**	**%0,90**	**%18,29**
مجموع نفقات الميزانية العامة	**556.752,14**	**591.814,42**	**35.062,28**	**%6,30**	**%100,00**

توزيع نفقات الميزانية العامة برسم قانون المالية 2026 (مليون درهم)

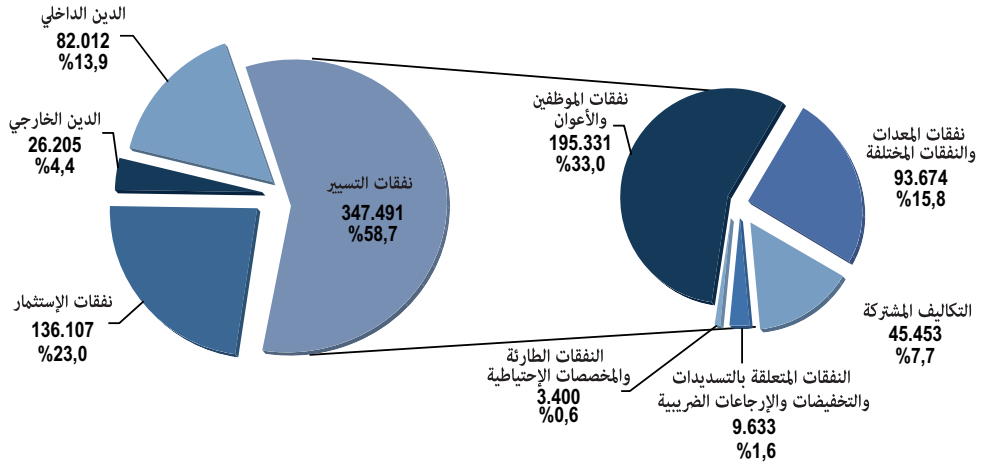

تطور ميزانية التسيير

تطور ميزانية التسيير (بملايير الدرهم)

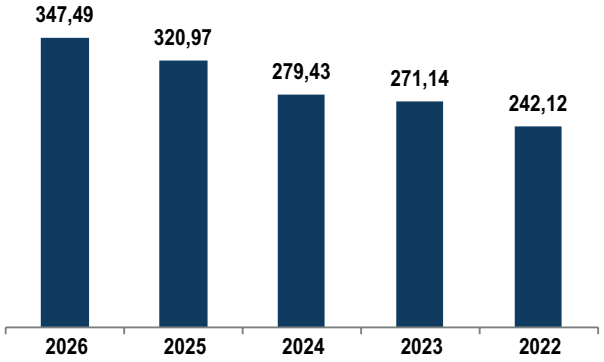

تطور ميزانية التسيير مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)

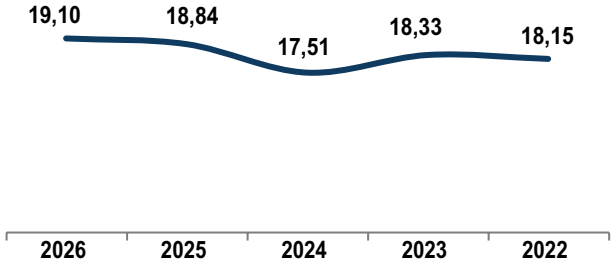

تطور كتلة الأجور

تبلغ نفقات الموظفين برسم سنة 2026 ما يناهز 195.331.137.000 درهم (بما فيها مبلغ 26,20 مليار درهم برسم مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد) مقابل 180.270.681.000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 8,35%.

تطور نفقات الموظفين(*) مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)

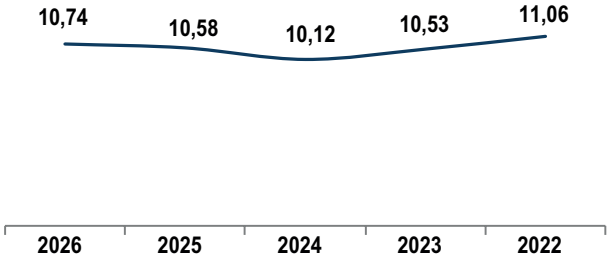

تطور نفقات الموظفين(*) (بملايير الدراهم)

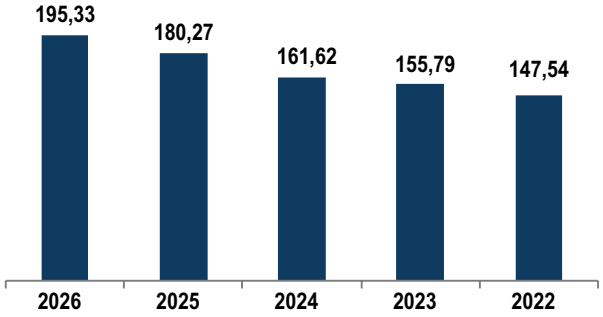

(*) مع احتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

نفقات المعدات والنفقات المختلفة

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة 93.673.775.000 درهم سنة 2026، مقابل 80.220.124.000 درهم برسم قانون المالية لسنة 2025، أي بزيادة قدرها 16,77%.

تطور نفقات المعدات والنفقات المختلفة
مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)

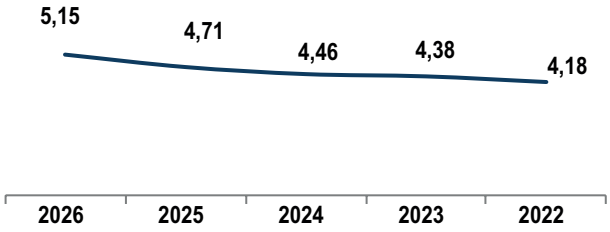

تطور نفقات المعدات والنفقات المختلفة
(بملايير الدراهم)

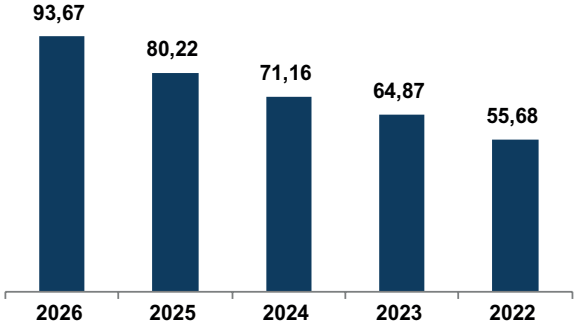

نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم السنة المالية 2026، والمتعلقة بنفقات الاستثمار 136,11 مليار درهم مقابل 128,53 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2025، أي بارتفاع قدره 5,90%.

تطور نفقات الإستثمار للميزانية العامة (بملايير الدراهم)

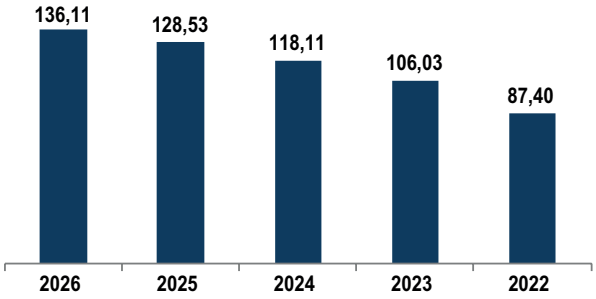

تطور نفقات الإستثمار للميزانية العامة مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)

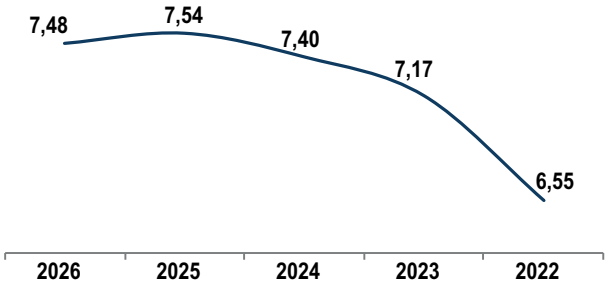

وتضاف إلى هذه الاعتمادات :

- اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2026 والسنوات التي تليها والبالغة 79,51 مليار درهم؛
- اعتمادات الأداء المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية لسنة 2025، والتي لم يصدر الأمر بأدائها إلى متم 2025 والمقدر مبلغها المتوقع ب 13 مليار درهم.

وبهذا سيصل، مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الوزارات والمؤسسات والمتعلقة بنفقات الاستثمار إلى 228,61 مليار درهم، برسم سنة 2026.

تطور نفقات الدين العمومي

قدرت نفقات الدين الدين العمومي بـ 108.216.932.000 درهم برسم سنة 2026، موزعة كما يلي :

السنة	قانون المالية 2025	قانون المالية 2026	التغييرات	
			المطلقة	النسبية
الدين الخارجي	19.516,00	26.205,08	6.689,08	%34,27
الدين الداخلي	87.738,63	82.011,85	-5.726,78	%-6,53
المجموع	**107.254,63**	**108.216,93**	**962,30**	**%0,90**

وبالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، عرف حجم دين الخزينة انخفاضا قدره 1,0 نقطة مئوية، ليستقر في حدود 67,7% نهاية سنة 2024 مقابل 68,7% نهاية عام 2023، وذلك بعد تراجع قدره 2,8 نقطة مئوية بين سنتي 2022 و2023. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام واستمرار مسار ضبط الميزانية.

وحسب نوع الدين، فقد بلغ هذا المؤشر 50,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للمديونية الداخلية، و16,9% بالنسبة للمديونية الخارجية، مقابل 51,6% و 17,1% على التوالي في نهاية عام 2023. ويوضح المبيان التالي تطور دين الخزينة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2024 :

تطور دين الخزينة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2024

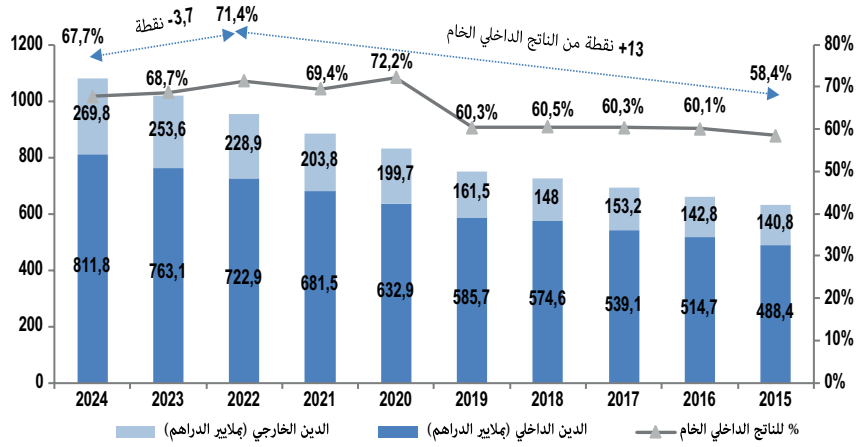

الموارد

يبلغ مجموع موارد ميزانية الدولة برسم السنة المالية 2026 ما قدره 712.554.216.000 درهم، مقابل 657.802.945.000 درهم برسم قانون المالية للسنة المالية 2025 أي بارتفاع قدره 8,32%. وتتوزع كما يلي :

توزيع موارد ميزانية الدولة برسم قوانين مالية 2024 و2025 (بملايين الدرهم)

السنة	قانون المالية 2025	قانون المالية 2026	التغييرات	
			المطلقة	%
الميزانية العامة	493.840,710	544.325,037	50.484,327	%10,22
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	2.016,497	1.995,464	-21,033	%-1,04
الحسابات الخصوصية للخزينة	161.945,738	166.233,715	4.287,977	%2,65
المجموع	**657.802,945**	**712.554,216**	**54.751,271**	**%8,32**

ويبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة المتوقعة برسم السنة المالية 2026 ما قدره 421.325.037.000 درهم، مقابل 368.840.710.000 برسم قانون المالية للسنة المالية 2025، أي بزيادة قدرها 14,23%.

تطور توقعات موارد الميزانية العامة (بملايين الدرهم)

بيان الموارد	قانون المالية 2025	قانون المالية 2026	التغييرات المطلقة	التغييرات النسبية	الحصة في المجموع
1 - الموارد الجبائية					
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	140.735,18	165.690,23	24.955,05	%17,73	%30,44
الضرائب غير المباشرة	145.953,71	167.889,58	21.935,88	%15,03	%30,84
الرسوم الجمركية	21.050,42	18.180,18	-2.870,24	%-13,64	%3,34
رسوم التسجيل والتمبر	21.979,67	24.321,17	2.341,50	%10,65	%4,47
مجموع الموارد الجبائية	**329.718,97**	**376.081,16**	**46.362,19**	**%14,06**	**%69,09**
2 - الموارد غير الجبائية					
حصيلة تفويت مساهمات الدولة	6.000,00	6.000,00	0,00	%0,00	%1,10
حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	22.550,31	27.521,98	4.971,67	%22,05	%5,06
عائدات أملاك الدولة	354,50	599,50	245,00	%69,11	%0,11
موارد مختلفة	8.716,93	9.622,40	905,47	%10,39	%1,77
موارد الهبات والوصايا	1.500,00	1.500,00	0,00	%0,00	%0,28
مجموع الموارد غيرالجبائية	**39.121,74**	**45.243,88**	**6.122,14**	**%15,65**	**%8,31**
المداخيل العادية (1+2)	**368.840,71**	**421.325,04**	**52.484,33**	**%14,23**	**%77,40**
3 - موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل	**125.000,00**	**123.000,00**	**-2.000,00**	**%-1,60**	**%22,60**
مجموع موارد الميزانية العامة	**493.840,71**	**544.325,04**	**50.484,33**	**%10,22**	**%100,00**

بنية موارد الميزانية العامة برسم قانون المالية لسنة 2026 (مليون درهم)

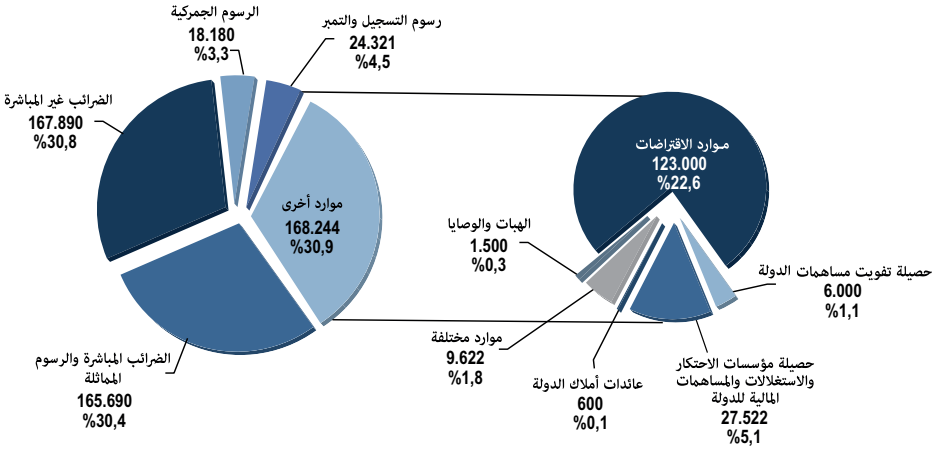

بنية موارد ميزانية الدولة برسم قانون المالية لسنة 2026 (بملايين الدراهم)

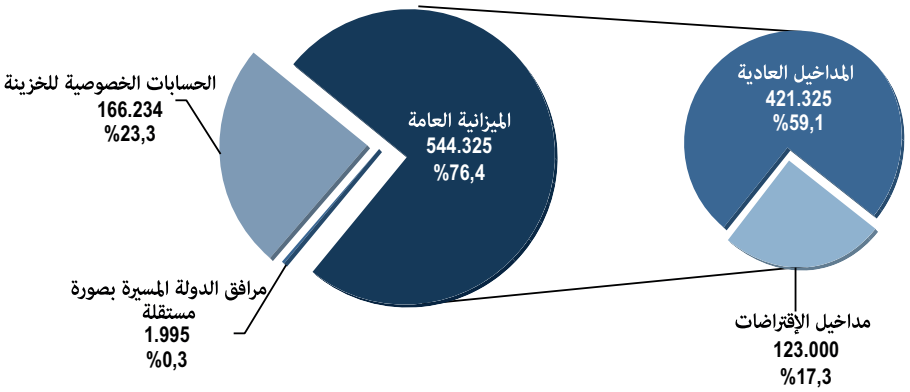

تطور نسبة العجز الميزانياتي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام في الفترة 2020-2026

عرف عجز الميزانية تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأربع الأخيرة بعد تفاقمه بشكل ملموس سنة 2020، حيث بلغ نسبة 7,1% من الناتج الداخلي الخام. وابتداء من سنة 2021، سجل هذا العجز تراجعا تدريجياً بمقدار 3,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 3,8% سنة 2024، وذلك بفضل فائض الرصيد العادي الذي بلغ 62,9 مليار درهم سنة 2024 أي ما يعادل 3,9% من الناتج الداخلي الخام. وقد تحقق هذا التراجع في عجز الميزانية في سياق اتسم بمجهود ميزانياتي مهم يهدف إلى مواجهة تداعيات الأزمة الصحية، والحد من تسارع ارتفاع الأسعار، وتنشيط الاقتصاد، بالإضافة إلى إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية.

ومن المتوقع أن يتقلص العجز الميزانياتي ليصل إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام في متم سنة 2025، وفق التوقعات الأولية لقانون المالية، ليسجل بذلك تحسنا بنحو 0,3 نقطة مقارنة مع سنة 2024 التي بلغ فيها 3,8% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور الإيجابي بالأساس إلى الأداء الجيد للمداخيل الجبائية، التي سجلت ارتفاعا بـ 34 مليار درهم، أي بنسبة 15,2% عند متم شهر شتنبر 2025، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

ووعيا منها أن الحفاظ على استدامة المالية العمومية يشكل دعامة أساسية لنجاح الإصلاحات الهيكلية ولتنزيل الأوراش التنموية الكبرى الحالية، تحرص الحكومة على جعل قانون المالية لسنة 2026 محطة حاسمة في مسار ترسيخ التوازنات الميزانياتية على المدى المتوسط، وذلك عبر ترشيد النفقات، وتوسيع الوعاء الضريبي، والتحكم في وتيرة اللجوء إلى المديونية.

تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام 2020-2026

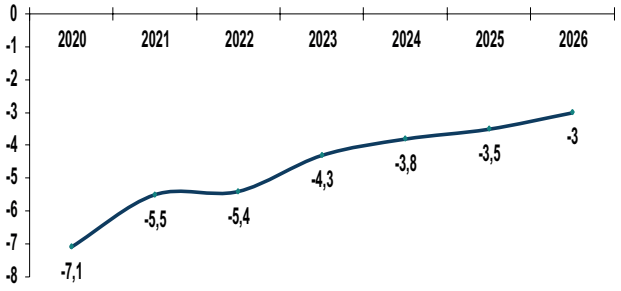

المصدر: مديرية الميزانية

المؤسسات والمقاولات العمومية: استثمارات قياسية برسم سنة 2026

يقدر حجم الاستثمارات المتوقعة للمؤسسات والمقاولات العمومية 179,72 مليار درهم سنة 2026، بزيادة قدرها 6 في المئة مقارنة بتوقعات سنة 2025. هذا الارتفاع يُعزى أساساً إلى المشاريع الاستثمارية الكبرى التي ستنفذها ثماني مؤسسات ومقاولات عمومية، والتي تستحوذ مجتمعة على أكثر من 75 في المائة من مجموع الاستثمارات المرتقبة، مما يؤكد الدور الاستراتيجي لهذه المؤسسات في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للبلاد.

تُساهِمُ المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال استثماراتها وتولّيها إنجاز المشاريع المهيكلة، في دعم التحولِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ للبلاد، وتحديثِ الخدمات العمومية، وخلقِ فرصِ الشغل، والمشاركةِ في تعميمِ الحمايةِ الاجتماعية، إلى جانب الارتقاءِ بالبنياتِ التحتية وتحسينِ الخدماتِ الأساسية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة.

وتَبلُغُ الاستثمارات المبرمجة للمؤسساتِ والمقاولاتِ العمومية برسم قانون المالية للسنة المالية 2026 ما قدره 179.718 مليون درهم، مسجِّلةً ارتفاعاً بنسبة 6% مقارنةً بالتوقعاتِ المُحيَّنة لسنة 2025 المقدَّرة في 169.187 مليون درهم، وهو ما يؤكّدُ استمرارَ ديناميةِ الاستثمارِ العمومي الذي يتماشى مع الأولوياتِ الوطنية.

وتُعزى هذه الزيادةُ أساساً إلى استثماراتِ ثماني مؤسساتٍ ومقاولاتٍ عمومية تستأثرُ لوحدها بأكثرَ من 75% من الحجمِ الإجمالي المتوقع، وهي: المجمع الشريف للفوسفاط (52.545 مليون درهم)، ومجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية (20.559 مليون درهم) والشركات الجهوية متعددة الخدمات (19.554 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (17.186 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (7.624 مليون درهم) والمكتب الوطني للمطارات (6.204 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (5.971 مليون درهم) والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (5.780 مليون درهم).

ويَبلُغُ الحجمُ الإجماليُّ للاستثماراتِ المنجزة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2024، 101.444 مليون درهم، مسجِّلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 25% مقارنة بسنة 2023 حيث بلغت 81.285 مليون درهم. وتتصدّرُ مجموعةَ المكتب الشريف للفوسفاط هذا الترتيبَ بحجمِ استثماري قدره 43.588 مليون درهم، أي ما يفوق 40% من إجمالي استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية، تليها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (6.903 مليون درهم)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (6.887 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (5.517 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (4.391 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (2.617 مليون درهم) وشركة الرباط الجهة للتهيئة (2.355 مليون درهم) ومجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية (2.131 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط (1.875 مليون درهم).

وتُؤكِّدُ هذه الديناميةُ الاستمرارَ القويَّ لوتيرةِ الاستثمارِ العمومي عبر المؤسسات والمقاولات العمومية، مدعومةً بإطلاقِ وتنفيذِ أوراشٍ كبرى مرتبطةٍ بالأولوياتِ الاستراتيجيةِ الوطنية، لا سيما في قطاعات الفوسفاط، والبنياتِ التحتيةِ المينائية، والتعليم، والطاقة، والماء، والتنمية الفلاحية.

تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2016-2025

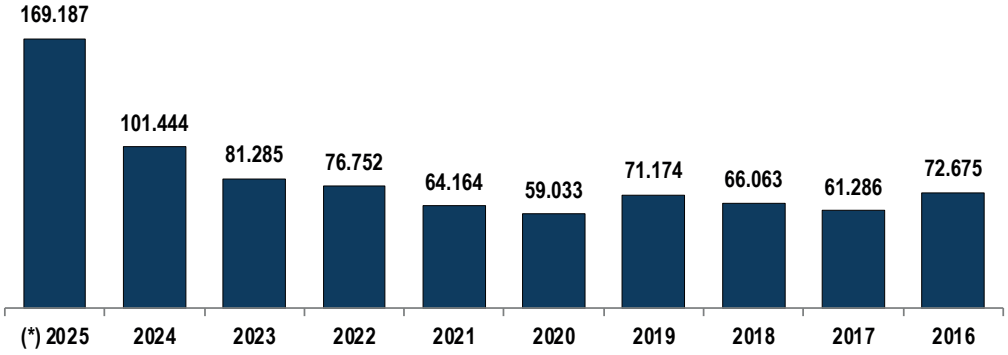

توقعات محينة (*)

تُبرزُ قراءةُ التوزيعِ الجهويِّ لاستثماراتِ المؤسساتِ والمقاولاتِ العموميةِ، بمعزلٍ عن الحصيلةِ الإجماليةِ للإنجازات، تمركزاً جغرافياً ملحوظاً لمجهودِ الاستثمارِ العمومي. ففي سنة 2025، تم توجيه ما يقارب 64% من الغلافِ الإجمالي للاستثمار نحو ثلاثِ جهاتٍ فقط، هي: جهةَ الدار البيضاء-سطات (30,6%)، وجهة الرباط - سلا - القنيطرة (19,4%) وجهة مراكش-آسفي (13,6%). ويستمرُّ هذا التوجّه خلال سنة 2026، بحصصٍ تبلغ على التوالي 31,2% و14,6% و14,6%.

وإذا كانت بعض الجهات، على غرار جهة الشرق وبني ملال - خنيفرة وفاس - مكناس، قد سجلت تطوراً إيجابياً وإن كان طفيفا، في حصصها الاستثمارية ما بين سنتي 2025 و2026، فإن جهات أخرى، مثل درعة - تافيلالت وسوس - ماسة وكلميم - واد نون والداخلة - وادي الذهب، مازالت تستفيد من حصص أقل بكثير، غالباً ما تكون دون نسبة 3% من إجمالي الاستثمار.

التوزيع الجهوي لتوقعات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

الجهة	2025		2026	
	المبلغ (مليون درهم)	الحصة %	المبلغ (مليون درهم)	الحصة %
الدار البيضاء - سطات	51 840	30,6	56 099	31,2
الرباط - سلا - القنيطرة	32 742	19,4	26 291	14,6
مراكش - أسفي	22 928	13,6	26 287	14,6
طنجة - تطوان - الحسيمة	18 042	10,7	15 935	8,9
الشرق	8 728	5,2	12 419	6,9
بني ملال - خنيفرة	8 049	4,8	10 338	5,8
فاس - مكناس	7 454	4,4	10 633	5,9
العيون - الساقية الحمراء	6 234	3,7	7 237	4,0
درعة - تافيلالت	5 147	3,0	4 531	2,5
سوس - ماسة	5 063	3,0	6 908	3,8
كلميم - واد نون	1 878	1,1	2 042	1,1
الداخلة - وادي الذهب	1 083	0,6	997	0,6
المجموع	**169 187**	**100**	**179 718**	**100**

المصدر: مديرية المنشآت العامة والخوصصة

الدولة الاجتماعية في صلب أولويات قانون مالية 2026

يضع قانون مالية 2026 الدولة الاجتماعية في صلب أولوياته عبر رصد زيادة مهمة في مبالغ الاستثمار المخصصة للصحة (97.1 مليار درهم) والتعليم (42.2 مليار درهم) وتوسيع الحماية الاجتماعية (41.5 مليار درهم) بالإضافة إلى الدعم المباشر، مع التركيز على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتوفير فرص شغل، كل ذلك بالتوازي مع الحفاظ على الاستقرار المالي العام، وفق رؤية ملكية واضحة تربط التنمية الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية.

تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا لمواصلة ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية عبر حزمة من الإصلاحات الموازية والتدابير المواكبة. ويؤكد قانون المالية لسنة 2026 استمرار هذا التوجه من خلال تخصيص أكثر من نصف نفقات الميزانية العامة لدعم القطاعات الاجتماعية.

إصلاح المنظومة الصحية الوطنية

ستواصل الحكومة مجهوداتها لضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية الأساسية، حيث عرفت ميزانية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الأخيرة، بلغت اعتماداتها ما يناهز 42,4 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2026 مقابل 19,8 مليار درهم سنة 2021، أي بزيادة تقدر ب 114,2%. كما سجل هذا المجهود المالي، زيادة ملحوظة بلغت حوالي 9,8 مليار درهم مقارنة بسنة 2025، ما يمثل إحدى أكبر الزيادات المسجلة في تاريخ ميزانية قطاع الصحة.

وبذلك ستواصل الحكومة جهودها من خلال تسريع برنامج تأهيل العرض الصحي، ولاسيما دخول المركزين الاستشفائيين الجامعيين للخدمة بكل من أكادير (867 سرير) والعيون (500 سرير)، المبرمج برسم سنة 2025، والتسريع بأشغال بناء وتجهيز المركز الاستشفائي ابن سيناء بالرباط (1.044 سرير)، في أفق افتتاحه المرتقب سنة 2026. ومن جهة أخرى، تتقدم أشغال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة ببني ملال (520 سرير) وكلميم (376 سرير) والرشيدية (500 سرير). وبالموازاة مع ذلك، سيتم تأهيل المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية ومستشفيات الأمراض النفسية والاختصاصات والقرب، حيث شهد هذا البرنامج خلال الفترة 2022-2025، استكمال 22 مشروعا لبناء وتجهيز البنيات الاستشفائية، بطاقة استيعابية سريرية تبلغ 2.433 سريراً.

ومن جهة أخرى، سيتم إطلاق عملية إصلاح وتحديث 90 مستشفى التي تتطلب إعادة التأهيل على صعيد كافة جهات المملكة، بكلفة إجمالية تناهز 3,3 ملايير درهم، كما سيتم إطلاق المرحلة الثانية من تأهيل 1.600 مركزا متبقيا على مدى ثلاث سنوات، بكلفة إجمالية تعادل 6,9 ملايير درهم، وذلك بعد استكمال المرحلة الأولى التي تهم حاليا حوالي 1.400 مركزا صحيا، بكلفة إجمالية تقدر ب 6,4 ملايير درهم. وبالمثل، سيتم تحسين شروط الاستقبال والأمن والنظافة في المستشفيات، وذلك لضمان راحة المرضى وتعزيز نجاعة الأداء الصحي.

وانطلاقا من أهمية توفير الأدوية واللقاحات باعتبارها من الركائز الأساسية في منظومة الصحة العمومية، لا سيما في سياق الإصلاحات الجارية التي ترمي إلى تعزيز السيادة اللقاحية والدوائية وتوسيع نطاق التغطية الصحية، سيتم اتخاذ إجراءات طموحة، خاصة عبر اقتناء اللقاحات في أفق تعزيز السيادة اللقاحية في المغرب،

وضمان جودتها، وتطوير الصناعة الوطنية، واعتماد برنامج حكامة جديد لتدبير الأدوية. وسيمكن هذا المشروع من إنشاء شبكة تتكون من 12 مستودعا جهويا لتخزين الأدوية، مما سيساعد في تقليل انتهاء الصلاحية والتلف الناتج عن النظام اللوجستيكي الحالي.

وفي نفس الإطار، ستواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تثمين وتعزيز الموارد البشرية، خاصة من خلال الرفع من عدد المناصب المالية المحدثة إلى 8.000 منصب مالي برسم قانون المالية لسنة 2026، أي بزيادة 1.500 منصب مقارنة بسنة 2025، ومواصلة تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية، خاصة من خلال تفعيل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وكذا التفعيل التدريجي للمجموعات الصحية الترابية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بعد الشروع الفعلي للمجموعة الصحية الترابية للجهة النموذجية طنجة-تطوان-الحسيمة في مزاولة مهامها ابتداء من فاتح أكتوبر 2025، سيتم تعميم هذه التجربة تدريجيا على باقي جهات المملكة. هذا، بالإضافة إلى تسريع رقمنة المنظومة الصحية الوطنية، عبر تعميم ملف المريض المشترك وورقة العلاجات الإلكترونية، وكذا تحقيق التوافق والربط البيني بين مختلف الأنظمة المعلوماتية الاستشفائية.

مواصلة تنزيل الاستراتيجيات الاجتماعية الأخرى

تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة، والأشخاص في وضعية إعاقة، حيث سترتكز جهود الحكومة على :

- الدعم والمواكبة الاجتماعية وإدماج الفئات في وضعية هشاشة، وعلى وجه الخصوص تحقيق التمكين الاقتصادي ل 36.000 امرأة على الصعيد الوطني؛
- دعم وتشجيع مبادرات ومشاريع الجمعيات الناشطة التي تعمل في مجال التحسيس فيما يخص التربية على الحقوق وتحقيق المساواة، وكذا محاربة الصور النمطية تجاه النساء؛
- دعم ومواكبة الجمعيات من أجل إرساء الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، ودعم اللجان الإقليمية لحماية الطفولة لإعداد التشخيصات وخطط العمل الإقليمية؛
- استكمال خلق المنصة الرقمية الخاصة بمنح بطاقة الشخص في وضعية إعاقة وضمان تعميمها على مراكز التقييم المعتمدة، مع تحسيس جميع الأطراف المعنية بما فيها الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، بخصوص عملية منح البطاقة؛
- تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2025-2026، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، خاصة من خلال تفعيل آلية تتبع مشاريع خطة العمل 2026-2025 وإطلاق دراسة لتقييم أثر خطة العمل الأولى للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2025-2026.

النهوض بالشباب، حيث ستنصب جهود الحكومة على :

- بناء وتجهيز مؤسسات الشباب والطفولة والشؤون النسوية ومراكز حماية الطفولة وكذا مراكز التخييم؛
- تعميم برنامج «جواز الشباب»؛
- مواصلة تنفيذ برنامج «متطوع» من أجل توسيعه ليشمل 5.000 مستفيد؛
- استكمال المشاريع المندرجة في إطار برنامج تأهيل الدار البيضاء الكبرى؛
- تأهيل وتعزيز البنى التحتية الشبابية بجهات بني ملال-خنيفرة ودرعة-تافيلالت وفاس-مكناس؛
- إحداث وتهيئة وتجهيز دور الشباب والأندية النسوية ودور الحضانة بجهة كلميم-وادنون.

تشجيع الثقافة، حيث ستواصل الحكومة تنفيذ عدة مشاريع وبرامج خلال سنة 2026، لا سيما :

- مواصلة إنجاز برنامج تحسين المشهد الحضري بالرباط وإنجاز المتحف الوطني لعلوم الآثار وعلوم الأرض، وكذا إحداث معرض الرباط (فضاء للعرض، قصر المؤتمرات...)، وإطلاق مشروع إنجاز مكتبة وسائطية بالرباط؛
- مواصلة ترميم السور التاريخي وتأهيل المدينة العتيقة لتازة، وتثمين الموقع الأثري سجلماسة الريصاني، إضافة إلى إطلاق مشروع ترميم وتأهيل التراث التاريخي للمدينة العتيقة لتارودانت؛
- مواصلة توسيع شبكة المؤسسات الثقافية عبر افتتاح أكثر من 30 مؤسسة جديدة؛
- تنظيم الدورة الحادية والثالثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب والمعارض الجهوية، إضافة إلى تنظيم الحدث البارز «الرباط عاصمة عالمية للكتاب 2026» لليونسكو.

النهوض بالرياضة، انسجاما مع الاستراتيجية الحكومية المعتمدة في هذا المجال من خلال :

- إنجاز البنيات التحتية الرياضية (القاعات متعددة الاختصاصات، المسابح والمراكز الرياضية للقرب...)، وتحديث التجهيزات الرياضية بالمدن وبالمناطق القروية؛
- تنظيم تظاهرات رياضية وطنية ودولية لتعزيز إشعاع المملكة وتحفيز الاهتمام بالرياضة (كأس إفريقيا للأمم 2025 والبطولات العالمية)؛
- وضع برامج اكتشاف المواهب الشابة وتكوينها، لاسيما في كرة القدم وألعاب القوى وكرة المضرب؛
- دعم الجامعات الرياضية المغربية من أجل الرفع من أداء الرياضيين على المستوى الدولي؛
- النهوض بالرياضة النسوية من خلال تشجيع مشاركة النساء في الرياضة؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتلبية حاجيات تمويل المشاريع الرياضية ودعم الرياضيين؛
- إحداث هياكل الحكامة، مع وضع نصوص تنظيمية وأنظمة أساسية تخدم التطور المستدام للأندية والمقاولات الرياضية؛
- تطوير الرياضة القاعدية على كافة التراب الوطني لتحفيز النشاط البدني وتحسين صحة المواطنين.

مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

ستشكل خطة عمل سنة 2026 امتدادا لتنفيذ برامج المرحلة الثالثة من المبادرة، والتي سيتم رصد غلاف مالي قدره 2,6 مليار درهم لتمويلها، وتهدف إلى تنفيذ البرامج التالية:

البرامج	2026
تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا	430.000.000,00
مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة	540.000.000,00
تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب	520.000.000,00
برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة	950.000.000,00
دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	160.000.000,00
المجموع	**2 600 000 000,00**

حصيلة برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الممولة والمنجزة برسم الفترة 2022-2024

برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الأقل تجهيزا

خلال الفترة 2022-2024، تم إنجاز 2.839 مشروعا في إطار هذا البرنامج، بغلاف مالي إجمالي قدره 2.150,24 مليون درهم، بلغت مساهمة صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذه المشاريع ما قدره 1.961,04 مليون درهم.

فيما يتعلق بالاستثمارات، يمثل برنامج فك العزلة عن العالم القروي 44% من الغلاف المالي الإجمالي المعبأ، يليه برنامج التزود بالماء الصالح للشرب ب 22%، والكهربة القروية بنسبة 15%، يليه قطاع التعليم بنسبة 14%، وقطاع الصحة بنسبة 5%.

مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة

في إطار تفعيل هذا البرنامج، تم إنجاز ما مجموعه 4.415 مشروعا ونشاطا برسم الفترة 2022-2024، بمبلغ إجمالي يناهز 3.155,22 مليون درهم، ساهم فيه صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 1.789,90 مليون درهم.

تمثل مشاريع بناء وتجهيز مراكز الاستقبال نسبة 54% من مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تليها إعانات التسيير لهذه المراكز بنسبة 25%، ثم التهيئة بنسبة 13%، و7% مخصصة لاقتناء وسائل التنقل ونسبة 2% تم خصيصها لتمويل الأنشطة المدرة للدخل.

تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب

مكن هذا البرنامج من إنجاز 14.148 مشروعا، بكلفة إجمالية تناهز 3,3 مليار درهم، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيها بمبلغ 2,2 مليار درهم، حيث استفاد منه أزيد من 342.000 شاب(ة) على المستوى الوطني.

منصات الشباب

خلال الفترة 2022-2024، تم إحداث 45 منصة للشباب على المستوى الوطني (6 منصات على مستوى الأقاليم والعمالات، و38 ملحقة، ومنصة واحدة متنقلة موزعة على جميع الجهات).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحداث 16 فضاء للدعم من قبل مقدمي خدمات دعم ريادة الأعمال في إطار المشروع الذي تنفذه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى جهة مراكش آسفي، بشراكة مع البنك الدولي.

دعم قابلية تشغيل الشباب

فيما يتعلق بمحور دعم قابلية تشغيل الشباب، تم إطلاق 168 مشروعا على صعيد 59 إقليم وعمالة خلال الفترة 2022-2024، وذلك بمبلغ إجمالي ناهز 129,41 مليون درهم، منها 102,67 مليون درهم كمساهمة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خصصت لتأطير عمليات المواكبة التقنية والتكوين لفائدة الشباب بهدف تعزيز قابلية التشغيل لديهم.

وقد بلغ عدد الشباب المستفيدين من هذا المحور 18.323 شاب (ة)، بحيث تم إدماج 6.046 شاب (ة) في سوق الشغل و1.941 شاب (ة) في التدريب.

دعم ريادة الأعمال لدى الشباب

في إطار تنفيذ محور دعم ريادة الأعمال لدى الشباب، تم إنجاز 9.716 مشروعا بقيمة إجمالية قاربت 1,6 مليار درهم، بمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ناهزت 1,2 مليار درهم. فيما بلغ عدد الشباب المستفيدين حوالي 37.105 شاب (ة) (27.874 شاب (ة) في مرحلة ما قبل الإنشاء و9.231 في مرحلة ما بعد إنشاء المشروع).

وتجدر الإشارة إلى أن 28% من المشاريع المدعمة موجهة للنساء، مما يعكس التزام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بدعم ريادة الأعمال النسائية، وتعزيز المقاربة المبنية على النوع الاجتماعي، بهدف تحقيق المزيد من الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

تحسين الدخل

خلال الفترة 2022-2024، تم إنجاز 22 دراسة تشخيصية لسلسلة القيمة بكلفة إجمالية قدرها 7 ملايين درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 6 ملايين درهم. وقد مكنت هذه الدراسات من تحديد سلاسل القيمة التي توفر فرصا حقيقية تمكن من إعطاء دينامية كبيرة للتنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص عمل جديدة تمكن من إدماج الشباب. في هذا الإطار تمت المصادقة على 4.197 مشروعا من طرف اللجان الإقليمية للتنمية البشرية، بقيمة إجمالية قدرها 1,2 مليار درهم، منها 634 مليون درهم كحصة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة

محور صحة الأم والطفل

فيما يتعلق بتحسين صحة الأم والأطفال وتغذيتهم من خلال مكافحة العقبات والعوائق التي تحول دون تنمية الطفولة المبكرة، تم تنفيذ 1.601 مشروعا/إجراء خلال الفترة 2022-2024، بمبلغ إجمالي قدره 584 مليون درهم، منها 547 مليون درهم كمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

من جهة أخرى، شملت مجالات تدخل هذا المحور، أساسا، بناء وتجهيز ودعم تسيير دور الأمومة، واقتناء التجهيزات الطبية والبيوطبية، وتهيئة المراكز الصحية، واقتناء سيارات الإسعاف ووحدات متنقلة، وتوزيع الأطقم الصحية والغذائية، وإنشاء منظومة الصحة الجماعاتية التي تم تنزيلها في 14 إقليمًا معنيا بالعملية النموذجية، بالإضافة إلى التوعية والتحسيس بالتغيير الاجتماعي والسلوكي.

محور دعم التعليم الأولي في العالم القروي

برسم مخطط العمل للفترة 2022-2024، تمت برمجة 4.385 وحدة للتعليم الأولي بغلاف مالي يقدر ب 1,6 مليار درهم. وقد مكن تنفيذ هذا المخطط خلال نفس الفترة، من افتتاح 3.815 وحدة للتعليم الأولي، بمجموع 4.084 حجرة دراسية.

ومن جهة أخرى، بلغت نسبة الأشغال في 140 وحدة مراحل متقدمة من بين 570 وحدة في طور الإنجاز، وستكون جاهزة في المدى القريب

دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي

خلال الفترة 2022-2024، تم إنجاز 3.819 مشروعًا بمبلغ إجمالي قدره 1.933 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بحوالي 1.700 مليون درهم، وتهدف هذه المشاريع إلى دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي.

وقد تمت برمجة أكثر من 1.440 مشروع لبناء دور الطالب(ة)، بالإضافة إلى اقتناء حوالي من 1.150 عربة للنقل المدرسي، مما أدى إلى تحسين فرص الحصول على التعليم، لاسيما للفتيات في المناطق القروية.

وقد استفاد حوالي 468.000 تلميذ(ة) من دروس الدعم المجانية في اللغة الفرنسية والرياضيات، في حين تم تعزيز الأنشطة الموازية والصحة المدرسية. بالإضافة إلى ذلك، استفاد حوالي 4,7 مليون تلميذ(ة) سنويا من اللوازم المدرسية بفضل المبادرة الملكية «مليون محفظة».

المصدر: مديرية الميزانية

التدابير الجمركية لقانون المالية لسنة 2026

حمل قانون المالية لسنة 2026 تدابير جمركية جديدة تهم مدونة الجمارك وتعريفة الرسوم الجمركية، والضرائب الداخلية على الاستهلاك. وتهدف التدابير الجديدة إلى دعم الإنتاج المحلي وحماية الصناعة الوطنية، بالإضافة الى تحديث النظام الجمركي وتعزيز الرقابة الجمركية ومكافحة الغش.

التأهيل والمصادقة

التأهيل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار، وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من المادة 2 من قانون المالية لسنة 2026، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم، وذلك خلال السنة المالية 2026:

- لتغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛
- لتغيير أو تتميم بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد، وكذا قائمة الدول المذكورة.

المصادقة

يجب أن تخضع المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من قانون المالية لسنة 2026، يرمي إلى المصادقة على المرسوم التالي، المتخذ عملا بأحكام المادة 2 من قانون المالية لسنة 2025.

المرسوم رقم 2.25.720 الصادر في 5 ربيع الأول 1447 (29 أغسطس 2025) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة

في إطار مخطط المغرب الأخضر، شهد قطاع اللحوم الحمراء نموًا اقتصاديًا ملحوظًا وهيكلة كبيرة، بفضل الشراكات بين الدولة والمهنيين. وقد تم توقيع عقدي برنامج (2009-2014 و2014-2020) لتنزيل الرؤية والأهداف المسطرة ضمن هذا المخطط، ومن بينها إنتاج 612 ألف طن من اللحوم الحمراء في أفق سنة 2020، باستثمارات تصل إلى 5 مليارات درهم.

وهكذا، تم في سنة 2020 تحقيق 90% من هذه الأهداف، حيث بلغ إنتاج اللحوم الحمراء 600 ألف طن، مع استهلاك فردي يقدر بحوالي 17.2 كلغ في السنة، وتحقيق رقم معاملات بلغ 27 مليار درهم.

غير أنه، ومنذ سنة 2022 إلى اليوم، تم تسجيل ارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء على المستوى الوطني. ويُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى العوامل التالية:

- الجفاف الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة وما نتج عنه من عجز مائي مقارنة بسنة عادية، مما أثر سلبًا على توفر الأعلاف ودفع بعض المربين إلى بيع مواشيهم، وهو ما انعكس سلبًا على قطاع تربية المواشي.
- ارتفاع تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء، مما دفع بعض مربي المواشي إلى ذبح جزء من إناث سلالات إنتاج اللحوم وأدى إلى انخفاض العرض الحالي من الحيوانات الموجهة للذبح. ولمواجهة هذه الوضعية، تم بموجب

قانون المالية لسنة 2025 وقف استيفاء كل من رسم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد المطبقان على الأبقار الأليفة في حدود حصة تبلغ 150.000 رأس، وذلك ابتداءً من فاتح يناير 2025 إلى غاية 31 دجنبر 2025. وقد مكّن هذا الإجراء من تموين السوق الوطنية باللحوم الحمراء وضمان تزويدها. غير أنه تم إلى حدود 12 غشت 2025، استيراد 149.802 رأسًا، أي ما يعادل 99% من الحصة المحددة.

واعتبارًا لما سبق، وبالنظر إلى استمرار الظروف المناخية الصعبة وما يترتب عنها من آثار سلبية كما سبق ذكره من جهة، واقتراب استنفاد الحصة المحددة في 150.000 رأس، من جهة أخرى، تم الرفع بموجب هذا المرسوم من الحصة المنصوص عليها في قانون المالية المذكور أعلاه إلى 300.000 رأس، وذلك بهدف ضمان التموين المستمر للسوق الوطنية باللحوم الحمراء وكذا إعادة بناء القطيع الوطني.

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

توضيح شروط الاستفادة من البند الانتقالي (الفصل 13)

نصت المادة 13 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بصيغتها المعتمدة بموجب الظهير بمثابة قانون رقم 1-77-339 المؤرخ في 09/10/1977، على شرط واحد فقط للاستفادة من النظام السابق الأكثر فائدة على البضائع، والذي يتعلق بالوثائق الثبوتية الناتجة عن سندات الشحن الصادرة قبل دخول النصوص المنشئة أو المعدلة للتدابير الجمركية حيز التنفيذ، والتي تنص على أن هذه البضائع كانت، منذ تصديرها تقصد مباشرة وبصفة خاصة ناحية من التراب الخاضع.

وخلال سنة 2000، عُدِّلت هذه المادة لإضافة شرط جديد يتمثل في فتح ائتمان مؤكد ولا رجعة فيه مفتوح لفائدة المورد الأجنبي قبل تاريخ دخول الإجراءات المذكورة حيز التطبيق. وقد أُضيف هذا الشرط الثاني كجزء من التسهيلات الممنوحة للفاعلين الاقتصاديين للاستفادة من البند الانتقالي.

ولذلك، ولتحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية بين الفاعلين الاقتصاديين، بدا من المناسب توضيح الأساس القانوني لمنح الاستفادة من البند الانتقالي للطلبات التي تستوفي أحد الشرطين فقط المنصوص عليهما في هذه المادة.

كما تم في نفس السياق إعادة صياغة الفصل 13 وتغيير كلمة «ائتمان» بعبارة «اعتماد مستندي» لكونها العبارة الأصح، لتحسين مقروئيته.

توطين الفاعلين الاقتصاديين (الفصل 19 المكرر)

يهدف هذا الإجراء إلى إلزام الشركات المستوردة بتزويد الإدارة، بغض النظر عن أي أحكام مخالفة، بالعناوين الدقيقة لأماكن تخزين و/أو تحويل البضائع المشمولة ببيان الاستيراد أو التصدير. وقد أثبتت التجربة عمليًا أن بعض الشركات المستوردة لا تزود الإدارة بمواقع التخزين أو التحويل الفعلية للبضائع المشمولة بالبيان المفصل، مما يُعقّد عمليات المراقبة البعدية لهذه البضائع في حال شبهة غش.

تعزيز الرقابة الجمركية (الفصل 35)

ينص الفصل 35 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة على أن أعوان الإدارة مُخوَّلون باستعمال جميع الوسائل والأدوات المناسبة للقيام بمهام المراقبة، ولا سيما في مجال مكافحة التهريب.

وحرصاً على مواكبة أفضل الممارسات الدولية، وتيسيراً وتحسيناً لوسائل المراقبة، بدا من المناسب تعديل الفصل 35 المشار إليه أعلاه، قصد تمكين أعوان الإدارة من استعمال الطائرات المسيّرة (الدرون) والكاميرات في إطار ممارسة مهامهم.

اعتماد تقنية «سلسلة الكتل» في عملية التخليص الجمركي (الفصل 76 المكرر مرتين - مضاف)

يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز شفافية المعاملات التجارية، مع تحسين تتبع مسار البضائع وموثوقية الوثائق التجارية المرتبطة بها.

كما يرمي إلى تدعيم مكافحة الغش الجمركي، وإلى تسهيل الإجراءات من خلال إنشاء تبادل آلي بين الموردين الأجانب والنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، باستخدام منصة «سلسلة الكتل» التي من شأنها أن تُمكّن من التحقق من هوية المورد الأجنبي ومن صحة الوثائق التجارية (لا سيما الفواتير) المتعلقة بعمليات الاستيراد.

وسيكون تطبيق هذا الإجراء طوعيًا بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين ولن يكتسي طابعا إلزاميًا. غير أن التزام المتعاملين المذكورين بهذا الإجراء سيمنحهم تسهيلات في الإجراءات الجمركية، إذ إن ضمان صحة الوثائق سيُسرّع معالجة التصريحات ويقلص من مدة التخليص الجمركي.

مكافحة القطاع غير المهيكل (الفصل 282-6)

كشفت عمليات مراقبة البضائع التي قام بها أعوان الإدارة داخل مناطق التسريع الصناعي عن ممارسة أعمال غش تتمثل في وجود سلع غير مُصرّح بها وتتعارض مع أنشطة بعض المتعهدين المقيمين في هذه المناطق.

ولمحاربة هذه الظاهرة، وبالتالي مكافحة القطاع غير المهيكل والمنافسة غير العادلة، يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز النظام الزجري الجمركي من أجل تكييف عمليات الغش المتعلقة بوجود سلع غير مُصرّح بها وتتعارض مع أنشطة المتعهدين المقيمين في مناطق التسريع الصناعي، باعتبارها جنحة من الدرجة الثانية.

تكييف ومعاقبة مخالفة التصريح غير الصحيح لأماكن تخزين و/أو تحويل البضائع المستوردة (الفصلان 297 و297 المكرر)

يهدف هذا الإجراء إلى تحديد مخالفة واضحة لعدم قيام الشركات المستوردة بتزويد الإدارة بالعناوين الدقيقة لأماكن تخزين و/أو تحويل البضائع المشمولة ببيان الاستيراد.

لذا، ومن أجل رفع كل لبس في تكييف المخالفة المذكورة وبالتالي تجنب أي خلاف بين المستوردين والإدارة، بدا من المناسب التنصيص صراحة على تكييف وزجر مخالفة مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 19 المكرر.

وتم في هذا الصدد تصنيف هذه المخالفة كمخالفة جمركية من الطبقة الثالثة يعاقب عليها بغرامة تتراوح بين 30.000 و60.000 درهم.

تعريفة الرسوم الجمركية

تعديل الفصل 30 المتعلق بالمنتجات الصيدلانية

في إطار مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية إلى تشجيع الصناعة الوطنية وتيسير حصول المواطنين على هذه المواد، تم بموجب المادة 4 من قانون المالية لسنة 2023، بالتنسيق مع باقي الشركاء المعنيين، إعادة هيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 من التعريفة الجمركية بهدف مراجعة مقادير رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات الصيدلانية التامة الصنع بالنظر للمقادير المطبقة على المواد الأولية المستخدمة في تصنيعها.

وعمليا، تم تطبيق مقادير رسم الاستيراد تتراوح نسبتها بين 2,5% و40% اعتمادًا على ما إذا كان المنتج المعني مستوردًا بالكامل (2,5%) أو منتجًا محليًا كليا (40%) أو في الحين ذاته مستوردا ومنتجا محليا (10% أو 17,5%).

إلا أنه منذ فاتح يناير 2023، لوحظ أن بعض المنتجات الصيدلانية، من بينها من كانت موضوع عقود تموين مبرمة من لدن قطاع الصحة، تخضع لرسم الاستيراد بنسب 10% و17,5% و40%، بينما كانت تخضع هذه المنتجات قبل دخول إعادة هيكلة التعريفة المشار إليها أعلاه حيز التنفيذ إلى رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5%.

ومن أجل معالجة هذا الوضع وتفادي أي اضطراب في تموين السوق المحلي مع ضمان تنفيذ عقود التموين المبرمة من لدن قطاع الصحة في أحسن الظروف، تم تخفيض مقادير رسم الاستيراد المطبقة على هاته المنتجات إلى 2,5% وذلك بموجب المرسوم رقم 2.23.590 الصادر في 21 يوليو 2023 وقانون المالية لسنة 2025.

وفي إطار استمرارية هذا العمل، بدا من المناسب إضافة تعديلات جديدة على الفصل 30 من التعريفة الجمركية ليتم إدراجها في قانون المالية لسنة 2026.

رفع نسبة رسم الاستيراد من 40% إلى 60% المطبقة على الزعفران

بهدف حماية الإنتاج الوطني من الزعفران من الاستيراد المكثف لهذا المنتج، رغم وفرة الإنتاج الوطني وقدرته على سد الحاجيات، بدا من المناسب رفع نسبة الرسم الجمركي المطبقة على هذا المنتوج من 40% إلى 60%.

تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% و10% إلى 2,5% المطبقة على المبيدات القرمزية ومبيدات الديدان الخيطية ومبيدات الحلزونات

من أجل تقليص تكلفة اقتناء المبيدات القرمزية ومبيدات الديدان الخيطية ومبيدات الحلزونات الضرورية لحماية المزروعات وتعزيز تنافسية القطاع الفلاحي، بدا من المناسب تخفيض نسبة رسم الاستيراد المطبقة على هذه المنتجات من 30% و10% إلى 2,5%.

رفع نسبة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 17,5% المطبقة على الكواشف السريعة

سعيا إلى حماية الصناعة الوطنية للكواشف السريعة والزيادة في الإنتاج المحلي، وخلق فرص تشغيل وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة، وبالتالي تعزيز السيادة الصحية الوطنية، بدا من المناسب رفع نسبة رسم الاستيراد المطبقة على هذه المنتجات من 2,5% إلى 17,5%.

رفع نسبة الرسم الجمركي المطبقة على راتنج البولي كلوريد الفينل (résine en PVC) من 2,5% إلى 10%

على إثر الرفع الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية للرسوم الجمركية على راتنج الـ PVC، خاصة القادم من الصين، فإن غياب حواجز جمركية قوية قد يعرض الصناعة الوطنية لخطر تحويل الصادرات الموجهة في الأصل إلى السوق الأمريكية نحو السوق المغربية.

وبناءً عليه، ومن أجل حماية قطاع صناعة راتنج الـ PVC الوطني، بدا من المناسب رفع نسبة رسم الاستيراد المطبقة على هذا المنتج من 2,5% إلى 10%.

تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 17,5% المطبقة على المدخلات المستعملة في صناعة آلات الغسيل شبه الأوتوماتيكية مع تخصيص المنتج في التعريفة الجمركية

من أجل تمكين الصناعة الوطنية الخاصة بآلات الغسيل شبه الأوتوماتيكية من التطور، بدا من المناسب تخفيض

نسبة رسم الاستيراد المطبقة على المدخلات المستعملة في صناعة هذه الآلات من 30% إلى 17,5%.

خفض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 17,5% المطبقة على اللاطات الخشبية الملتصقة جنبا إلى جنب (Lattes assemblées en bois)

بهدف تشجيع الصناعات الخشبية في المغرب والرفع من تنافسيتها، بدا من المناسب خفض نسبة رسم الاستيراد المطبقة على هذه المنتجات من 30% إلى نسبة 17,5%.

رفع نسبة الرسم الجمركي من 2,5% إلى 17,5% المطبقة على بعض الألياف (monofilaments) مع تخصيص المنتج في التعريفة الجمركية

في إطار تعزيز حماية سلسلة الإنتاج الوطنية الخاصة بصناعة المكانس والفرش، في مواجهة المنافسة التي تشكلها المنتجات النهائية المستوردة، بدا من المناسب رفع نسبة رسم الاستيراد المطبقة على بعض الألياف (monofilaments) من 2,5% إلى 10% مع تخصيص المنتج في التعريفة الجمركية.

رفع نسبة رسم الاستيراد من 10% إلى 30% المطبقة على أقمشة الجاكار مع تخصيص المنتج في التعريفة الجمركية

بهدف حماية الإنتاج الوطني لأقمشة الجاكار الإلكترونية من منافسة المنتجات المستوردة، بدا من المناسب رفع نسبة رسم الاستيراد المطبقة عليها من 10% إلى 30% مع تخصيص المنتج ضمن التعريفة الجمركية. كما يهدف هذا التدبير إلى توحيد نسبة الرسم المطبقة على هذه المنتجات مع تلك المطبقة على نظيراتها المصنفة ضمن الأقمشة المنسوجة ذات السداء واللحمة المدرجة في الفصول 54 و55 و58.

تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 17,5% المطبقة على العلب المصنوعة من الحديد المصبوب المغلقة باللحام أو الكبس (العلب الصفيحية) مع تخصيص المنتج في التعريفة الجمركية

بهدف تقليص تكلفة اقتناء العبوات المستعملة في تصنيع عبوات البخاخات، وتمكين هذا القطاع الصناعي من التطور، بدا من المناسب تخفيض نسبة رسم الاستيراد المطبقة على العلب المصنوعة من الحديد المصبوب المغلقة عن طريق اللحام أو الكبس (العلب الصفيحية) من 30% إلى 17,5%.

رفع نسبة الرسم الجمركي المطبقة على آلات الغسيل والمجمدات المنزلية من 2,5% و10% إلى نسبة 17,5%

في إطار تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية المتخصصة في تصنيع آلات الغسيل والمجمدات المنزلية، ومواجهة المنافسة الناتجة عن المنتجات المستوردة المماثلة، بدا من المناسب رفع نسبة رسم الاستيراد المطبقة على هذه المنتجات من 2,5% و10% إلى نسبة 17,5%.

خفض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% على الهواتف الذكية الكاملة مفككة كليا على شكل عناصر CKD أو كاملة مفككة جزئيا على شكل عناصر SKD

بهدف تشجيع الصناعة الوطنية الناشئة لتركيب الهواتف الذكية محليا، بدا من المناسب خفض نسبة رسم الاستيراد المطبقة على هذا المنتج من 17,5% إلى 2,5%.

خفض رسم الاستيراد المطبق على الهواتف الذكية وغيرها من أجهزة الهواتف لشبكة المحمول أو للشبكات اللاسلكية من 17,5% إلى 2,5%.

بهدف حماية تنافسية القطاع المهيكل من المنتجات المستوردة بطرق غير قانونية، بدا من المناسب خفض رسم الاستيراد المطبق على الهواتف الذكية وغيرها من أجهزة الهواتف لشبكة المحمول أو للشبكات اللاسلكية من 17,5% إلى 2,5%.

رفع نسبة رسم الاستيراد المطبقة على الزجاج الأمامي والنوافذ الخلفية ونوافذ أخر للسيارات من 2,5% إلى 17,5%

في إطار تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية المتخصصة في تصنيع الزجاج الأمامي والنوافذ الخلفية ونوافذ أخر للسيارات، ومواجهة المنافسة الناتجة عن المنتجات المستوردة المماثلة، بدا من المناسب رفع نسبة رسم الاستيراد المطبقة على هذه المنتجات من 2,5% إلى نسبة 17,5%.

الضرائب الداخلية على الاستهلاك

تأجيل دخول حيز التطبيق وضع العلامة الجبائية على بعض المحروقات وتوسيع مجال تطبيقه

تم بموجب أحكام الفصل 42 المكرر من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977)، توسيع إلزامية وضع العلامة الجبائية على الغازوال والوقود الممتاز، ابتداء من فاتح يناير 2026.

حاليا، وأخذا بعين الاعتبار دراسة التجارب الدولية الفضلى في مجال الوسم الجبائي للمواد البترولية، تبين أن نظام الوسم الجبائي المعتمد في المغرب لا يغطي بعض المحروقات التي يكتسي تتبعها أهمية استراتيجية.

وعليه، بدا من المناسب توسيع إلزامية وضع العلامة الجبائية ليشمل بنزين النفاثات والفيول والبروبان المسال التجاري والبوتان المسال التجاري.

ومن جهة أخرى، واعتبارا للخصوصية التقنية المتعلقة بنظام وضع العلامة الجبائية على هذه المنتجات، وبهدف إعطاء مزيد من الوقت لمتعاملي هذا القطاع من أجل إعداد وتجهيز معداتهم لهذا النظام، بدا من المناسب تأجيل تاريخ دخول حيز تطبيق وضع العلامة الجبائية على المواد البترولية إلى فاتح يناير 2028.

وسيترتب كذلك عن هذا الإجراء، تأجيل تاريخ دخول حيز التطبيق للمخالفة المتعلقة بعدم احترام إلزامية وضع العلامة الجبائية على هذه المنتجات البترولية.

وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الحيوانات الحية من الأنواع الأليفة من فصيلة الأبقار والجمال

أظهر إحصاء القطيع الوطني خلال صيف 2025 نقصا في قطيع الأبقار يبلغ حوالي 30%. وتوضح إحصائيات إنتاج اللحوم الحمراء في المجازر المرخصة أن لحوم الأبقار تمثل 80% من استهلاك اللحوم الحمراء في المغرب.

لهذا، ولتفادي النقص في تزويد السوق الوطنية خلال سنة 2026 وارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الحيوانات الحية من الأنواع الأليفة من فصيلة الأبقار والجمال على التوالي في حدود ثلاثمئة ألف (300.000) رأس وعشرة آلاف (10.000) رأس إلى غاية 31 ديسمبر 2026.

الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة

قبل فاتح يناير 2025، كانت الأخشاب المستوردة والمصنَّفة ضمن الفصل 44 من تعريفة الرسوم الجمركية تخضع للرسم المفروض على الأخشاب المستوردة بنسبة 12% من قيمة البضاعة، باستثناء المنتجات المدرجة تحت البند 44.08 التي يخضع استيرادها لرسم قدره 6%.

غير أنه بهدف خفض أسعار بيع المنتجات الخشبية للمستهلك، وباعتبار أن هذا الرسم يُحتسب على القيمة الإجمالية للمنتج حتى وإن كان يحتوي على نسبة ضئيلة من الخشب، فقد نصّ الفصل 7 من قانون المالية لسنة 2025 على تخفيض الرسم من 12% إلى 6% على المنتجات الخشبية المصنّفة ضمن الفصل 94 من تعريفة الرسوم الجمركية.

حاليا، ومن أجل تفادي ارتفاع أسعار هذه المواد والمنتوجات وضمان تزويد السوق الوطنية باحتياجاته منها، بدا من المناسب تطبيق رسم موحد بسعر 6% من قيمة البضاعة، على الأخشاب المستوردة والمصنفة بالفصل 44 من تعريفة رسوم الاستيراد وكذا المصنوعات الخشبية المصنفة بالفصل 94 من نفس التعريفة.

المصدر: مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة

التدابيـر الجبائيـة الجديدة لسنة 2026

إذا كانت الإصلاحات التي تمت مباشرتها بشكل تدريجي للضريبة على الشركات (2023-2026) والضريبة على القيمة المضافة(2024-2026) ثم الضريبة على الدخل في 2025، قد مكنت من تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، المنعقدة بالصخيرات في ماي 2019، فإن المقتضيات الضريبية الواردة في قانون مالية 2026 تتوخى ترسيخ مكتسبات الإصلاح وتوطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة المغرب ضمن الدول الصاعدة وتنمية قدراته على تحقيق النمو وخلق فرص التشغيل.

ترمي التدابير الجبائية التي تم إقرارها في إطار قانون المالية للسنة المالية 2026 أساسا إلى:

- إدماج القطاع غير المهيكل ضمن الاقتصاد المنظم ومكافحة الغش الضريبي؛
- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية المقاولات؛
- ملاءمة النظام الجبائي وتوحيد القواعد الضريبية؛
- دعم التماسك الاجتماعي.

الضريبة على الشركات

الإعفاء من الحجز في المنبع المتعلق بحقوق الإيجار والمكافآت المماثلة المرتبطة باستئجار وإيجار وصيانة السفن المخصصة للنقل البحري الدولي:

أقر قانون المالية لسنة 2026 إعفاء حقوق الإيجار والمكافآت المماثلة المرتبطة باستئجار وإيجار وصيانة السفن المخصصة للنقل البحري الدولي، المخولة للأشخاص غير المقيمين، من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع وذلك بصفة دائمة.

ويطبق هذا الإعفاء على حقوق الإيجار والمكافآت المماثلة المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص غير المقيمين ابتداء من فاتح يناير 2026.

تطبيق سعر ملائم على مؤسسات التمويلات الصغيرة برسم الضريبة على الشركات:

ينص قانون المالية للسنة المالية 2026 على تطبيق، بصفة انتقالية، بالنسبة لمؤسسات التمويلات الصغرى التي تم تحويلها إلى بنوك أو إلى شركات تمويل، والمحدثة في شكل شركات مساهمة، سعر الضريبة على الشركات الخاضع للقانون العام، وذلك على النحو التالي:

- سعر 20% المطبق على المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- أو سعر 35% المطبق على المقاولات الكبرى التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي 100.000.000 درهم.

وهكذا فإن مؤسسات التمويلات الصغيرة المؤسسة في شكل شركة مساهمة والمستفيدة من عمليات المساهمة بعناصر أصول وخصوم جمعيات التمويلات الصغيرة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تستثنى من تطبيق سعر 40% المطبق على باقي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، طوال مدة خمس (5) سنوات محاسبية متتالية تبتدئ من السنة المحاسبية الأولى للاستغلال.

وتطبق هذه المقتضيات برسم السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.

مراجعة كيفيات التصريح وأداء الضريبة على الشركات برسم زائد القيمة الناتج عن تفويت العقارات المحققة بالمغرب من طرف الشركات غير المقيمة:

أقر قانون المالية 2026 إلزامية الإدلاء بالإقرار بزائد القيمة الناتج عن تفويت العقارات المحققة بالمغرب، وذلك بعد كل عملية تفويت، داخل أجل ثلاثين (30) يوما الموالية للشهر الذي تم فيه التفويت، وفق نموذج مبسط تعده الإدارة.

ويجب أن يتم أداء الضريبة على الشركات المستحقة برسم هذه الزوائد في نفس الوقت الذي يتم فيه الإدلاء بالإقرار المذكور.

ويطبق هذا الإجراء على زوائد القيمة الناتجة عن تفويت العقارات المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2026.

الضريبة على الدخل

مراجعة كيفيات أداء الضريبة المتعلقة بالأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة:

أقر قانون المالية 2026 إلزامية أداء مبلغ الضريبة المستحقة عن كل عملية تفويت للقيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين، وذلك خلال ثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ التفويت. ويتم هذا الأداء عن طريق إشعار وفق نموذج تعده الإدارة.

ويتعين على الخاضعين للضريبة المعنيين أن يدلوا لدى إدارة الضرائب بـإقرار سنوي يتضمن بيانا بجميع عمليات التفويت المنجزة خلال السنة، وذلك قبل فاتح أبريل من السنة الموالية للسنة التي أنجز فيها التفويت. ويعتبر هذا الإقرار بمثابة طلب استرداد لفائض الضريبة عند الاقتضاء.

علاوة على ذلك، أدخل قانون المالية 2026 إجراء لتوضيح الالتزامات المتعلقة بالإقرار المتعلقة بالدخول وبالأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي، غير الخاضعة للحجز في المنبع، وذلك بإحداث مادة جديدة 84 المكررة.

وبناء عليه، يجب على الخاضعين للضريبة أن يدلوا لإدارة الضرائب، في نفس الوقت مع دفع الضريبة، بإقرار سنوي يتضمن بيانا بالدخول والأرباح المذكورة وذلك قبل فاتح أبريل من السنة الموالية للسنة التي تم خلالها الحصول عليها أو وضعها رهن إشارتهم أو قيدها في حسابهم.

ويجب أن يحرر الإقرار وفق نموذج تعده الإدارة، مشفوعا بوثائق إثبات المبالغ المحصل عليها وشهادة من الإدارة الجبائية الأجنبية تبين الأساس المفروضة عليه الضريبة ومبلغ الضريبة المدفوع.

وتطبق هذه الإجراءات على عمليات تفويت القيم المنقولة المنجزة وعلى الدخول ذات المنشأ الأجنبي المحصل عليها ابتداء من فاتح يناير 2026.

مراجعة نظام فرض الضريبة على أجراء الشركات المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء»:

نص قانون المالية 2026 على أن سعر الضريبة المحدد في 20% والمطبق على المرتبات والمكافآت والأجور الإجمالية المدفوعة للأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء»، يطبق لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ توليهم لمهامهم، سواء كانت هذه المدة متصلة أو غير متصلة، دون احتساب فترات العمل المنجز خارج الشركات المكتسبة لهذه الصفة.

كما أنه بإمكان الأجراء السالفي الذكر أن يطلبوا من مشغلهم بشكل اختياري، وفق نموذج تعده الإدارة، فرض الضريبة عليهم بالأسعار الواردة في جدول حساب الضريبة على الدخل، وذلك قبل فاتح فبراير من السنة المعنية بهذا الاختيار.

ولإنهاء العمل بهذا الاختيار، يجب على الأجراء المعنيين تقديم طلب لمشغلهم، وفق نموذج تعده الإدارة، قبل فاتح فبراير من السنة المعنية.

كما أقر قانون المالية 2026، أنه يجب على الشركات المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء» أن يرفقوا بالإقرار بالمرتبات والأجور بيانا وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن قائمة الأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحسابهم.

وتطبق هذه الأحكام على المرتبات والمكافآت والأجور المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2026، من طرف:

- الأجراء الذين تولوا مهامهم ابتداءً من هذا التاريخ؛
- الأجراء الذين لم يستنفدوا مدة عشر (10) سنوات عند 31 دجنبر 2025؛
- الأجراء الذين استنفدوا مدة خمس (5) سنوات في 31 دجنبر 2017 وذلك برسم الفترة المتبقية للاستفادة من مدة عشر (10) سنوات.

تطبيق خصم 50% في حالة تفويت الأصل التجاري من طرف المهنيين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة:

ينص قانون المالية لسنة 2026 على تطبيق خصم بنسبة خمسين في المائة (50%) لفائدة الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم المهنية وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة الذين لا يتوفرون على نظام للتقاعد.

ويطبق هذا الخصم على مبلغ زائد القيمة المحقق أو الملاحظ والمتعلق بـالعناصر غير المجسدة للأصل التجاري، وذلك في حدود مليون (1.000.000) درهم من هذا المبلغ، عندما يتوقفون نهائيا عن مزاولة نشاطهم المهني.

وللاستفادة من هذا الخصم، يشترط ألا يقل سن الخاضعين للضريبة المعنيين عن خمسة وستين (65) سنة كاملة في تاريخ التوقف النهائي عن مزاولة نشاطهم المهني.

ويطبق هذا الخصم على عمليات تفويت أو سحب الأصل التجاري المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2026.

رفع المبلغ السنوي المخصوم من الضريبة على الدخل بالنسبة للأعباء العائلية:

أقر قانون المالية 2026 رفع المبلغ المخصوم من الضريبة بالنسبة للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة على الدخل من 500 درهم إلى 600 درهم عن كل شخص يعوله.

غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ثلاثة آلاف وستمائة (3600) درهم، مع الإبقاء على الاستفادة من هذا التخفيض لفائدة ستة (6) أشخاص.

ويطبق هذا الإجراء على الدخول المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2026.

إعفاء المعاشات والإيرادات العمرية المدفوعة للمتقاعدين في القطاع الخاص من طرف الصندوق المهني المغربي للتقاعد:

أقر قانون المالية 2026 برسم الضريبة على الدخل، إعفاء معاشات التقاعد والإيرادات العمرية المدفوعة إلى متقاعدي القطاع الخاص في إطار عقود تأمين التقاعد التكميلي الجماعية من طرف الصندوق المهني المغربي للتقاعد.

وتظل معاشات التقاعد والإيرادات العمرية المدفوعة في إطار أنظمة التقاعد التكميلي الأخرى مستثناة من هذا الإعفاء.

ويطبق هذا الإعفاء على معاشات التقاعد والإيرادات العمرية المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2026.

الضريبة على القيمة المضافة

إلزامية التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة من طرف منشآت الصناعة التحويلية المتعلقة باقتناء النفايات الصناعية الجديدة والمعادن والمواد الأخرى المستعملة:

أقر قانون المالية 2026 إعفاء المواد الأخرى المستعملة من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم، على غرار المعادن المستعملة.

كما أحدث قانون المالية 2026، إلزامية التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة من طرف هذه المنشآت. وبناء عليه، يتعين عليها أن تصرح وتؤدي الضريبة على القيمة المضافة برسم مشتريات النفايات الصناعية الجديدة والمعادن والمواد الأخرى المستعملة.

وبالتالي، يجب على هذه المنشآت، وفقا لنظامها الضريبي، التصريح بمبلغ هذه العملية دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة ضمن إقرارها برقم الأعمال بالنسبة للشهر أو ربع السنة الذي تم فيه أداء مبلغ العملية، مع القيام بحساب الضريبة المستحقة وخصمها من مبلغ الضريبة المصرح بها والواجب أداؤها.

وتطبق هذه التدابير على العمليات المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2026.

إعفاء المواد المخصبة ودعائم النباتات للاستعمال الفلاحي من الضريبة على القيمة المضافة:

أقر قانون المالية 2026 الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم حين الاستيراد وفي الداخل بالنسبة للمواد المخصبة ودعائم النباتات، كما تم تعريفها بموجب القانون رقم 53-18 المتعلق بالمواد المخصبة ودعائم النباتات، الموجهة حصريا لأغراض فلاحية. ويخضع الإعفاء عند الاستيراد للشروط التالية:

- إنجاز عملية الاستيراد وفق الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 53-18 السالف الذكر؛
- القيام بالإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في المادة 16 خامسا من المرسوم رقم 2-06-574 الصادر لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، كما تم تغييره وتتميمه.

ويطبق هذا الإعفاء ابتداء من فاتح يناير 2026.

توحيد مدة تمديد الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على أموال الاستثمار، داخليا وعند الاستيراد، لتصبح 24 شهرا:

نص قانون المالية 2026 على إمكانية تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، داخليا وعند الاستيراد، لمدة إضافية قدرها أربعة وعشرون (24) شهرا، بعد انتهاء مدة الإعفاء الأصلية البالغة ستة وثلاثون (36) شهرا، وذلك بالنسبة للمنشآت التي تقوم بتشييد مشاريعها الاستثمارية والمنشآت التي تقوم بإنجاز مشاريع استثمارية في إطار اتفاقية سارية المفعول مبرمة مع الدولة، بشرط تقديم طلب التمديد بطريقة إلكترونية وفق نموذج تعده الإدارة، قبل انقضاء أجل الستة وثلاثون (36) شهرا المذكورة.

يبقى تمديد آجال الإعفاء، كما تم إقراره، مشروطا باستيفاء الإجراءات التنظيمية المطلوبة. وتطبق هذه الأحكام الجديدة على:

- المنشآت التي تبرم اتفاقية استثمار مع الدولة ابتداء من فاتح يناير 2026؛
- المنشآت التي تقوم بتشييد مشاريعها الاستثمارية والتي لم تستوف أجل الإعفاء البالغ ستة وثلاثون (36) شهرا في 31 دجنبر 2025.

تكريس إلزامية إيداع بيان بالخاضعين للضريبة غير المقيمين من طرف الزبناء الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة:

نص قانون المالية 2026 على أنه يتعين على الزبون المقيم في المغرب إرفاق تصريحه الخاص برقم الأعمال ببيان بالخاضعين للضريبة غير المقيمين الذين أنجز معهم عمليات، وذلك وفق نموذج تعده الإدارة.

ويترتب عن الإيداع المتأخر أو عدم إيداع البيان المذكور تطبيق الغرامات المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

إعفاء العجائن الغذائية قصيرة الشكل غير المطبوخة وغير المحشوة من الضريبة على القيمة المضافة:

أقر قانون المالية 2026 الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد بالنسبة للعجائن الغذائية القصيرة الشكل، غير المطبوخة وغير المحشوة. ويسري هذا الإعفاء ابتداء من فاتح يناير 2026.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم بالنسبة للدم ومشتقاته:

أقر قانون المالية 2026 إعفاء الدم ومشتقاته من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم، بالداخل وعند الاستيراد. ويطبق هذا الإعفاء ابتداء من فاتح يناير 2026.

إعفاء مؤقت من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد الحيوانات الحية الأليفة من فصيلتي الأبقار والجمال:

أقر قانون المالية 2026 تدبيرا مؤقتا من أجل إعفاء عمليات استيراد الحيوانات الحية الأليفة من فصيلتي الأبقار والجمال من الضريبة على القيمة المضافة، في حدود الحصص المحددة على التوالي في ثلاث مائة ألف (300 000) رأس بالنسبة للأبقار وعشرة آلاف (10 000) رأس بالنسبة للجمال.

ويطبق هذا التدبير الانتقالي خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2026 إلى غاية 31 دجنبر 2026.

واجبات التسجيل والتمبر

إحداث واجب تسجيل إضافي بنسبة 2% بالنسبة لعقود التفويت بعوض للعقارات أو الحقوق العينية العقارية أو للأصول التجارية دون إمكانية تبرير وتتبع طرق الأداء:

نص قانون المالية 2026 على فرض واجب تسجيل إضافي بنسبة 2% على عقود التفويت بعوض للعقارات أو الحقوق العينية العقارية التي يفوق ثمنها ثلاثمائة ألف (300 000) درهم أو للأصول التجارية.

ويطبق هذا الواجب الإضافي في إحدى الحالات التالية:

- إذا لم يشر العقد المبرم إلى كيفيات دفع الثمن ومراجعها؛
- إذا لم يتم دفع الثمن بشيك مسطر وغير قابل للتظهير أو كمبيالات أو بطريقة مغناطيسية للأداء أو بتحويل بنكي أو بوسيلة إلكترونية أو بمقاصة. إذا تم دفع الثمن نقدا وبواسطة إحدى كيفيات الدفع المذكورة، لا يطبق الواجب الإضافي المذكور إلا على جزء الثمن المؤدى نقدا.

ويسري تطبق هذا التدبير على العقود والاتفاقات المحررة ابتداء من فاتح يوليوز 2026.

توحيد وتوضيح التدابير الضريبية المطبقة على عمليات القرض وكذلك الضمانات ورفع اليد المتعلقة بها:

أقر قانون المالية 2026 توسيع نطاق تطبيق الإعفاء من واجبات التسجيل ليشمل المحررات المثبتة لعمليات القرض الممنوح من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المنظمة بالقانون رقم 103.12 المتعلق بها.

ومن جهة أخرى، نص قانون المالية 2026 أيضا على تطبيق الواجب الثابت المحدد في مائتي (200) درهم على عقود الكفالات، وإنشاء الرهون الرسمية والرهون الواقعة على الأصول التجارية المنجزة لضمان عمليات القرض الممنوح من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها السالفة الذكر وكذا عقود رفع اليد المتعلقة بهذه الضمانات.

تطبق هذه التدابير على العقود والاتفاقات المسجلة ابتداء من فاتح يناير 2026.

إخضاع الصفقات العمومية لواجبات التسجيل بنسبة 0,1% :

أحدث قانون المالية 2026 التدابير التالية:

- توسيع نطاق إلزامية القيام بإجراء التسجيل ليشمل العقود والاتفاقيات التي يكون موضوعها إنجاز أشغال أو توريدات أو خدمات من طرف المقاولات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية وفروعها، وكذا لفائدة الهيئات العمومية الأخرى الملزمة، بموجب التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل، بتطبيق المقتضيات المتعلقة بالصفقات العمومية؛
- إخضاع الصفقات العمومية وكذا العقود والاتفاقيات التي يكون موضوعها إنجاز أشغال أو توريدات أو خدمات من طرف المقاولات لفائدة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية وفروعها، وكذا لفائدة الهيئات العمومية الأخرى الملزمة، بموجب التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل، بتطبيق المقتضيات المتعلقة بالصفقات العمومية، لواجبات التسجيل بنسبة 0,1% .

ويجدر التأكيد على أن واجبات التسجيل والذعيرة والزيادات المستحقة على الصفقات والعقود والاتفاقات المذكورة، يتحملها أصحاب الصفقة أو المقاولات المكلفة بتنفيذ هذه العقود والاتفاقات.

وتطبق هذه التدابير على العقود والاتفاقات المسجلة ابتداء من فاتح يناير 2026.

تحسين النظام الجبائي التحفيزي لعمليات إعادة هيكلة مجموعات الشركات:

أدخل قانون المالية 2026 التدبيرين التاليين:

الإعفاء من واجبات التسجيل المطبقة على تحمل الخصوم المرتبطة بالعناصر المحولة بين شركات المجموعات

أقر قانون المالية 2026 الإعفاء من واجبات التسجيل المتعلقة بتحمل الخصوم عند تحويل عناصر الأصول، المنجزة من طرف الشركات التي اختارت النظام الجبائي التحفيزي الخاص بعمليات إعادة هيكلة مجموعات الشركات المنصوص عليه في المادة 161 مكررة-I من المدونة العامة للضرائب.

تطبيق واجب تسجيل ثابت قدره ألف (1000) درهم على عمليات تحويل عناصر الأصول الجارية المنجزة من لدن شركات المجموعات

وسع قانون المالية 2026 نطاق تطبيق الرسم الثابت المحدد في ألف (1000) درهم ليشمل عمليات تحويل عناصر الأصول المتداولة المنجزة من طرف الشركات التي اختارت النظام الجبائي التحفيزي الخاص بعمليات إعادة هيكلة مجموعات الشركات المنصوص عليه في المادة 161 مكررة-I من المدونة العامة للضرائب.

وتطبق المقتضيات المذكورة أعلاه على العقود والاتفاقيات المسجلة ابتداء من فاتح يناير 2026.

مراجعة النظام الجبائي المتعلق بواجبات تسجيل تفويت الأسهم أو حصص المشاركة:

تخفيض نسبة واجبات التسجيل المطبقة على تفويت أسهم أو حصص المشاركة للشركات العقارية الشفافة والشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري

نص قانون المالية 2026 على تخفيض نسبة واجبات التسجيل من 6% إلى 5% بالنسبة لعقود التخلي بعوض أو بدون عوض عن الأسهم أو الحصص في الشركات العقارية الشفافة والشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري والتي لم تدرج أسهمها ببورصة القيم.

توضيح إلزامية تقديم شهادة «شركة لا يغلب عليها الطابع العقاري وليست بشركة عقارية شفافة» للاستفادة من الإعفاء من واجبات التسجيل عند تفويت الأسهم والحصص المشاركة

أوضح قانون المالية 2026 أنه من أجل الاستفادة من الإعفاء من واجبات التسجيل المنصوص عليه فيما يتعلق بعقود التخلي بعوض أو بدون عوض عن الحصص في المجموعات ذات النفع الاقتصادي، أو تفويت الأسهم أو حصص المشاركة في الشركات غير تلك المشار إليها في المادتين 3-3° و61-II من المدونة العامة للضرائب، يتعين على الأشخاص المعنيين الإدلاء بشهادة مسلمة حسب نموذج تعده الإدارة تثبت أن الأسهم أو حصص المشاركة المعنية لا تتعلق بالشركات العقارية الشفافة أو بالشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري المذكورة.

وتطبق هذه التدابير على العقود والاتفاقات المسجلة ابتداء من فاتح يناير 2026.

الإعفاء من واجبات التسجيل المتعلقة بالعقود التي تتضمن اقتناء العقارات من طرف مؤسسات الأعمال الاجتماعية التابعة للإدارات العمومية:

أقر قانون المالية 2026 إعفاء عقود اقتناء العقارات من واجبات التسجيل من طرف مؤسسات الأعمال الاجتماعية للإدارات العمومية المحدثة بموجب قانون والمخصصة لغرضها الاجتماعي، باستثناء عقود اقتناء العقارات المخصصة للعمليات العقارية.

ويطبق هذا التدبير على العقود والاتفاقات المسجلة ابتداء من فاتح يناير 2026.

التدابير المشتركة بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات

توسيع نطاق تطبيق الحجز في المنبع فيما يخص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ليشمل عائدات كراء العقارات:

نص قانون المالية 2026 على توسيع نطاق تطبيق الاقتطاع من المنبع ليشمل عائدات الكراء المدفوعة للأشخاص الاعتباريين أو للأشخاص الذاتيين الذين تحدد دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.

ويقصد بعائدات الكراء الخاضعة للحجز في المنبع عائدات كراء العقارات المبنية وغير المبنية، وكذا مختلف أنواع البنايات.

ويستثنى من تطبيق هذا الحجز في المنبع عائدات الكراء المدفوعة إلى الأشخاص الذين يوجدون خارج نطاق تطبيق أو المعفيين منهما بصفة دائمة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل (الخاضعين لنظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة)، بالنسبة للعمليات المطابقة للغرض المعني بهذا الإعفاء.

ويطبق الحجز في المنبع بنسبة 5% من مبلغ عائدات الكراء دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، مع الحق في الاستنزال من الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل (الخاضعين لنظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة) المستحقة واسترجاع الباقي المحتمل.

ويتعين على الأشخاص المسؤولين عن الحجز في المنبع على عائدات الكراء المذكورة أن يرفقوا إقرارهم المتعلق بالمكافآت المخولة للغير وعائدات الكراء المشار إليه في المادة I-151 من المدونة العامة للضرائب، ببيان لهذه العائدات وفق نموذج تعده الإدارة.

ويجب دفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع إلى إدارة الضرائب خلال الشهر الموالي لشهر الأداء، أو الوضع رهن الإشارة أو التقييد في الحساب.

وفي حالة عدم احترام الالتزامات المتعلقة بالإقرار والأداء، فإن الأشخاص الملزمين بإجراء هذا الحجز في المنبع يتعرضون للعقوبات والمساطر المنصوص عليها في المواد I-194 و 208 و A-222 و I-228 من المدونة العامة للضرائب.

وبخصوص دخول هذا النظام الجديد حيز التنفيذ، ينبغي التمييز بين معالجة الكراءات المدفوعة للأشخاص الاعتباريين وتلك المدفوعة للأشخاص الذاتيين الذين تحدد دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.

فيما يتعلق بعائدات الكراء المدفوعة للأشخاص الاعتباريين:

في حالة دفع أو وضع رهن الإشارة أو تقييد في حساب الأشخاص الاعتباريين، يجب إجراء الحجز في المنبع ابتداء من فاتح يوليوز 2026 من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.

تدابير انتقالية

بصفة انتقالية واستثنائية، يطبق هذا الحجز في المنبع كذلك من طرف المنشآت، بشكل تدريجي، حسب مبلغ رقم أعمالها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة برسم آخر سنة محاسبية مختتمة، وذلك كما يلي:

- ابتداء من فاتح يوليوز 2026، بالنسبة للمنشآت التي يساوي أو يفوق مبلغ رقم أعمالها خمسمائة مليون (500.000.000) درهم برسم آخر سنة محاسبية مختتمة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2027، بالنسبة للمنشآت التي يساوي أو يفوق مبلغ رقم أعمالها ثلاثمائة وخمسين مليون (350.000.000) درهم برسم آخر سنة محاسبية مختتمة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2028، بالنسبة للمنشآت التي يساوي أو يفوق مبلغ رقم أعمالها مائتي مليون (200.000.000) درهم برسم آخر سنة محاسبية مختتمة.

فيما يتعلق بعائدات الكراء المدفوعة للأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة:

في حالة دفع أو وضع رهن الإشارة أو تقييد في حساب الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة، يجب إجراء الحجز في المنبع ابتداء من فاتح يوليوز 2026 من طرف الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص، وكذا الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة.

توضيح تطبيق الضريبة على العائدات الموزعة من لدن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال:

أوضح قانون المالية 2026 أن المبالغ التي توزعها هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (OPCC) والناتجة عن الأرباح المطابقة لزائد القيم المحققة والفوائد المحصل عليها من قبل هذه الهيئات، لا تعد عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها. وتخضع هذه المبالغ للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل، بحسب الحالة، على مستوى المساهمين أو حاملي الحصص.

وهكذا، فإن زائد القيم المحققة والفوائد المحصل عليها من طرف هيئات التوظيف الجماعي في الرأسمال والموزعة على مساهميها أو حاملي حصصها، تخضع للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل لدى هؤلاء، وفق شروط القانون العام، بحسب طبيعة الدخل الأصلية.

وبالتالي، تخضع العوائد الموزعة من لدن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، المتعلقة بالفوائد التي قامت هذه الهيئات بقبضها، للحجز في المنبع بسعر 20% أو 30% حسب النظام الجبائي للمستفيد. وتدرج هذه الفوائد ضمن العائدات المالية الخاضعة للضريبة لدى المساهمين أو حاملي الحصص الخاضعين للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، مع الحق في الاستنزال من الضريبة المستحقة واسترجاع الباقي المحتمل.

وكذلك، تعتبر زوائد القيمة الموزعة عند الاقتضاء من لدن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، بمثابة عائدات مالية لدى المساهمين أو حاملي الحصص الخاضعين للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، أو بمثابة أرباح ناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة لدى الخواص، وتخضع للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل وفق شروط القانون العام.

وتظل العوائد المقبوضة والموزعة كأرباح من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال خاضعة للنظام الجبائي المطبق على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها.

وقد تم إدراج هذه التوضيحات في المواد 9 (I- B-3°)، و13 (I-VI)، و14(VI)، و66 (C-II) من المدونة العامة للضرائب.

التدبير المشترك بين الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة

توسيع نطاق تطبيق الحجز في المنبع، فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، ليشمل مكافآت مقدمي الخدمات التي ينجزها بعض الأشخاص الاعتباريين:

نص قانون المالية 2026 على توسيع نطاق تطبيق الحجز في المنبع المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، ليشمل مكافآت مقدمي الخدمات التي ينجزها بعض الأشخاص الاعتباريين.

في مجال الضريبة على الشركات:

نص قانون المالية 2026 على أن الحجز في المنبع المفروض على الأتعاب والعمولات وأجور السمسرة والمكافآت الأخرى من نفس النوع المدفوعة للأشخاص الاعتباريين، يجب كذلك أن يتم لفائدة الخزينة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين، ابتداء من فاتح يوليوز 2026.

تدابير انتقالية

بصفة انتقالية واستثنائية، يطبق هذا الحجز من المنبع كذلك من طرف المنشآت، بشكل تدريجي، حسب مبلغ رقم أعمالها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة برسم آخر سنة محاسبية مختتمة، وذلك كما يلي:

- ابتداء من فاتح يوليوز 2026، فيما يتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وكذا المنشآت التي يساوي أو يفوق رقم معاملاتها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، خمسمائة مليون (500.000.000) درهم برسم آخر سنة مختتمة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2027، فيما يتعلق بالمنشآت التي يساوي أو يفوق رقم معاملاتها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، ثلاثمائة وخمسين مليون (350.000.000) درهم برسم آخر سنة مختتمة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2028، فيما يتعلق بالمنشآت التي يساوي أو يفوق رقم معاملاتها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، مائتي مليون (200.000.000) درهم برسم آخر سنة مختتمة.

ويطبق الحجز في المنبع بنسبة خمسة في المائة (5%) من مبلغ عائدات الكراء دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، مع الحق في الاستنزال من الضريبة على الشركات المستحقة واسترجاع الباقي المحتمل.

ويجب على الأشخاص المسؤولين عن حجز الضريبة في المنبع إرفاق إقرارهم المتعلق بالمكافآت المخولة للغير وعائدات الكراء المنصوص عليه في المادة I-151 من المدونة العامة للضرائب ببيان خاص بهذه العائدات، وفق نموذج تعده الإدارة.

ويجب دفع الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المذكورة إلى إدارة الضرائب خلال الشهر الموالي لشهر الأداء، أو الوضع رهن الإشارة أو التقييد في الحساب.

في مجال الضريبة على القيمة المضافة:

نص قانون المالية 2026 على أن الضريبة على القيمة المضافة المستحقة برسم عمليات تقديم الخدمات المنصوص عليها في المادة I-89 (5° و10° و12°) من المدونة العامة للضرائب، والتي تم تحديد لائحتها بنص تنظيمي، تحجز في المنبع ابتداء من فاتح يوليوز 2026 بنسبة 75% من مبلغ هذه الضريبة، وذلك من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين التي تقوم بدفع مكافآت هذه الخدمات للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة، الذين قاموا بتقديم شهادة تثبت أنهم في وضعية جبائية سليمة. وفي حالة عدم تقديم الشهادة المذكورة، يتم حجز الضريبة في المنبع بنسبة 100% من مبلغ الضريبة.

تدابير انتقالية

بصفة انتقالية وعلى سبيل الاستثناء، يتعين على المنشآت القيام بهذا الحجز في المنبع بشكل تدريجي حسب مبلغ رقم معاملاتها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة خلال آخر سنة مالية مختتمة، وذلك كما يلي:

- ابتداء من فاتح يوليوز 2026، فيما يتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وكذا المنشآت التي يساوي أو يفوق رقم معاملاتها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، خمسمائة مليون (500.000.000) درهم برسم آخر سنة مختتمة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2027، فيما يتعلق بالمنشآت التي يساوي أو يفوق رقم معاملاتها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، ثلاثمائة وخمسين مليون (350.000.000) درهم برسم آخر سنة مختتمة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2028، فيما يتعلق بالمنشآت التي يساوي أو يفوق رقم معاملاتها دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، مائتي مليون (200.000.000) درهم برسم آخر سنة مختتمة.

إجراءات مشتركة أخرى

توضيح وتحسين النظام الضريبي للشركات الرياضية:

أقر قانون المالية 2026 عدة تدابير ضريبية تحفيزية لفائدة الشركات الرياضية فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة.

فيما يتعلق بالضريبة على الشركات:

• توضيح الإعفاء لمدة خمس سنوات لفائدة الشركات الرياضية:

أوضح قانون المالية 2026، بالنسبة للشركات الرياضية المحدثة طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، على أن الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات لمدة خمس (5) سنوات مالية متتالية، يطبق ابتداء من السنة المحاسبية التي تم خلالها إنجاز أول عملية بيع خاضعة للضريبة.

• خصم التبرعات النقدية أو العينية الممنوحة للشركات الرياضية:

أدرج قانون المالية 2026 ضمن التكاليف القابلة للخصم، بمقتضى المادة 8 من المدونة العامة للضرائب، الهبات النقدية أو العينية الممنوحة للشركات الرياضية المحدثة طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 المذكور أعلاه، وذلك في حدود عشرين في المائة (20%) من الربح الصافي للواهب، دون أن يتجاوز مبلغ الخصم خمسة ملايين (5.000.000) درهم عن كل سنة محاسبية.

وقد تم التنصيص على هذا الإجراء في المادة 10 (I-باء-2°) من المدونة العامة للضرائب، ويطبق برسم السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.

• إعفاء زائد القيمة الناتج عن المساهمة بأصول وخصوم جمعية رياضية في شركة رياضية

نص قانون المالية 2026 على أنه يمكن لجمعية رياضية القيام بعملية المساهمة بأصولها وخصومها، جزئيا أو كليا، في شركة رياضية طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 السالف الذكر دون أثر على حصيلتها الجبائية، عندما تكون العناصر المساهم بها مقيدة في موازنة الشركة الرياضية المعنية بقيمتها الواردة في آخر موازنة مختتمة للجمعية قبل العملية المذكورة.

يمكن أيضا إنجاز عملية المساهمة السالفة الذكر بالقيمة الحقيقية، دون أثر جبائي على الحصيلة الجبائية لهذه الجمعية الرياضية. في حالة تفويت العناصر المساهم بها، يجب على الشركة المستفيدة من المساهمة أن تدمج في حصيلتها الجبائية زائد القيمة المحقق والمحتسب على أساس القيمة الأصلية لهذه العناصر قبل عملية المساهمة.

وتطبق هذه الأحكام على عمليات المساهمة في الشركات الرياضية المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2026.

فيما يتعلق بالضريبة على الدخل:

تطبيق خصوم جزافية على الأجور المدفوعة للرياضيين من طرف الشركات الرياضية:

أقر قانون المالية 2026 بصفة انتقالية واستثناء من أحكام المادة 60-III من المدونة العامة للضرائب، أنه لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة على الدخل بالنسبة للدخول المدفوعة من قبل الشركات الرياضية المؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 السالف الذكر، للرياضيين المحترفين والمدربين والمربين والفريق التقني، يطبق خصم نسبته:

- 90%- برسم سنة 2026؛
- 80%- برسم سنة 2027؛
- 70%- برسم سنة 2028؛
- 60%- برسم سنة 2029.

فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة:

تمديد الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الممنوح للشركات الرياضية:

أقر قانون المالية 2026 على إعفاء الشركات الرياضية من الضريبة على القيمة المضافة، دون الحق في الخصم، بالنسبة لجميع أنشطتها وعملياتها المنجزة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2026 إلى غاية 31 ديسمبر 2030.

تبسيط كيفية حيازة عنوان البريد الإلكتروني الواجب الإدلاء به لدى إدارة الضرائب:

نص قانون المالية 2026 على تبسيط كيفية حيازة عنوان البريد الإلكتروني، وذلك بالتنصيص على إلزام الخاضعين للضرائب والرسوم والواجبات الجاري بها العمل بالتوفر على عنوان إلكتروني من اختيارهم.

وبناء عليه، يتعين على جميع الملزمين تبليغ إدارة الضرائب بعنوان إلكتروني من اختيارهم، قصد تمكينها من القيام بإجراءات التبليغ بواسطة الوسائل الإلكترونية المنصوص عليها في المادة II-219 من المدونة العامة للضرائب، وفقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل، وكذا تعزيز وسائل التواصل والتبادل الإلكتروني مع هؤلاء الملزمين، وضمان حقهم في الإشعار بوضعيتهم الجبائية.

ملاءمة القواعد المتعلقة بمسك المحاسبة بشكل إلكتروني:

أقر قانون المالية 2026 أنه يجب على الخاضعين للضريبة مسك محاسبة بشكل إلكتروني طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وعليه، تم حذف الإحالة على نص تنظيمي لتحديد هذه المعايير من المادة I-145 من المدونة العامة للضرائب.

توحيد الأحكام الضريبية المنظمة لمساطر المقاولات في وضعية صعبة:

نص قانون المالية 2026 على أنه، استثناء من جميع الأحكام المخالفة، يجب على كل مقاولة تطلب فتح مسطرة الإنقاذ أن تقدم إقرارا بذلك بطريقة إلكترونية لدى إدارة الضرائب، قبل إيداع طلبها لدى كتابة ضبط المحكمة.

كما نص هذا القانون على أنه إذا لم يتم فتح مسطرة التسوية أو التصفية القضائية بمبادرة من المقاولة، فإنه يتوجب عليها أن تودع، بطريقة إلكترونية، إقرارا بفتح هذه المسطرة داخل أجل ثلاثين (30) يوما يبتدئ من تاريخ نشر الحكم القاضي بفتح المسطرة بالجريدة الرسمية.

ويترتب عن عدم تقديم أحد الإقرارين المذكورين عدم مواجهة إدارة الضرائب بسقوط الواجبات المرتبطة بالفترة السابقة لفتح مسطرة الإنقاذ أو التسوية أو التصفية القضائية.

ومن جهة أخرى، في حالة فتح مسطرة الإنقاذ، فإنه يتم تطبيق المسطرة السريعة لتصحيح الضرائب المنصوص عليها في المادة 221 من المدونة العامة للضرائب على أي تصحيحات محتملة قد تباشرها إدارة الضرائب.

تبسيط مسطرة المراقبة الضريبية للأشخاص الذاتيين الخاضعين في آن واحد لفحص المحاسبة وفحص مجموع الوضعية الضريبية:

أحدث قانون المالية 2026 إمكانية قيام الإدارة بفحص المحاسبة وفحص مجموع الوضعية الضريبية في آن واحد للأشخاص الذاتيين المعنيين بالأمر.

في هذه الحالة:

- تبلغ الإدارة الخاضع للضريبة بإشعار واحد، وفق الأجل والكيفيات المنصوص عليها في المادة 212 بالمدونة العامة للضرائب؛
- لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مدة المراقبة الضريبية المدة المشار إليها في الفقرة التاسعة من الفقرة I من المادة 212 من المدونة العامة للضرائب؛
- تشعر الإدارة الخاضع للضريبة، وفق نموذج تعده الإدارة ووفق الشكليات المنصوص عليها في المادة 219 من المدونة العامة للضرائب، بالتاريخ المحدد لإجراء محاورة شفوية وتواجهية واحدة في شأن التصحيحات المزمع القيام بها على إثر المراقبة وبالتاريخ الذي ستختتم فيه هذه المراقبة؛
- يتم التصحيح الناتج عن تطبيق مسطرة مراقبة الضرائب حسب الحالة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 220 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالمسطرة العادية لتصحيح الضرائب أو 221 المادة المتعلقة بالمسطرة السريعة لتصحيح الضرائب من المدونة العامة للضرائب.

من جهة أخرى، أدخل قانون المالية 2026 كذلك التعديلات التالية:

- تكون المسطرة العادية لتصحيح الضرائب المنصوص عليها في المادة 220 من المدونة العامة للضرائب لاغية، في حالة عدم تبليغ المعنيين بالأمر بالإشعار أو بميثاق الخاضع للضريبة أو بهما معا المنصوص عليهما في المادة 216 (I-III) من المدونة العامة للضرائب.
- تكون المسطرة السريعة لتصحيح الضرائب المنصوص عليها في المادة 221 لاغية، في حالة عدم تبليغ المعنيين بالأمر بالإشعار أو بميثاق الخاضع للضريبة أو بهما معا المنصوص عليهما في المادة 216 (I-III) من المدونة العامة للضرائب.
- تختص اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالمراقبة الضريبية المنصوص عليه في المادة 216(III) أيا كان رقم الأعمال المصرح به.
- ينقطع التقادم بتبليغ إشعار المراقبة الضريبية المنصوص عليه في المادة 216 (I-III) من المدونة العامة للضرائب.

تطبق هذه التدابير على مساطر المراقبة التي تم تبليغ الإشعار بشأنها ابتداء من فاتح يناير 2026.

تكريس مبدأ رفع التقادم في حالة إخلال الخاضعين للضريبة بشروط الاستفادة من الامتيازات الضريبية المرفقة بضمانات:

نص قانون المالية لسنة 2026 على أنه، بصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، في حالة إخلال الخاضعين للضريبة بشرط من شروط الاستفادة من الامتيازات الضريبية التي قدموا ضمانات للاستفادة منها، يمكن للإدارة إصدار مبلغ الضرائب والرسوم والواجبات المستحقة المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب وكذا الغرامات والذعائر والزيادات المرتبطة بها، حتى في حال انقضاء أجل التقادم.

تحديث الأحكام المنظمة لواجبات التمبر بعد رقمنتها:

نص قانون المالية 2026 على نسخ أحكام المادة 3°-236 من المدونة العامة للضرائب، التي كانت تنص على منح تخفيض قدره 3% من مبلغ طلب التنابر للموزعين المساعدين المأذون لهم بصفة قانونية من لدن إدارة الضرائب لبيع التنابر المذكورة.

تمديد أجل تطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول

في إطار مواصلة وتعزيز جهود تعبئة الموارد بهدف تقوية التماسك الاجتماعي، عمل قانون المالية 2026 بتمديد تطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2026 و2027 و2028.

وللتذكير فإن هذه المساهمة تفرض على الشركات والأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية، الذين يساوي أو يفوق مبلغ ربحهم السنوي المعتمد لاحتساب الضريبة مليون (1 000 000) درهم.

تحتسب هذه المساهمة حسب الأسعار التناسبية التالية:

مبلغ الربح أو الدخل الخاضع للمساهمة (بالدرهم)	سعر المساهمة
من مليون إلى أقل من 5 ملايين	%1,5
من 5 ملايين إلى أقل من 10 ملايين	%2,5
من 10 ملايين إلى أقل من 40 مليون	%3,5
من 40 مليون فما فوق	%5

المصدر: المديرية العامة للضرائب

التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية 2026

التقرير الاقتصادي والمالي: تعزيز المكاسب الإقتصادية

في ظل سياق عالمي غير مستقر، يقدم التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2026 تقييما شاملاً للوضعية الاقتصادية الوطنية مدعوما بدينامية الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الإستثمار، ويحدد الأهداف لأهم المؤشرات الماكرو اقتصادية للسنة الجارية من خلال الموازنة بين الانضباط الميزانياتي والتنمية الاجتماعية.

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026 في ظرفية عالمية يطبعها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتصاعد حدة التوترات التجارية والجيوسياسية وعدم اليقين وتفكك سلاسل القيمة العالمية، وكذا التحديات البنيوية المرتبطة بالتغيرات المناخية وتسارع وتيرة الرقمنة.

وعلى الصعيد الوطني، تندرج سنة 2026 في سياق استمرار دينامية الإصلاحات وتنفيذ الأوراش الاستراتيجية التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة. فرغم التحديات المرتبطة بالعوامل المناخية وحالة عدم اليقين على الصعيد الدولي، فقد أبان الاقتصاد الوطني عن قدرته على الصمود، متجها نحو مسار جديد للنمو، حيث من المرتقب أن يبلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 4,8% سنة 2025، مقابل 3,8% سنة 2024. وتعتبر هذه الدينامية انعكاسا للإصلاحات القطاعية والسياسات العمومية التي تبرز قوة عدة قطاعات استراتيجية ومساهمتها في تعزيز تنويع الاقتصاد الوطني. ويستفيد هذا الأداء أيضا من الجهود المتواصلة في مجال الاستثمار العمومي، والتي تجسد الرغبة في تسريع التحول الهيكلي، وتحديث البنيات التحتية، وإنجاح أوراش الانتقال الطاقي والرقمي، تحضيرا للاستحقاقات الدولية الكبرى المقبلة، وعلى رأسها تنظيم فعاليات كأس العالم لسنة 2030.

وأخذا بعين الاعتبار لهذا السياق، يتناول المحور الأول من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2026 تحليلا مستفيضا لتطورات الاقتصاد العالمي واستشرافا لآفاقه المستقبلية. فيما يستعرض المحور الثاني السياق الماكرو-اقتصادي الوطني، مع التركيز على العوامل الكامنة وراء صموده والدينامية التي تطبع الظرفية الاقتصادية الحالية. أما المحور الثالث، فيعتمد مقاربة استشرافية حول استدامة المالية العمومية والمسار الميزانياتي في أفق سنة 2026، في ارتباط وثيق مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤطر السياسات العمومية بالمملكة.

اقتصاد عالمي موسوم بحدة عدم اليقين

في سياق عالمي يطبعه عدم اليقين مع تفكك واضطراب متسارع للديناميات الاقتصادية العالمية، يُتوقع أن يتباطأ معدل النمو الاقتصادي العالمي، لينتقل من 3,3% سنة 2024 إلى 3,2% سنة 2025 و3,1% سنة 2026، حسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، وهو أدنى مستوى يُسجَّل منذ الأزمة الصحية.

ويُرتقب أن يتباطأ معدل النمو في **الولايات المتحدة الأمريكية** إلى 2% سنة 2025، بعد انتعاش قوي بلغ 2,8% سنة 2024. ويعزى هذا التراجع إلى تباطؤ استهلاك الأسر وضعف استثمارات القطاع الخاص. وفي سنة 2026، يُتوقع تسجيل انتعاش طفيف للنمو (2,1+ %)، مدعوما بتخفيف تدريجي للأوضاع المالية وتراجع معدلات التضخم.

وفي **منطقة الأورو**، يُتوقع تسجيل نمو بنسبة 1,2% سنة 2025 و1,1% سنة 2026، مقابل 0,9% سنة 2024. وتعزى هذه الدينامية إلى التيسير المالي في ألمانيا، وزيادة الإنفاق العسكري في المنطقة، وتراجع التضخم، وخفض أسعار الفائدة من طرف البنك المركزي الأوروبي، فضلا عن مرونة نسبية في سوق الشغل. ويُرتقب أن يتجه

الاقتصاد الألماني نحو التعافي سنة 2025 (+0,2%)، وذلك بعد سنتين من الركود، قبل أن يتسارع سنة 2026 (+0,9%). أما في فرنسا، فمن المرتقب أن يتباطأ النمو سنة 2025 (+0,7%) بفعل إجراءات التحكم في الميزانية، على أن يتعافى سنة 2026 (+0,9%). وسيظل النمو في إيطاليا مقيدا بضعف الطلب الداخلي (+0,5% سنة 2025 و+0,8% سنة 2026)، بينما سيواصل النشاط الاقتصادي أداءه الجيد في إسبانيا (+2,9% سنة 2025 و+2,0% سنة 2026) مدعوما بسوق شغل نشيط وقطاع سياحي قوي.

أما في **الاقتصادات الناشئة والنامية**، فيتوقع أن يتباطأ معدل النمو لكنه سيظل صامدا (4,2% سنة 2025 و4,0% سنة 2026 مقابل 4,3% سنة 2024)، مدعوما بعوامل ديموغرافية إيجابية وأسُس ماكرو اقتصادية متينة. ففي الصين، يُتوقع أن يستمر تباطؤ النمو، ليتراجع من 5% سنة 2024 إلى 4,8% سنة 2025 ثم إلى 4,2 % سنة 2026 نتيجة القيود التجارية والظرفية العالمية غير المستقرة التي تضغط على الصادرات والاستثمار الصناعي. وفي الهند، يحقق الاقتصاد أداءً قوياً، مع تسجيل معدل نمو بلغ 6,5% سنة 2024، وتوقعات تصل إلى 6,6% سنة 2025 و6,2% سنة 2026، مدعوما بدينامية الاستهلاك، وتراجع التضخم، وفعالية تدابير الدعم.. وفي البرازيل، يُتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 2,4% سنة 2025 ثم إلى 1,9% سنة 2026، بعد انتعاش اقتصادي قوي بلغ 3,4% سنة 2024، وذلك بفعل تشديد السياسة النقدية والمالية علاوة عن الصدمات الخارجية.

وفي **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، يتوقع تعزيز معدل النمو لينتقل من 2,1% سنة 2024 إلى 3,3% سنة 2025 و3,7% سنة 2026.

وفي **إفريقيا جنوب الصحراء**، يُتوقع صمود معدل النمو عند 4,1% سنة 2025 ليتعزز ببلوغه 4,4% سنة 2026، بعدما حقق 4,1% سنة 2024.

وبالنسبة **للأسعار العالمية للمواد الأولية**، فقد ظلت معتدلة خلال سنة 2025، نتيجة وفرة العرض وضعف الطلب العالمي. ومع ذلك، تظل أسعار بعض المنتجات، خصوصا الطاقية والزراعية، متقلبة نتيجة حالات عدم اليقين الجيوسياسي والمناخي. وقد ساهمت هذه التغيرات في الأسعار، إلى جانب عودة سلاسل التوريد إلى طبيعتها والتأثير المتأخر للتشديد النقدي، بشكل كبير في استمرار انخفاض معدل التضخم خلال سنة 2025. ففي مجموعة العشرين، يُتوقع أن يسجل معدل التضخم 3,6% سنة 2025 و3,2% سنة 2026. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتتوقع أن يبلغ هذا المعدل 4,2% في 2025 و3,2% في 2026.

وفيما يتعلق **بالتجارة الدولية**، فقد ارتفع حجم التجارة العالمية للبضائع خلال سنة 2024 بنسبة 2,8% من حيث الحجم و2,2% من حيث القيمة، بعد انكماش بنسبة 0,9% و4,7% على التوالي خلال سنة 2023، حسب منظمة التجارة العالمية. ويُرتقب أن تنمو التجارة العالمية للسلع بنسبة 2,4% برسم سنة 2025، حسب آخر توقعات نفس المنظمة.

وبالنسبة **للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر** فقد انخفضت بنسبة 11% سنة 2024، وفق آخر تقرير حول الاستثمار الأجنبي في العالم، لسنة 2025، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مواصلةً بذلك منحاها التنازلي للسنة الثانية على التوالي. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى تقلص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 22%، من بينها انخفاض حاد بلغ 58% في أوروبا. في حين، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا ارتفاعا مهما بنسبة 75%، مدعومة بشكل رئيسي بالاتفاقية الدولية لتمويل مشاريع التنمية الحضرية في رأس الحكمة بمصر. ودون احتساب هذا المشروع الاستثنائي، فقد ارتفعت التدفقات بنسبة 12%، لتصل إلى حوالي 62 مليار دولار، أي 4% من التدفقات العالمية. وخلال الربع الأول من سنة 2025، بلغت التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة 408 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 15% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2024 على المستوى العالمي وحسب المناطق (بمليار دولار)

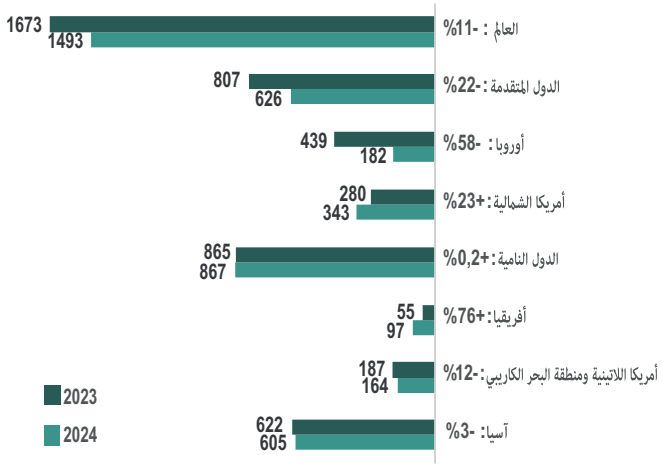

المصدر : معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

دينامية متواصلة للاقتصاد الوطني في سياق عالمي مضطرب

على الرغم من السياق العالمي الذي يتسم باستمرار التوترات الجيوسياسية والتجارية، إلى جانب التغيرات الجيواقتصادية العميقة، تمكن الاقتصاد المغربي من الحفاظ على دينامية إيجابية خلال السنوات الأخيرة.

دينامية اقتصادية مؤكدة في سنة 2024

واصل الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2024، إثبات قدرته على الصمود في وجه الصدمات الداخلية والخارجية المتوالية، كما بينت ذلك الحسابات الوطنية التي أظهرت نموا للاقتصاد الوطني بنسبة 3,8%، بزيادة قدرها 0,1 نقطة مقارنة بسنة 2023.

ويعزى هذا التطور إلى تحسن دينامية الأنشطة غير الفلاحية (+4,5 %) التي مكنت من تعويض الأثار السلبية الناجمة عن انكماش القيمة المضافة الفلاحية (-4,8%)، وذلك بالاعتماد على قطاعات هيكلية كالصناعة والسياحة والطاقة والبناء والأشغال العمومية والاتصالات.

ومن جانب الطلب، استمر المنحى الإيجابي للاستهلاك النهائي للأسر خلال سنة 2024 (بما في ذلك المؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر)، مسجلا ارتفاعا بنسبة 3,4% بفضل رفع الأجور في القطاعين الخاص والعمومي، وإطلاق الدعم الاجتماعي المباشر، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وبالنسبة للاستثمار، فقد استعاد دوره كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2024. وبدعم من القطاع العمومي، سجل إجمالي التكوين الخام للرأسمال الثابت تسارعا ملحوظا، حيث حقق نموا بنسبة 12,8% مقابل 2,3% سنة 2023 لترتفع مساهمته إلى 3,2 نقطة مئوية مقابل 0,6 نقطة سنة 2023، متجاوزة مساهمة الاستهلاك النهائي للأسر.

مساهمة عناصر الطلب في النمو الاقتصادي

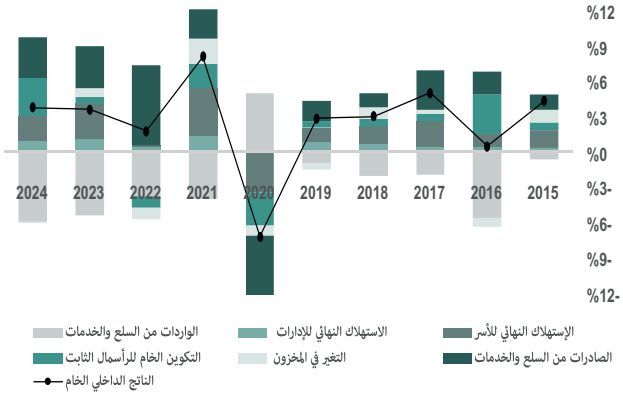

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

كما تميزت سنة 2024 بانخراط السلطات العمومية في دينامية التخفيف من الضغوط التضخمية. وهكذا، ساهمت الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب في خفض سعر الفائدة الرئيسي مرتين (في يونيو ودجنبر) بمجموع 50 نقطة أساس ليصل إلى 2,50%، وكذا مواصلة تلبية جميع طلبات السيولة من البنوك، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية للأسر، في خفض معدل التضخم بشكل ملحوظ. وقد بلغ هذا المعدل، الذي يتم قياسه باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك، 0,9% سنة 2024 بعد 6,1% سنة 2023 و6,6% سنة 2022.

على مستوى التشغيل، كان للانتعاش الاقتصادي الوطني انعكاسا إيجابيا على سوق الشغل، خلال سنة 2024، حيث تم إحداث 82.000 منصب شغل مقابل فقدان 157.000 منصب شغل سنة 2023 و24.000 منصب شغل سنة 2022. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع حجم الشغل المؤدى عنه بـ 179.000 منصب شغل، مقابل فقدان 97.000 منصب شغل غير مؤدى عنه. وبالتالي، ارتفع معدل الشغل المأجور ليصل إلى 59,9% سنة 2024 مقابل 48,9% سنة 2018 مما يدل على تحسن نوعي في مجال التشغيل.

تطور معدل الشغل المأجور (%)

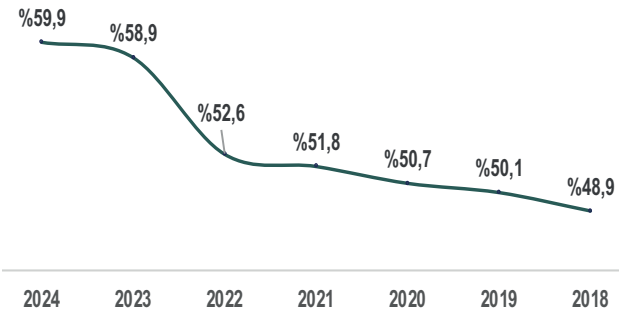

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

كما انعكست دينامية الاقتصاد المغربي على المستوى الجهوي مع تطورات متباينة حسب الجهات. ومن خلال تحليل التوزيع الجهوي للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية ما بين 2013 و2023، يتضح التحول التدريجي للبنية الاقتصادية للجهات، سواء من حيث مساهمتها في خلق الثروة الوطنية أو وتيرة النمو. وتتواصل هيمنة جهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 32,4% من الناتج الداخلي الخام، رغم تراجعها بـ 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2013. كما عززت جهة الرباط-سلا-القنيطرة مكانتها

في المرتبة الثانية بحصة 15,8% من الناتج الداخلي الخام بفضل طابعها الإداري ومناطقها الصناعية الناشئة وجاذبيتها اللوجستية. من جهتها، واصلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة نموها القوي حيث انتقلت حصتها من 9,6% إلى 10,6% مدعومة بقطاع السيارات، واللوجستيك والبنيات التحتية للموانئ. وبالتالي، تركز هذه الجهات الثلاث ما يقرب من 58,7% من الثروة الوطنية.

كما سجلت الجهات الجنوبية تطورا ملحوظا مدعومة بالنموذج التنموي الخاص بها، حيث انتقلت حصة العيون-الساقية الحمراء في الناتج الداخلي الخام من 1,4% إلى 2% خلال عشر سنوات، بينما شهدت حصتا كلميم-واد نون والداخلة-وادي الذهب تطورا إيجابيا بفضل المشاريع المهيكلة في البنية التحتية والطاقات المتجددة والصيد البحري. في المقابل، سجلت بعض الجهات الأخرى تراجعا طفيفا في مساهمتها خصوصا جهة فاس-مكناس (من 9% إلى 8,4%) وجهة مراكش-آسفي (من 9% إلى 8,5%)، وجهة بني ملال-خنيفرة (من 6,7% إلى 5,4%).

وتترجم هذه التطورات إعادة توازن مجالي جزئي، كما تبرز الأثر الإيجابي للاستثمارات العمومية والخاصة في بعض الجهات. إلا أن تركيز أكثر من نصف الثروة الوطنية في ثلاث جهات فقط يؤكد استمرار الفوارق بين الجهات، مما يبرز ضرورة ترسيخ سياسات التنمية المجالية المتكاملة لتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

استمرار دينامية النشاط الاقتصادي خلال سنة 2025

واصل النشاط الاقتصادي انتعاشه خلال سنة 2025، كما تؤكده الحسابات الفصلية الوطنية، حيث تسارع نمو الناتج الداخلي الخام بشكل ملحوظ خلال الفصل الثاني ليصل 5,5% بعد أن بلغ 4,8% في الفصل الأول، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو برسم النصف الأول من السنة إلى 5,2%. ويعزى هذا الزخم إلى قوة الطلب الداخلي والانتعاش الملحوظ للقطاعات الإنتاجية، في ظل سياق يتسم بتحكم جيد في معدلات التضخم.

في هذا الصدد، ارتفعت القيمة المضافة **للقطاع الفلاحي** بنسبة 4,6% في المتوسط عند نهاية النصف الأول من سنة 2025 مقابل انخفاض بنسبة 4,7% خلال سنة 2024. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال سنة 2025، في ظل سياق يتسم بتحقيق إنتاج حبوب يقدر بـ 43 مليون قنطار مقابل 31,2 مليون قنطار خلال الموسم 2024.

كما شهدت القيمة المضافة **للقطاع الصناعي** نموا قويا بنسبة 6,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مقابل 2,6% خلال الفصل الثاني من سنة 2024. وتعزى هذه الدينامية إلى الأداء الإيجابي لفروع صناعية متعددة كصناعة معدات النقل (18+ %)، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات (7,1+ %)، وصناعة المواد الكيميائية (8+%). وقد تستمر هذه الدينامية في القطاع الصناعي، خلال سنة 2025، كما يتضح من خلال ارتفاع معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (TUC)، خلال الشهرين الأولين من الفصل الثالث لسنة 2025، بمقدار 3,2 نقطة، مقارنة بزيادة طفيفة بلغت 0,6 نقطة في نفس الفترة من سنة 2024.

كما تسارع نمو القيمة المضافة **للصناعات الاستخراجية** ليصل إلى 10,9+% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مقابل زيادة بنسبة 6,7% خلال الفصل الأول من نفس السنة، ليسجل بذلك متوسط نمو قدره 8,8% عند نهاية النصف الأول من سنة 2025. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن إنتاج الفوسفاط الصخري قد ارتفع بنسبة 15,1% عند نهاية النصف الأول من سنة 2025، مقابل ارتفاع بنسبة 31,9% خلال السنة الماضية. أما بالنسبة لمشتقات الفوسفاط، فقد تحسن إنتاجها بنسبة 6,8% عند نهاية يونيو 2025، مقابل ارتفاع بنسبة 30,3% خلال السنة السابقة.

أما بالنسبة لقطاع **البناء والأشغال العمومية**، فقد تسارع نمو قيمته المضافة إلى 6,5+% في المتوسط عند نهاية يونيو 2025، مقابل 3+% خلال السنة الماضية. واستمرت هذه الدينامية خلال الفصل الثالث من سنة 2025، كما يدل على ذلك ارتفاع مبيعات الإسمنت، المؤشر الرئيسي لنشاط قطاع البناء والأشغال العمومية، بنسبة 12,1% مقابل زيادة بنسبة 15,4% خلال الفصل الثاني من نفس السنة.

كما حافظ **القطاع السياحي** على نموه التصاعدي خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مسجلا ارتفاعًا بنسبة 10,5% مقابل زيادة بنسبة 9,7% خلال الفصل الأول من سنة 2025 و9,4% خلال نفس الفصل من سنة 2024، أي بارتفاع بلغ 10,1% في المتوسط، عند نهاية يونيو 2025، مقابل زيادة بنسبة 6,3% عند نهاية يونيو 2024. وقد تعززت هذه الدينامية عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025، مع استقبال حوالي 13,5 مليون شخص عند نهاية غشت 2025، مسجلا ارتفاعا بنسبة 15% بانحدار سنوي. وفيما يتعلق بمداخيل الأسفار، فقد ارتفعت عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025

بنسبة 14,3%، مقابل 4,7+% خلال السنة الماضية، لتبلغ 87,6 مليار درهم.

وبالنسبة **للطلب الداخلي**، يواصل استهلاك الأسر ديناميته، مدعوما بالتدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لدعم القدرة الشرائية، في سياق التحكم في معدل التضخم (1,1% عند نهاية غشت 2025). موازاة مع ذلك، يتعزز مجهود الاستثمار مدعوما بالمشاريع الهيكلية الكبرى ونفقات التجهيز للميزانية العامة للدولة التي ارتفعت بنسبة 3,7% لتصل إلى 67,9 مليار درهم عند نهاية غشت 2025. وارتبطت هذه الدينامية أيضا بالارتفاع المهم لعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 43,4%، فضلا عن ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة 13% وقروض التجهيز بنسبة 21,5%.

وفيما يتعلق **بوضعية التشغيل**، فقد تمكن الاقتصاد الوطني من إحداث 5.000 منصب شغل عند نهاية الفصل الثاني من سنة 2025، بعد فقدان 82.000 منصب شغل خلال السنة الماضية. ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى ارتفاع الشغل المؤدى عنه، بخلق 132.000 منصب شغل، معظمها بالوسط الحضري (124.000+). أما الشغل غير المؤدى عنه، فقد فقدَ 126.000 منصب شغل، 12.000 منها بالوسط الحضري و115.000 بالوسط القروي.

تعزيز استدامة المالية العمومية والاستقرار الماكرو-اقتصادي في ظل سياق دولي صعب

انخرط تدبير المالية العمومية بالمغرب، خلال الفترة 2021-2024، في مسار يهدف إلى التوفيق بين الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية والتوطيد الميزانياتي.

في هذا الصدد، يشير تحليل تطور **الموارد العمومية**، بين سنتي 2021 و2024، إلى ارتفاع في الموارد العادية بنسبة 12,9% في المتوسط، مما يدل على تحسن في تعبئة الموارد الجبائية وإلى أثر الإصلاحات الهيكلية المُعتمدة بالإضافة إلى الدينامية الاقتصادية الإيجابية. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ارتفعت الموارد العادية من 19,9% سنة 2020 إلى 23,3% سنة 2024، أي بزيادة قدرها 3,5 نقطة.

ويعزى ارتفاع **الموارد العادية** إلى المساهمة المهمة للموارد الجبائية التي شكلت في المتوسط 81,9% من الموارد العادية خلال نفس الفترة. وهكذا، سجلت الموارد الجبائية ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 10,8%، وذلك بفضل ارتفاع موارد الضريبة على الشركات (9,6+%)، والضريبة على الدخل (10,6+%)، والضريبة على القيمة المضافة (12,4+%)، والضريبة الداخلية على الاستهلاك (7,4+%). ونتيجة لذلك، انتقلت الموارد الجبائية، نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، من 17,2% سنة 2020 إلى 18,8% سنة 2024، أي بزيادة قدرها 1,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

أما **الموارد غير الجبائية**، فقد سجلت ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 25,7% بين سنتي 2021 و2024. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع باقي الموارد بنسبة 29,6% خاصة تلك المرتبطة بآليات التمويل المبتكرة، إضافة إلى زيادة الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة بلغت 14,7%. وبلغت الموارد غير الجبائية، نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، 4,2% سنة 2024 مقابل 2,4% سنة 2020، أي بزيادة تعادل 1,9 نقطة.

موازاة مع ذلك، سجلت **النفقات الإجمالية** دينامية تصاعدية، خلال الفترة 2021-2024، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 7,7%، مدعومة أساسا بالمجهودات الميزاناتية المهمة المتخذة لأجل تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المهيكلة، لا سيما في إطار تعزيز أسس الدولة الاجتماعية ودعم دينامية الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النفقات، فإن نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام قد تراجعت بنحو 0,8 نقطة، لتنتقل من 27,6% سنة 2020 إلى 26,7% سنة 2024.

ويبرز تحليل بنية النفقات الإجمالية هيمنة النفقات العادية مقارنة بنفقات الاستثمار، حيث ارتفعت النفقات العادية بنسبة 7,5% في المتوسط، خلال الفترة 2021-2024، ارتباطا بارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 5,4%، وارتفاع نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 10,4%، وارتفاع تكاليف فوائد دين الخزينة بنسبة 5,6%، وارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 17,1%. كما تجدر الإشارة إلى الانخفاض التدريجي في نسبة النفقات العادية من إجمالي النفقات منتقلة من 76,4% سنة 2021 إلى 72,5% سنة 2024، وهو ما يعكس الجهد الميزانياتي المهم المبذول لصالح الاستثمار.

فضلا عن ذلك، ارتفعت **نفقات الاستثمار** في المتوسط بنسبة 8,1% سنويا، خلال الفترة 2021-2024، أي ما يمثل في المتوسط 7% من الناتج الداخلي الخام. وتعكس هذه الدينامية الالتزام المستمر للدولة بتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع المهيكلة الأساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز صموده على المدى الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أن **الاستثمار العمومي** سجل ارتفاعا بنسبة 6% سنة 2024. ويعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها تسريع وتيرة بعض المشاريع والأوراش المهيكلة، خصوصا في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، واستعدادات المغرب لاستضافة التظاهرات الرياضية المقبلة، وعلى رأسها كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030.

ووفقا لهذه التطورات في الموارد والنفقات، سجل عجز الميزانية تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأربع الأخيرة. فابتداء من سنة 2021، سجل هذا العجز تراجعا تدريجيا ليصل إلى 3,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024، وذلك بفضل فائض الرصيد العادي الذي بلغ 62,9 مليار درهم سنة 2024، أي ما يعادل 3,9% من الناتج الداخلي الخام.

تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام

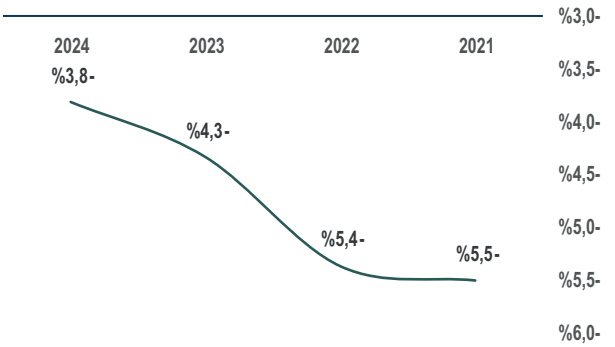

المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وقد تحقق هذا التراجع في عجز الميزانية في سياق اتسم بمجهود ميزانياتي مهم يهدف إلى مواجهة تداعيات الأزمة الصحية، والحد من تسارع ارتفاع الأسعار، وتنشيط الاقتصاد، بالإضافة إلى إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية. وهو ما يدل على أهمية الجهود المبذولة لتعزيز نجاعة المالية العمومية.

بالفعل، أطلق المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، خلال السنوات الأخيرة، مسارا متواصلا من الإصلاحات الهيكلية، التي تهدف إلى تعزيز نجاعة واستدامة المالية العمومية وإنعاش النمو الاقتصادي. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، إصلاح النظام الجبائي (تطبيق القانون الإطار رقم 69-19 الصادر في 2021) وتعميم الحماية الاجتماعية وإعادة هيكلة القطاع العمومي (اعتماد سياسة الدولة المساهماتية في 2024) وتعزيز الاستثمار العمومي والخاص (تنفيذ ميثاق الاستثمار وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار)، فضلا عن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية. ورغم تقدم هذه الإصلاحات بوتيرة متفاوتة، إلا أنها تتواجد في مراحل متقدمة من التنفيذ.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش، وتماشيا مع التزامات البرنامج الحكومي، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2026 على أربعة محاور رئيسية وهي: توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛ إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛ مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية؛ وكذا مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

ومن المتوقع، استنادا إلى الفرضيات المعتمدة القائمة على محصول حبوب يقدر بنحو 70 مليون قنطار، و65 دولارا للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,11، وارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 2,3% (دون احتساب منتجات الفوسفاط ومشتقاته)، أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني 4,6% سنة 2026 وأن يستقر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية : دينامية نمو إيجابية

تنخرط المؤسسات والمقاولات العمومية في الرؤية الإصلاحية الملكية الرامية إلى إرساء حكامة عمومية نموذجية، وتعزيز نجاعة الأداء والشفافية، وملاءمة عمل هذه الهيئات مع الأولويات الوطنية في مجالات التنمية المستدامة والعدالة المجالية وخلق القيمة.
ويعتبر اعتماد القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والسياسة المساهماتية للدولة، والميثاق الجديد للممارسات الجيدة لحكامة هذه المؤسسات، فضلا عن إعادة التنظيم المؤسساتي والاستراتيجي للقطاع العام، خطوات مهمة على طريق هذا الانخراط، مما مكن هذه الأذرع العمومية من تحقيق نتائج مهمة وتقدم ملحوظ خلال الفترة 2021-2025.

يُخصص مشروع قانون المالية لسنة 2026 دورًا محوريًا للبعد الترابي للسياسات العمومية، استجابةً للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، الذي دعا صاحب الجلالة من خلاله إلى القطع مع مغرب يسير بسرعتين، حيث يُكرّس هذا التوجه العدالة المجالية كرافعة مُهيكلة للتنمية الوطنية، عبر اعتماد مقاربة مندمجة ترتكز على تثمين الخصوصيات المحلية وتكريس الجهوية المتقدمة والتكامل والتضامن بين المجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

كما يقوم هذا المشروع على أربع أولويات استراتيجية تم تحديدها في المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة رقم 11/2025 الصادرة بتاريخ 8 غشت 2025 والمتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 والتي تهم توطيد المكتسبات الاقتصادية، والتأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومواصلة تكريس ركائز الدولة الاجتماعية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

مكونات ونجاعة أداء المحفظة العمومية

مكونات أداء المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية، في متم شهر يوليوز 2025، من 267 مؤسسة ومقاولة عمومية موزعة على النحو التالي:

- 217 مؤسسة عمومية[1] ؛
- 50 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة[2].

كما تمتلك بعض هذه المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يصل مجموعها إلى 532 هيئة، 54% منها مملوكة بالأغلبية. علاوة على هذه الهيئات، تتولى وزارة الاقتصاد والمالية مهمة التتبع و/أو المراقبة المالية للهيئات التالية :

- **73 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية**[3]، حيث تخضع 21 شركة منها للمراقبة المالية ويتم تتبعها ضمن المحفظة العمومية؛
- **53 هيئة عمومية أخرى**[4]، تخضع 30 هيئة منها للمراقبة المالية ويتم تتبعها ضمن المحفظة العمومية.

المؤشرات المالية والاقتصادية للمحفظة العمومية

سجل رقم المعاملات الإجمالي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2024 تطوراً ملحوظاً. ويرجع ذلك أساساً إلى الأداء المتميز للمجمع الشريف للفوسفاط وعدد من المجموعات العمومية الأخرى. كما شهدت باقي المؤشرات المالية تحسناً واضحاً يعكس مساراً ثابتاً نحو استعادة وتعزيز توازنه المالي. وتؤكد توقعات اختتام سنة 2025 استمرار هذه الدينامية الإيجابية، حيث من المرتقب نمو مطرد لرقم المعاملات وتحسن في نتائج الاستغلال واستقرار النتائج الصافية عند مستوى مرتفع. كما ستعرف سنة 2026 استمرار هذه الدينامية، مع توقع

01 يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ويسمى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه
02 يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كليا أو جزئيا
03 يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الجماعات الترابية نسبة لا تقل عن 34% من رأسمالها
04 يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي

تسجيل نمو متزايد على مستوى النتائج وتعزيز وتيرة الاستثمارات.

بلغ **رقم المعاملات** برسم سنة 2024 ما قدره 363.940 مليون درهم، مسجلاً ارتفاعا بنسبة 10% مقارنة بسنة 2023، ويُعزى بالأساس إلى ارتفاع رقم معاملات المُجمع الشريف للفوسفاط الذي انتقل من 91.277 مليون درهم سنة 2023 إلى 96.989 مليون درهم سنة 2024. وتُشير توقعات اختتام السنة المالية 2025 إلى تحقيق رقم معاملات قدره 393.380 مليون درهم لمجموع المؤسسات والمقاولات العمومية، بزيادة نسبتها 8% مقارنة بسنة 2024.

وفيما يخص **تكاليف الاستغلال دون احتساب المُخصصات**، فقد بلغت 297.131 مليون درهم سنة 2024، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 6% مقارنة بسنة 2023. وتُشير توقعات اختتام السنة المالية 2025 إلى ارتفاع بنسبة 3% مما يرفع مستوى تكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات إلى 306.789 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، سجل **مجموع نتائج الاستغلال** سنة 2024 ارتفاعا مهما، حيث بلغت ما قدره 34.491 مليون درهم مقابل 15.633 مليون درهم تم تسجيلها برسم سنة 2023 (زائد 121%). وينسب هذا التطور بالأساس إلى الارتفاع الملحوظ على مستوى نتائج الاستغلال الإيجابية (زائد 32%)، وانخفاض العجز المسجل على مستوى نتائج الاستغلال السلبية بـ 31% مقارنة بسنة 2023. وتشير توقعات الاختتام برسم سنة 2025 إلى تحسن مرتقب لهذه النتائج بنسبة 21% مقارنة بسنة 2024 لتبلغ 41.572 مليون درهم.

أما بالنسبة **للنتائج الصافية للمؤسسات والمقاولات العمومية**، فقد عرفت تحسنا ملحوظاً حيث بلغت 23.409 مليون درهم سنة 2024 مقابل 9.278 مليون درهم سنة 2023 (زائد 152%). ويفسر هذا النمو بالتطور الملحوظ على مستوى النتائج الصافية الإيجابية (زائد 9.829 مليون درهم) وكذلك تراجع النتائج الصافية السلبية (ناقص 4.303 مليون درهم). وتُشير توقعات اختتام سنة 2025 إلى تراجع في النتائج الصافية، حيث من المُتوقع أن تبلغ ما قدره 18.466 مليون درهم، أي بانخفاض بنسبة 21% مقارنة بسنة 2024.

وقد بلغ **إجمالي الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية** سنة 2024 ما قيمته 101.444 مليون درهم، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 25% مقارنة بسنة 2023 (زائد 20.159 مليون درهم). ويُعزى هذا المستوى من أداء المؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى الاستثمار خلال سنة 2024، في جزء كبير منه، إلى ارتكاز المشاريع لدى عدد محدود من المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات الاستراتيجية الكبرى والتي تضطلع بدور محرك أساسي في تنفيذ الأوراش الوطنية الكبرى، وفي مقدمتهم المجمع الشريف للفوسفاط الذي حقق حجم استثمار بلغ 43.588 مليون درهم، أي ما يمثل أكثر من 40% من إجمالي استثمارات القطاع. وتأتي بعده الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (6.903 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (6.887 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (5.517 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (4.391 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (2.617 مليون درهم) وشركة الرباط الجهة للتهيئة (2.355 مليون درهم) ومجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية (2.131 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط (1.875 مليون درهم).

أما بالنسبة لسنة 2025، فتُشير التوقعات المُحينة إلى استمرار الوتيرة التصاعدية لحجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لتناهز 169.187 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 28% مقارنة بتوقعات سنة 2024.

ومن المتوقع أن تبلغ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما يناهز 179.718 مليون درهم و158.992 مليون درهم، و167.510 مليون درهم على التوالي برسم سنوات 2026 و2027 و2028.

العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

يتخذ الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية عدة أشكال، تشمل تحويلات مالية مخصصة للتجهيز و/أو للتسيير، إضافة إلى المخصصات المتعلقة بتعزيز الأموال الذاتية أو الزيادة في الرأسمال، بالإضافة إلى الرسوم شبه الضريبية لصالح هذه الهيئات. ويهدف هذا الدعم إلى مواكبة تنفيذ السياسات العمومية والمجهود الاستثماري، وتعويض التكاليف المرتبطة بالتزامات الخدمة العمومية وكذا ضمان استمرارية الوضعية المالية للهيئات الاستراتيجية التي قد تتأثر بالأزمات الخارجية، سواء منها الصحية أو الطاقية أو المائية وغيرها.

كما تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة عبر موارد متنوعة تشمل الأرباح وحصص الأرباح والإتاوات مقابل الاحتلال المؤقت للملك العمومي، ومساهمات أو موارد أخرى مختلفة، بالإضافة إلى مساهمتها المهمة برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة.

خلال سنة 2024، بلغت **الإمدادات المالية التي تم صرفها من الميزانية العامة لفائدة المؤسسات والمقاولات**

العمومية ما مجموعه 61.190 مليون درهم، منها نسبة 58% كتحويلات برسم التسيير و29% للتجهيز و13% برسم الزيادة في رأس المال، استفادت منها أساساً المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري (44.484 مليون درهم). وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات المُحينة للتحويلات برسم سنة 2025 تبلغ 84.289 مليون درهم، تم تحويل 61% منها عند متم شهر شتنبر. موازاة مع ذلك، ارتفع الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية عبر الرسوم شبه الضريبية، حيث انتقل مجموعها من 4.840 مليون درهم سنة 2015 إلى 6.027 مليون درهم سنة 2024. ويعزى ارتفاع هذه التحويلات في السنوات الأخيرة إلى تزايد المهام المرتبطة بالخدمة العمومية التي أُسنِدت إلى المؤسسات والمقاولات العمومية التي لا تمارس نشاطا تجاريا، إضافةً إلى إحداث هياكل متخصّصة لتنزيل السياسات العمومية على المستوى القطاعي أو الترابي.

وارتفعت **مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة**، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، من 13.987 مليون درهم إلى 16.610 مليون درهم برسم قانون المالية للسنة المالية 2024، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 19%. وفيما يتعلق بعائدات تفويت الأصول والخوصصة، فقد بلغت حوالي 1.700 مليون درهم، وذلك إثر تفويت الدولة لكامل حصتها في رأسمال فندق المامونية.

وتُشير توقعات اختتام السنة المالية 2025 إلى حوالي 18.545 مليون درهم (دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة)، أي بزيادة نسبتها 12% مقارنة بإنجازات سنة 2024. فيما تقدر توقعات سنة 2026 تحقيق موارد تناهز 19.522 مليون درهم، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة.

وقد سجّلت **المساهمات الضريبية** للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة خلال سنة 2024 ما قدره 22.631 مليون درهم (دون احتساب المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدّخول (851 مليون درهم) والرسم المهني (366 مليون درهم)، أي ما يعادل نحو 12% من الإيرادات الإجمالية للدولة بموجب هذه الرسوم.

دور المؤسسات والمقاولات العمومية في تنزيل السياسات القطاعية

ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2026 تنفيذ مخططات عملها بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية، ولاسيما تلك الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، وفي الخطاب السامي الموجه إلى أعضاء البرلمان بتاريخ 10 أكتوبر 2025، الذي دعا إلى تسريع وتيرة تنفيذ الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية التي تروم أثراً أقوى واحترام علاقة رابح-رابح بين المناطق الحضرية والقروية.

فيما يتعلق **بالورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية**، فقد بلغت برسم سنة 2025 نسبة المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض 88% من الساكنة المغربية أي ما يناهز 32,4 مليون شخص. وينخرط أكثر من 24 مليون شخص في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أي ما يزيد عن 66% من الساكنة، ويشمل ذلك أجراء القطاع الخاص والعمال غير الأجراء، إضافة إلى المستفيدين من نظامي التأمين الإجباري عن المرض «تضامُن» و «الشامل».

فيما يخص **قطاع الصحة**، سجلت مشاريع وأوراش إصلاح القطاع الصحي، تقدماً ملحوظاً، لاسيما فيما يتعلق بتأهيل العرض الصحي وتثمين وتعزيز الموارد البشرية وتعزيز حكامة المنظومة الوطنية الصحية.

فيما يتعلق **بقطاع التربية والتكوين**، تواصل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تنفيذ خارطة الطريق 2022-2026 الخاصة بمنظومة التربية والتكوين، لاسيما من خلال تعميم برنامج «المدارس الرائدة». فقد مكّن نجاح التجربة النموذجية المنجزة برسم الموسم الدراسي 2023-2024، والتي اعتمدت المقاربة البيداغوجية «التدريس وفق المستوى المناسب» القائمة على المواكبة الفردية في اكتساب التعلمات الأساسية للتلاميذ، من توسيع هذا النموذج ابتداءً من الدخول المدرسي 2024-2025 ليشمل 2.626 مدرسة ابتدائية مقابل 620 فقط في السابق، لفائدة 1.300.000 تلميذ عوض 330.000، أي ما يمثل 30% من الأطفال المتمدرسين. وقد تم توسيع هذه التجربة لتشمل التعليم الثانوي الإعدادي، حيث استفادت منها 554 إعدادية إضافية ليصل مجموع «الإعداديات الرائدة» إلى 786 مؤسسة ابتداءً من الدخول المدرسي 2025-2026.

فيما يخص **التكوين المهني**، يعرف الورش الملكي المتعلق بإحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات تقدماً ملحوظاً بعد دخول 7 مدن منها حيز الخدمة في كل من جهات الدار البيضاء-سطات وسوس-ماسة والعيون-الساقية الحمراء والشرق والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة، وهو ما يمثل 74% من الطاقة الاستيعابية المستهدفة. وقد اكتملت أشغال البناء بثلاث مدن للمهن والكفاءات بجهات الداخلة-وادي الذهب، وكلميم-واد نون، ومراكش-آسفي، مع برمجة افتتاحها خلال سنة 2026. كما توجد مدينتا

المهن والكفاءات بجهتي فاس-مكناس ودرعة-تافيلالت في مرحلة متقدمة من الإنجاز.

في مجال **إنعاش التشغيل**، تواكب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، باعتبارها فاعلاً محورياً في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإدماج المهني والاقتصادي، خارطة الطريق الجديدة التي أطلقتها الحكومة سنة 2025، والتي تركز على ثماني مبادرات متكاملة، وتهدف إلى إحداث 1,45 مليون فرصة شغل في أفق سنة 2030، وخفض معدل البطالة إلى 9%.

فيما يخص **دعم المقاولات**، تُعَدّ الجهودُ المتواصلة التي تبذلها الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة (تمويلكم) من أجل تسهيل الولوج إلى التمويل، لاسيما بالنسبة للشركات الصغيرة جدا والمتوسطة، من أبرز ما ميّز سنة 2024. وهكذا، مكنت الأنشطة الإجمالية للشركة من تعبئة قروض بحجم 47,5 مليار درهم من خلال 82.210 عملية والتزامات بلغت 27,7 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، واصل **القطاع السياحي** مسار نموه التصاعدي خلال سنة 2024، مؤكداً بذلك دوره الاستراتيجي في خلق القيمة وكونه أحد أهم مصادر العملة الصعبة بالنسبة لبلادنا. وقد تأكد هذا المنحى الإيجابي خلال سنة 2025.

ومن جهة أخرى، انخرطت **وكالات الأحواض المائية** في عدة أنشطة، في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب والسقي 2020-2027، تتعلق بتطوير العرض وتحسين تدبير الطلب. وتشمل هذه الأنشطة بالخصوص، استكشاف المياه الجوفية، وإبرام عقود للتدبير التشاركي للفرشات المائية، وإعداد دراسات أولية لخطط مستقبلية لتدبير ندرة المياه، وإنجاز أطلس للمناطق المهددة بالفيضانات، بالإضافة إلى إطلاق حملات للتحسيس لفائدة الساكنة بهدف تعزيز ترشيد استعمال المياه.

موازاة مع ما سبق، تم إطلاق دينامية مهمة في مجال تحلية مياه البحر بهدف بلوغ قدرة إنتاج تفوق 1,7 مليار متر مكعب سنوياً في أفق سنة 2030. ويصاحب هذا التوجه إنجاز برامج لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والتي تستهدف إنتاج 100 مليون متر مكعب سنويًا في أفق سنة 2027، إلى جانب توسيع متواصل للسقي الموضعي.

أما فيما يخص **قطاع الطاقة**، يواصل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تنفيذ مخططه التجهيزي للفترة 2025-2030، الذي يُعبئ غلافاً استثمارياً إجمالياً يناهز 72,3 مليار درهم، منها 49,9 مليار درهم مُخصصة لفرع الكهرباء و22,4 مليار درهم لفرع الماء. ويُستثنى من هذا الغلاف الاستثماري مجموع الاستثمارات المُبرمجة لتعزيز قدرات الإنتاج الكهربائي، التي يتم تنفيذها من طرف الوكالة المغربية للطاقة المستدامة ومن قبل الخواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والتي من شأنها أن تعزز بشكل أكبر المجهود الاستثماري الوطني في مجال الانتقال الطاقي.

وعند متم شهر دجنبر 2024، بلغت القدرة الكهربائية المركبة 12.017 ميغاواط مقابل 6.127 ميغاواط سنة 2009، 45% منها مصدرها الطاقات المتجددة والتي تمثل 26,7% من الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية. ويتوقع مخطط التجهيز الجديد في أفق سنة 2030 إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 15.672 ميغاواط، منها 12.445 ميغاواط تم إنتاجها من مصادر متجددة أي ما يقارب 80% من القدرة المبرمجة.

ومن جهة أخرى، تعمل الوكالة المغربية للطاقة المستدامة على هيكلة تموقعها في مجال الهيدروجين الأخضر من خلال خارطة طريق خاصة به، تُمكّنها من قيادة تنفيذ «عرض المغرب»، الذي شهدت مرحلته الأولى إيداع عروض من مستثمرين وطنيين ودوليين لإنجاز مشاريع بالأقاليم الجنوبية بقيمة 370 مليار درهم، مما يفتح آفاقاً ملموسة لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي.

فيما يخص **القطاع الفلاحي**، قامت المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لهذا القطاع باتخاذ عدة تدابير للتخفيف من آثار أزمة ندرة المياه شملت تزويد الفلاحين بالبذور والأسمدة وتحسين تدبير الري وتطوير التأمين الفلاحي ودعم قطاع تربية الماشية.

وعند متم سنة 2024، مكنت عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الفلاحي من تعبئة مساحة تقدر بـ 120.964 هكتار موزعة على 1.693 مشروعاً باستثمار إجمالي يبلغ 24 مليار درهم ستسمح بإحداث ما يناهز 68.489 فرصة عمل دائمة. وفي إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري، بلغت المساحة المجهزة بالري الموضعي 274.498 هكتاراً سنة 2024، مقابل 267.977 هكتاراً سنة 2023، أي ما يمثل 39% من شبكة الري.

أما فيما يتعلق بتعزيز جيل جديد من التنظيمات الفلاحية، فقد تم إحداث 689 تعاونية جديدة (زائد 24% مقارنة بسنة 2023)، وكذا إنجاز 42 مشروعاً للتجميع الفلاحي على مساحة إجمالية قدرها 36.984 هكتاراً.

فيما يخص **قطاع الفوسفاط**، أكد المجمع الشريف للفوسفاط صموده الاستراتيجي وريادته العالمية في صناعة الفوسفاط، حيث بلغ رقم معاملات المجموعة 96.989 مليون درهم متم سنة 2024، مسجلاً ارتفاعاً

بنسبة 6% مقارنة بسنة 2023 (91.277 مليون درهم)، بفضل زيادة حجم الصادرات من الأسمدة والتي بلغت مستوى قياسياً قدره 12,3 مليون طن، أي بارتفاع نسبته 10%. فيما يخص النتيجة الصافية فقد سجلت انتعاشاً بنسبة 46%، حيث ارتفعت من 14.369 مليون درهم سنة 2023 إلى 20.906 مليون درهم سنة 2024.

أما فيما يتعلق **بالاستحقاقات الوطنية الكبرى في أفق سنة 2030**، فإن بلادنا تقف اليوم أمام منعطف حاسم تتقاطع فيه العديد من الديناميات بالغة الأهمية، على غرار تكريس أهداف التنمية المستدامة واستكمال تنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية التي ترتبط آجالها التنفيذية بسنة 2030، وكذا استضافة تظاهرة عالمية كبرى على غرار كأس العالم لكرة القدم 2030. في هذا الإطار، أطلق أبرز الفاعلين العموميين برامج استثمارية مهمة في قطاعات الطرق السيارة والمطارات والسكك الحديدية، وتتمثل أساسا فيما يلي:

- **المكتب الوطني للسكك الحديدية:** انطلاقة أشغال إنجاز الخط السككي فائق السرعة الذي سيربط بين القنيطرة ومراكش على مسافة تقارب 430 كيلومترا بتكلفة تقدر بما قيمته 96 مليار درهم. ويسعى هذا البرنامج إلى تحديث مهم للمنظومة السككية الوطنية؛

- **الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب:** برنامج استثماري بقيمة 12,5 مليار درهم ممتد على الفترة 2025-2032 يندرج ضمن مذكرة تفاهم موقعة بين الدولة والشركة بتاريخ 21 مارس 2025؛

- **المكتب الوطني للمطارات:** تفعيل استراتيجية المكتب «مطارات 2030» التي تروم إنجاز برنامج استثماري تكلفته 38 مليار درهم، يستهدف على سبيل الأولوية توسيع مطارات المدن المحتضنة لكأس العالم 2030 وإطلاق مشاريع هيكلية جديدة. وستمكن هذه الاستثمارات أيضاً من دعم نمو القطاع السياحي ومواكبة مخطط تطوير شركة الخطوط الملكية المغربية والذي يروم إعادة تموقع الشركة على الصعيد العالمي من خلال توسيع أسطول الخطوط الملكية المغربية ليصل إلى 200 طائرة في أفق سنة 2037، وفتح وجهات جديدة، إضافة إلى تحقيق رقم معاملات يبلغ 94 مليار درهم ونقل 31,6 مليون مسافر.

تفعيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

خلال الفترة 2021-2025، سجل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية الذي أتى به القانون-الإطار رقم 50.21، تقدما ملموسا في مجالات الحكامة، وترشيد وتحسين نجاعة أداء قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوما بمجموعة من النصوص الهامة.

في هذا الإطار، تم تسجيل تقدم ملحوظ عبر ثلاثة محاور رئيسية: إرساء المنظومة القانونية المرجعية المنصوص عليه في القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ومواصلة عمليات إعادة الهيكلة والشروع في وضع نظام مؤطر لعمليات التصفية.

وحتى نهاية شهر شتنبر 2025، تمت المصادقة على تسعة نصوص تشريعية وتنظيمية، في حين يوجد نصّان قيد المصادقة، كما يجري إعداد ستة مشاريع نصوص أخرى تشمل بالأساس إصلاح المراقبة المالية ونظام الخوصصة وتأطير إحداث وتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة إلى تقييم الملك العمومي الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية.

فيما يتعلق بتفعيل السياسة المساهماتية للدولة فقد تمت المصادقة عليها خلال اجتماع المجلس الوزاري المنعقد في فاتح يونيو 2024, وبعد الموافقة على مشروع السياسة المساهماتية من طرف هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة، برئاسة رئيس الحكومة بتاريخ 19 شتنبر 2024، وتمت المصادقة عليها بمرسوم رقم 2-24-1090 بتاريخ 19 دجنبر 2024 مما فتح المجال لانطلاق تنزيلها الفعلي. ومن جهة أخرى، يتم تنظيم سلسلة من الورشات التفاعلية بين الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والقطاعات الوزارية الوصية والمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بهدف تحديد الكيفيات العملية لتنزيل السياسة المساهماتية للدولة وضمان استيعاب موحّد ومنسجم لمضامينها من قبل مختلف الفاعلين.

فيما يتعلق **بعمليات إعادة الهيكلة**، تم إطلاق عمليات كبرى بتنسيق مع القطاعات الوزارية الوصية. ويشمل هذا البرنامج، إلى حدود اليوم، 73 مؤسسة أو مقاولة عمومية تخضع لعمليات إعادة هيكلة بلغت أطوار مهمة من التقدم أو توجد قيد التنفيذ، فيما تخضع 64 مؤسسة ومقاولة عمومية لدراسات أو مشاورات معمّقة. وتستفيد 70 هيئة من إجراءات مواكبة محددة، لاسيما في مجالات الحكامة والمراقبة المالية واستخلاص الديون.

في قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، تتمثل عملية الإصلاح في إحداث الهيئة العليا للصحة والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وهي مؤسسات عمومية تروم تعزيز مهام التقنين وضمان جودة الرعاية وتكريس السيادة الصحية.

وتشمل عملية إعادة الهيكلة كذلك إحداث 12 مجموعة صحية ترابية، دخلت أولاها حيز الخدمة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، إلى جانب حذف بعض الهيئات التي

أضحت مهامها متداخلة مع المجموعات سالفة الذكر، على غرار 7 مستشفيات جامعية و85 مرفقا للدولة مسيرا بصورة مستقلة و12 مديرية جهوية للصحة.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل حلول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الذي أقره مشروع القانون رقم 54.23، محطة حاسمة في توحيد تدبير التأمين الإجباري عن المرض، بما يضمن تغطية أوسع ونجاعة أكبر وتعزيز العدالة في الولوج إلى الرعاية الصحية.

وفي قطاع توزيع الماء والكهرباء، مكنت الإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها بموجب القانون رقم 83.21، وكذا إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، من تجاوز نموذج مجزأ كان يتسم بتعدد الفاعلين (وكالات التوزيع والمتعهدون الخواص والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب). وقد دخلت أربع شركات جهوية متعددة الخدمات حيز الخدمة برسم سنة 2024، مسجلة بذلك خطوة نوعية نحو تغطية الجهات الاثنتي عشرة للمملكة قبل متم سنة 2025.

وفي قطاع التعمير والإسكان، يشكل إحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان لتحل محل 29 وكالة حضرية، قفزة نوعية نحو حكامة ترابية مندمجة وفقاً لمبادئ الجهوية المتقدمة.

وتشمل العمليات قيد التقييم نطاقا واسعا من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تنشط في مجالات متعددة، على غرار التنمية الاجتماعية، والإسكان، والبنيات التحتية، والتعليم العالي والبحث العلمي واللوجستيك، والانتقال الطاقي، والقطاع المعدني.

وبالنسبة **للمؤسسات والمقاولات العمومية المُندرجة ضمن نطاق الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية**، فقد تم إطلاق عدة أوراش، أهمها إحداث قطب عمومي سمعي بصري وكذا مشروع إعادة هيكلة قطاع الطاقات المتجددة والتحضير لتحويل عدد من المؤسسات العمومية إلى شركات المساهمة على غرار المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن والمكتب الوطني للمطارات والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والوكالة الوطنية للموانئ, بالإضافة إلى مشاريع تهم المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية وصندوق التجهيز الجماعي والمكتب الوطني للصيد، التي بلغت مرحلة الصياغة النهائية. في حين تم الشروع في إطلاق دراسات لإعادة تحديد التموقع الاستراتيجي لكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا بهدف تحديد نطاق تدخلها المستقبلي. كما تتولى الوكالة الوطنية الإشراف على دراسات قطاعية في مجالات اللوجستيك والقطاع البنكي والمالي بهدف ترشيد تدخل الدولة وخلق أوجه التآزر وتعزيز صمود النماذج الاقتصادية لاسيما بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة بالإضافة إلى بريد المغرب والبريد بنك.

ويهم **المكون الثالث والأخير للإصلاح** إرساء نظام للتصفية. وفي هذا الإطار، يجري إعداد مشروع قانون لإحداث هيئة مركزية للتصفية. ويهدف هذا النص إلى تزويد الدولة بآلية تنفيذية ومركزية لقيادة عمليات التصفية تكفل في آن واحد الضمانات القانونية وحماية الأصول العمومية واحترام الحقوق الاجتماعية وضبط الالتزامات المالية المترتبة عن عمليات التصفية.

فيما يخص **إصلاح منظومة المراقبة المالية**، يجري حاليًا إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون الخاص بالمراقبة المالية، والذي يروم الانسجام مع توصيات النموذج التنموي الجديد التي تؤكد على ضرورة تحديث آليات القيادة وربط المسؤولية بالمحاسبة وكذا الفصل بين مهام التخطيط والمراقبة والتقنين من جهة، ومهام التدبير العملي من جهة أخرى. ويتضمن هذا النص مستجدين أساسيين يتمثلان في:

- إرساء مراقبة مالية ترتكز، أساسا، على تقييم الأداء وتقييم منظومة الحكامة والوقاية من المخاطر؛

- التعميم التدريجي للمراقبة المالية مع تكييف مستوى التدخل حسب مستوى الحكامة وجودة التدبير.

تعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

فيما يخص **منهجية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية**، تواصل وزارة الاقتصاد والمالية تعزيز هذا النهج التعاقدي الذي تم تكريسه بموجب القانون-الإطار رقم 21-50، وذلك بهدف جعله أداة متكاملة للحكامة العمومية مبنية على المسؤولية والشفافية والمساءلة. كما تتواصل الأشغال لإعداد الصيغة النهائية للدليل المنهجي الجديد للتعاقد، الذي يهدف إلى توضيح مختلف مراحل العملية التعاقدية وتحديد أدوار الأطراف المعنية وتقديم النماذج المرجعية للعقود (عقود-البرنامج، عقود نجاعة الأداء وعقود الأهداف) إلى جانب آليات التتبع والتقييم. ويشمل هذا الدليل كذلك التزامات المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يتعلق بالتدبير المسؤول وإعداد التقارير الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحكامة وكذا التزامات الخدمة العمومية.

فيما يتعلق **بآجال الأداء**، تمكن مرصد آجال الأداء مدعوما بآلية الغرامات المالية التي تم إدراجها بموجب القانون رقم 69.21 من تحقيق تحسن ملحوظ في احترام التزامات التصريح وفي سلوكيات الأداء. وبلغ عدد المقاولات الخاضعة لواجب التصريح في متم سنة 2024 ما مجموعه 17.636 مقاولة، منها 8.223 مقاولة بأداء ما مجموعه 57.2 مليار درهم من الفواتير المتأخرة. أما الغرامات المؤداة فقد بلغت 1,5 مليار درهم. كما بلغ متوسط آجال الأداء للمؤسسات والمقاولات العمومية 34,8 يومًا في شهر يونيو 2025، مسجّلًا انخفاضًا بمقدار 21,1 يومًا مقارنة بشهر دجنبر 2018، وانخفاضا ملحوظا مقارنة بأجل الأداء المحدد برسم النصوص التنظيمية في 60 يومًا.

فيما يخص **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، فقد تم تعزيز الإطار القانوني من خلال وضع القانون رقم 46.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6866 بتاريخ 19 مارس 2020. ويتطلب دخول هذا القانون حيز التنفيذ نشر نصوصه التطبيقية، حيث تم نشر النصوص الخاصة بالدولة وبالمؤسسات والمقاولات العمومية، في حين يوجد نصان يتعلقان بالجماعات الترابية في المرحلة النهائية من المصادقة.

وينص هذا النظام، بالخصوص، على إحداث اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يترأسها رئيس الحكومة، والمكلفة على وجه الخصوص بتحديد التوجهات الاستراتيجية الوطنية ووضع البرنامج الوطني لمشاريع الشراكة وتحديد سقف الاستثمار لكل قطاع الذي يصبح بموجبه إجراء التقييم المسبق اختياريًا.

وفي أفق التحضير لانعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تم إطلاق أعمال تحضيرية بتنسيق مع عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية وما يقارب عشرة قطاعات وزارية وصية، أفضت إلى حصر حوالي 60 مشروعاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص محتملاً باستثمارات إجمالية تفوق 50 مليار درهم. وتشمل هذه المشاريع مجالات حيوية كالماء والطاقة والفلاحة والنقل والصناعة والصحة والإسكان والتعليم العالي والتي سيتم إدراجها ضمن برنامج وطني سنوي أو متعدد السنوات يتم تحيينه بانتظام وعرضه على مصادقة اللجنة الوطنية.

فيما يتعلق **بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية**، تشكل المصادقة على ميثاق جديد للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية بموجب المرسوم رقم 2.24.249 الصادر في 24 أبريل 2025، الذي تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7399 بتاريخ 28 أبريل 2025، مراجعة مهمة للمبادئ التي تم اعتمادها سنة 2012.

وقد تم وضع هذا الميثاق وفق مقاربة جديدة للحكامة تستند على التوزيع الواضح للمسؤوليات بين الأجهزة التداولية وفرق الإدارة وكذا المهنية والاستقلالية داخل أجهزة الحكامة واعتماد التنوع في الكفاءات والحرص على تمثيلية النساء، وإرساء آليات مبتكرة لتدبير المخاطر، فضلاً عن التقييم الدوري لعمل أجهزة الحكامة. كما يكرس هذا الميثاق الشفافية المالية وغير المالية لاسيما عبر التقارير المتعلقة بالمناخ والتقارير الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحكامة إلى جانب إدماج رهانات الاستدامة والتدبير المسؤول.

وفيما يخص **عمليات التدقيق الخارجي**، تم إنجاز 94 عملية تدقيق خلال الفترة 2000-2024، شملت 109 مؤسسة ومقاولة عمومية. ووفقا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 50.21، تمت إعادة توجيه عمليات التدقيق الخارجي نحو مقاربة استراتيجية، تروم تحديد صيغ إعادة الهيكلة الأنسب (التجميع أو الإدماج أو الحل أو التصفية)، وتعزيز الانسجام والتكامل بين الفاعلين العموميين. وتندرج هذه المقاربة في إطار السعي إلى إرساء مخططات مؤسساتية واضحة المعالم، تُميز بين الوظائف الاستراتيجية ووظائف التقنين والتنفيذ والاستغلال.

أما فيما يتعلق **بتتبع تنفيذ التوصيات**، فقد شمل هذا الأخير خلال سنة 2024 ما مجموعه 18 مؤسسة ومقاولة عمومية خضعت لتدقيقات متنوعة مؤسساتية واستراتيجية وعملياتية وتدبيرية. وقد مكّن التتبع الذي قامت به وزارة الاقتصاد والمالية بتنسيق مع الوزارات الوصية من تسجيل معدل إنجاز بلغ 59% (809 توصية تم تنفيذها من أصل 1.375 توصية صادرة)، مسجلاً بذلك تحسناً بلغ 50% مقارنة بسنة 2023.

المؤسسات والمقاولات العمومية في خدمة الانتقال الأخضر

في إطار تعزيز الإطار الوطني للشفافية فيما يخص التمويل المناخي، الذي يتم تنزيله عبر المبادرة الدولية المتعلقة بشفافية العمل المناخي، والتي تهدف إلى تمكين المغرب من نظام وطني لتتبع التمويلات المناخية ينسجم مع التزامات اتفاق باريس ويتوافق مع متطلبات الشفافية والمساءلة، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بتنسيق مع شركائها المؤسساتيين والتقنيين، وبدعم من مكتب دراسات متخصص بتصنيف وتقييم الاستثمارات المناخية المنجزة من طرف عينة تجريبية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2022-2024.

وقد تم اعتماد نتائج التقدير الكمي للاستثمارات المناخية المنجزة من طرف عينة مكونة من عشر مؤسسات ومقاولات عمومية التي تحتل أفضل تصنيف في مجال استراتيجية المناخ والشفافية، لإجراء تمرين تجريبي لحساب التمويل المناخي خلال الفترة ما بين 2022 و2024، حيث تم تحديد 58 مشروعاً تغطي مختلف القطاعات الاستراتيجية بقيمة إجمالية قدرها 54 مليار درهم منها 32 مليار درهم مخصّصة للمناخ (أي ما يعادل 59%)، بما يعكس تنوع مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في تمويل المناخ على الصعيد الوطني:

- **الوكالة المغربية للطاقة المستدامة:** مشروع رئيسي في مجال الطاقة الشمسية 100% مناخي بغلاف مالي قدره 1,42 مليار درهم؛
- **الوكالة الوطنية للمياه والغابات:** 7 مشاريع للتكيّف الغابوي وحماية التنوع البيولوجي، بحجم استثمارات يناهز 5,9 مليار درهم؛
- **المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الكهرباء:** 4 مشاريع بغلاف إجمالي قدره 13,36 مليار درهم، 69% منها موجهة أساساً للمناخ في إطار الانتقال الطاقي؛
- **المجمع الشريف للفوسفاط:** 12مشروعاً في مجالات إزالة الكربون الصناعي والتدبير المستدام للماء بكلفة 10,39 مليار درهم، 89% منها موجهة للمناخ؛
- **مجموعة صندوق الإيداع والتدبير:** 9 مشاريع بكلفة 18 مليار درهم غير أن 24% فقط منها موجهة بشكل صريح نحو قضايا المناخ مما يعكس مساهمة غير مباشرة لكنها مهمة؛
- **الوكالة الخاصة طنجة المتوسط:** 4 مشاريع للبنيات التحتية المينائية المستدامة بقيمة 328,5 مليون درهم، تدمج التكيّف والتخضير؛
- **الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان:** 5 مشاريع بكلفة 140 مليون درهم، جميعها موجهة نحو قضايا المناخ، وتركز على تعزيز صمود الواحات ومنظومة الأركان؛
- **المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -فرع الماء:** 4 مشاريع للتكيّف المائي بقيمة 885 مليون درهم؛
- **مجموعة العمران:** 7 مشاريع في مجال البحث والتطوير بكلفة إجمالية قدرها 3,3 مليون درهم، ذات بعد ابتكاري في استدامة البناء؛
- **المكتب الوطني للمطارات:** مشروعان بكلفة 2,38 مليار درهم.

وتُبرز هذه التقديرات الأولية أن المؤسسات والمقاولات العمومية تعبئ موارد مالية مهمة لخدمة المناخ، تتركز أساساً حول مجالات الطاقة وصناعة استخراج المعادن والبنيات التحتية والتمويل. غير أن نسب التمويل المناخي تختلف بشكل كبير حسب الهيئة المعنية والمشاريع، حيث تتراوح ما بين 100% (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والوكالة الخاصة طنجة المتوسط والوكالة الوطنية للمياه والغابات والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء ومجموعة العمران) وأقل من 25% (صندوق الإيداع والتدبير والمكتب الوطني للمطارات والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)، وهو ما يكشف عن:

- إمكانات مهمة لتعزيز حجم المساهمة شريطة إدماج المعايير المناخية بوضوح منذ مرحلة تصميم المشاريع؛
- هامش مهم للتطوير على مستوى التصنيف والتتبع، خصوصاً بالنسبة للفاعلين في مجالي التمويل والبنيات التحتية؛
- الحاجة إلى توحيد آليات رفع التقارير، بما يضمن قابلية المقارنة والشفافية، انسجاماً مع التزامات المغرب في إطار اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً.

ويُشكل هذا التقدير المناخي لاستثمارات عيّنة نموذجية من المؤسسات والمقاولات العمومية، خطوة أولى نحو إرساء نظام وطني للتقدير المناخي للاستثمارات العمومية والذي من شأن تعميمه على مجمل المحفظة العمومية أن يُعزز من وضوح وشفافية ومصداقية المغرب في مجال التمويل المناخي على الصعيد الدولي.

وجدير بالذكر أن الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية قد شرعت، منذ شهر أكتوبر 2024، في تنفيذ مقاربة متكاملة للمسؤولية المجتمعية للمقاولة وذلك انسجاماً مع مهامها الرامية إلى تدبير المساهمات العمومية بشكل مستدام.

المصدر: مديرية المنشآت العامة والخوصصة

تقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: استقرار عدد المرافق في 2025 وتسجيل رصيد إيجابي برسم سنة 2024

سجل التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المرافق لمشروع قانون مالية 2026، استقرار عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في 171 مرفقا برسم سنة 2025 مع تسجيل رصيد ميزانية إيجابي قدره 4,31 مليار درهم برسم سنة 2024.

يهدف التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، إلى تسليط الضوء على الدور المحوري لهذه المرافق، والتي تشكل أداةً استراتيجية لتدبير الميزانية العمومية تساهم بشكل فعال في تنفيذ السياسات العمومية ومواكبة مختلف الاستراتيجيات الحكومية، وذلك في إطار السعي المستمر إلى تحسين جودة الخدمات المقدَّمة للمواطنين.

وبناء على استقلاليتها المالية وطريقة إدارتها القائمة على تعبئة مداخيلها الذاتية من خلال الخدمات العامة المقدمة للمستخدمين، تضطلع هذه المرافق بدورٍ محوري في التدبير العملي للخدمات العمومية من خلال تمكينها من قدرٍ أكبر من المرونة والتفاعل، وتدبيرٍ ميدانيٍّ قريبٍ من المرتفقين، خاصة في مجالي التعليم، والصحة.

هذا، وقد استقر عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2025، في 171 مرفقا، حيث تميزت هذه السنة المالية بإحداث مرفق دولة مسير بصورة مستقلة جديد يحمل إسم «المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية» تابع لوزارة العدل، وحذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة «المركب الرياضي محمد الخامس الدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية» التابع لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

ويسلط التقرير في جزئه الأول الضوء على تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2025، فيما يقدم الجزء الثاني حصيلة الإنجازات المالية لهذه المرافق برسم سنة 2024 بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2023، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها. وأخيرا يستعرض الجزء الثالث الإنجازات المادية لهذه المرافق برسم سنة 2024، ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2025، بالإضافة إلى برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026.

تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2025، 171 مرفقا، دون تسجيل أي تغيير مقارنة بالسنة الماضية.

هذا، ويتوزع 171 مرفقا المدرج ضمن قانون المالية لسنة 2025، على 8 مجالات للتدخل حسب المهام الكبرى للدولة، وذلك على النحو التالي:

- مجال الصحة ب 91 مرفقا؛
- مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ب 45 مرفقا؛
- مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى ب 16 مرفقا؛
- مجال السلطات العمومية والخدمات العامة ب 9 مرافق؛
- مجال الأنشطة الترفيهية ب 4 مرافق؛
- مجال الفلاحة والصيد البحري بمرفقين؛
- مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى ب 3 مرافق؛
- مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى بمرفق واحد.

ويتضح من خلال توزيع هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، هيمنة المرافق المسيرة بصورة مستقلة ذات الطابع الاجتماعي بنسبة 81% من مجموع المرافق (أي ما يعادل 139 مرفقا من أصل 171 مرفق)، لاسيما مجال الصحة (91 مرفقا) ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (45 مرفقا).

حصيلة تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع نهاية سنة 2024، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 4.316,18 مليون درهم. وقد تم تحقيق هذا الفائض أساسا من طرف المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة 46% تليها، بدرجة أقل، المرافق المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، وتلك المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة، حيث حققت على التوالي 20,87% و19,63%.

هذا، وقد ناهز المبلغ الإجمالي لمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024، حوالي 6.999,58 مليون درهم، متجاوزا بذلك حجم التوقعات التي كانت في حدود 6.040,33 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 115,88%، حيث:

- بلغ مجموع المداخيل الذاتية ما قيمته 2.785,71 مليون درهم مقابل توقعات محينة في حدود 1.446,52 مليون درهم، بنسبة تحصيل بلغت 192,58%. وتتكون هذه المداخيل أساسا من عائدات المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة 72,75%، تليها المرافق العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، ثم المرافق المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة بنسب مساهمة بلغت على التوالي 11,04% و10,61%؛
- بلغت تحويلات الميزانية العامة الموجهة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2024 ما مجموعه 356,46 مليون درهم، مقابل 925,93 مليون درهم خلال سنة 2023، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 61,5%. ويعكس هذا التراجع تقلص درجة تبعية هذه المصالح للإعانات المالية الممنوحة من طرف الدولة؛
- من جانبه، بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار، المسجل عند نهاية سنة 2023 والمرحل إلى سنة 2024، حوالي 3.857,41 مليون درهم، مقابل 3.124,94 مليون درهم المسجلة عند نهاية سنة 2022، أي بزيادة قدرها 23,44%. ويمثل هذا الفائض ما نسبته 55,11% من مجموع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024، مقابل 39,80% للمداخيل الذاتية و5,09% لتحويلات الميزانية العامة.

أما بخصوص نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المنجزة برسم سنة 2024، فقد بلغ حوالي 2.683,40 مليون درهم، مقابل الاعتمادات المفتوحة التي ناهزت 5.894,99 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة تقدر ب 45,52%. وحسب طبيعة النفقات، فقد بلغت نفقات الاستغلال حوالي 2.362,46 مليون درهم، مقابل 4.425,20 مليون درهم بالنسبة للاعتمادات المفتوحة، أي ما يعادل نسبة إنجاز تقدر ب 53,39%. في حين بلغت نفقات الاستثمار حوالي 320,94 مليون درهم، مقابل توقعات في حدود 1.469,78 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 21,84%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ هذه النفقات قد بلغت 62% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الصحة، و57,89% و57,68% تواليا بالنسبة لتلك المتدخلة في مجال الأنشطة الترفيهية ومجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى.

من جهة أخرى، بلغت نسبة تغطية المداخيل الذاتية للنفقات خلال سنة 2024 حوالي 103,81% مقابل 92,71% سنة 2023، أي بارتفاع يناهز 11,11 نقطة، وهو ما يجسد التوجه نحو استقلالية مالية أكثر ضبطاً وتحكماً لهذه المرافق.

حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2024-2025 وبرامج عملها برسم سنة 2026

يستعرض الجزء الثالث من التقرير الإنجازات المادية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بناء على تطور مؤشرات الإنتاج أو النشاط، وذلك بهدف تقييم جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. على سبيل المثال، فبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة، فقد عملت المستشفيات العمومية على مواصلة مجهوداتها الرامية إلى تنفيذ مهام الإشراف وتهيئة وتعزيز المعدات الطبية التقنية لخدمات استقبال الطوارئ، بالإضافة إلى مواكبة فرق المستشفى في تنفيذ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالفوترة والسداد الخاص بـ «AMO تضامن». في

نفس السياق، بلغ معدل التكفل بالمرضى بالمؤسسات الصحية، برسم سنة 2024، ما يناهز 88%. وسوف تستمر هذه الدينامية خلال سنة 2026، خاصة من خلال مواكبة المؤسسات الاستشفائية في إعداد المخططات الاستعجالية الاستشفائية، وتحسين فوترة المستشفيات، وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والمحلية في مجال إدارة المخاطر الصحية والكوارث، بالإضافة إلى الدعم التقني والعلمي لبرامج الصحة العمومية.

أما بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، فإن أهم الأنشطة المنجزة خلال الفترة 2024-2025، قد همت ضمان استدامة أمثل للتنقل على الشبكة الطرقية، خاصة من خلال فحص أزيد من 29.464 كلم من الشبكة الطرقية، وتحسين وتطوير نظام المعلومات الطرقي ونظام إدارة المعاينة البصرية، وتحسين جودة المعدات وتجديد حظيرة معدات الأشغال العمومية من خلال اقتناء واكتراء آليات الأشغال العمومية لضمان استمرارية السير على الطرق، بالإضافة إلى تطوير البحث التقني والابتكار، ولاسيما في مجال البنية التحتية الطرقية. أما برسم سنة 2026، فتتمحور أهم العمليات المبرمجة حول مواصلة أشغال فحص الشبكة الطرقية وتقييم الحالة البنيوية والسطحية للطرق، وتحديث تجهيزات الفحص، والرفع من معدل توفر معدات الأشغال العمومية، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

بالموازاة مع ذلك، تمحورت أبرز إنجازات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر، حول تحسين جودة التكوين المقدم لفائدة الطلبة، خاصة من خلال تنفيذ خارطة طريق التكوين بالنسبة لمجموعة من المعاهد والتي تم إعدادها في إطار الاستراتيجية الوطنية لإحداث فرص الشغل، وتنويع العروض التكوينية مع مراعاة مقاربة النوع، بالإضافة إلى تحسين ظروف الاستقبال للتلاميذ والمرتفقين من خلال صيانة وتنظيف مختلف المرافق. أما برسم سنة 2026، فتندرج أهم العمليات المبرمجة من طرف هذه المرافق حول التطوير والرقي بجودة التكوين المقدم، من خلال تنويع عروض التكوين، وتوسيع مجالات الشراكة والتعاون والبحث العلمي، بالإضافة إلى اقتناء معدات بيداغوجية للبحث العلمي.

من جانب آخر، عملت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية، خلال الفترة 2024-2025، على مواصلة برامج العمل المسطرة برسم هذه الفترة، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية، وتحسين ظروف الاستقبال وتهيئة الفضاءات الرياضية والثقافية. هذا، وتعتزم هذه المرافق برسم سنة 2026، تحسين خدماتها لفائدة المرتفقين من خلال إعادة تأهيل فضاءاتها، واقتناء معدات جديدة، وتنظيم حملات تحسيسية لفائدة المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز التواصل الرقمي.

المصدر: مديرية الميزانية

تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة: أداة مهمة لتعبئة الموارد وتفعيل الاستراتيجيات العمومية

مع تقليص عددها الذي انتقل من 78 حسابا سنة 2006 إلى 69 حسابا سنة 2025، بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية سنة 2024 ما قدره 356.959 مليون درهم، مقابل على التوالي 315.620 مليون درهم و265.565 مليون درهم برسم سنتي 2023 و2022. أما المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات فقد وصل إلى 158.839 مليون درهم سنة 2024 مقابل 136.192 مليون درهم و115.220 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2023 و2022.

تُشكل الحسابات الخصوصية للخزينة آلية مهمة لتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، وذلك عبر رصد الموارد المالية الضرورية لتمويلها، والمرونة التي تتيحها في تدبير هذه الموارد، كما أنها تمكّن السلطات العمومية من اتخاذ وتنزيل التدابير اللازمة وتعبئة التمويلات الضرورية في الحالات الاستعجالية أو الظروف الاستثنائية غير المتوقعة.

وفي هذا السياق، تعد الحسابات الخصوصية للخزينة، وخاصة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، آليات تمويل للعديد من السياسات العمومية وأوراش الإصلاح، ولا سيما في المجالات التالية:

- تعميم ورش الحماية الاجتماعية كركيزة أساسية لترسيخ الدولة الاجتماعية، والذي يتم تمويله عن طريق «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي» الذي يعد الآلية الأساسية لتنفيذ مختلف مكونات هذا الورش الملكي؛
- تحقيق العدالة المجالية من خلال تعزيز الإمكانيات المالية الممنوحة للجهات، وتمويل برامج التنمية الترابية المندمجة. وفي هذا الإطار، تضطلع عدة حسابات مرصدة لأمور خصوصية بدور محوري في هذا المجال، ويتعلق الأمر ب: «الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات»، و«صندوق التضامن بين الجهات»، و«صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية»، و«صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، إضافة إلى الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة»؛
- تشجيع الاستثمار وفق مقاربة جديدة، ترتكز على الدور الفعال للقطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، وخلق فرص الشغل، ويشكل «صندوق إنعاش الاستثمارات» الأداة المعتمدة في هذا الشأن؛
- الانتقال الرقمي وترسيخ الرقمنة كرافعة أساسية من أجل إصلاح الإدارة العمومية، وذلك عبر «صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية»؛
- تدخل الدولة في دعم قطاع السكن والولوج إلى السكن اللائق من خلال «صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري»؛
- التدبير الاستباقي لمواجهة تداعيات حالة الإجهاد المائي والكوارث الطبيعية عن طريق تعبئة مساهمات مختلف الشركاء من خلال «صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية».

وفي نفس السياق، تضطلع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية الأخرى وخاصة «الصندوق الخاص بالطرق»، و«صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن»، و«صندوق التنمية الفلاحية»، بدور مهم في تعزيز البنية التحتية وتحديث قطاع النقل، فضلاً عن التنمية الفلاحية.

هذا وتظهر البيانات الواردة في التقرير حول الحسابات الخصوصية المرافق لمشروع قانون المالية 2026 أهمية الجهود المبذولة لترشيد عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وإجراءات تدبيرها، حيث تراجع عددها من 78 حسابا سنة 2006 إلى 69 حسابا سنة 2025.

ويبين تحليل بنية موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة حسب طبيعتها برسم الفترة 2022-2024، الاستنتاجات المحاسباتية التالية:

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية سنة 2024 ما قدره 356.959 مليون درهم، منها 128.058 مليون درهم كموارد ذاتية، و49.473 مليون درهم عبارة عن تحويلات من الميزانية العامة، و179.428 مليون درهم تمثل الأرصدة المرحلة عند نهاية السنة المالية 2023. وقد بلغت المداخيل برسم سنتي 2022 و2023 على التوالي 315.620 مليون درهم و265.565 مليون درهم.

بالموازاة مع ذلك، فقد وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات إلى 158.839 مليون درهم سنة 2024 مقابل 136.192 مليون درهم و115.220 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2023 و2022.

حسابات التمويل

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات التمويل من 161,81 مليون درهم سنة 2022 إلى 90,79 مليون درهم سنة 2023 و47,72 مليون درهم سنة 2024، مسجلا بذلك انخفاضا سنويا في المتوسط يقدر بـ 46%.

ويتبين من خلال تحليل بنية جاري القروض المشار إليه أعلاه برسم سنة 2024، أنه مشكل أساسا من المستحقات على شركة التمويل «جيدة» (48,58%)، تليها الشركة المغربية لتأمين الصادرات (37,13%) والقرض الفلاحي للمغرب (14,29%).

حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 586,09 مليون درهم سنة 2024 مقابل 1.442,61 مليون درهم سنة 2023، و692,34 مليون درهم سنة 2022. أما بالنسبة للاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية لسنة 2025 وتوقعات قانون المالية لسنة 2026 وسنتي 2027 و2028 فمن المتوقع أن تبلغ على التوالي 791,73 مليون درهم و1.524,60 مليون درهم و833,07 مليون درهم و441,70 مليون درهم.

حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات برسم سنة 2024 من خلال الحساب المسمى «فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية»، الذي يعمل على ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأرباح والخسائر على مشتريات وبيوع العمولات المنجزة من طرف بنك المغرب، موارد ونفقات بلغت، على التوالي، 11,55 مليون درهم و22,88 مليون درهم، دون احتساب الرصيد المرحل.

حسابات النفقات من المخصصات

بلغت موارد هذه الحسابات، بما في ذلك الرصيد المرحل، ما قدره 40.436 مليون درهم سنة 2024 مقابل 38.145 مليون درهم سنة 2023 و37.163 مليون درهم سنة 2022. أما النفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات فقد بلغت 13.374 مليون درهم سنة 2024 مقابل 14.008 مليون درهم و15.238 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2023 و2022.

وفيما يخص النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2024، فقد بلغت ما يناهز 181.558,64 مليون درهم منها 158.838,63 مليون درهم تمثل حصة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، أي بنسبة 87,48%. ويتوزع مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، حسب مجال تدخلها، كما يلي :

مجال التدخل	المبلغ (ملايين الدراهم)	الحصة
التنمية البشرية والاجتماعية	56.322	%35,46
التنمية الترابية	47.907	%30,16
تعزيز البنيات التحتية	16.099	%10,14
التنمية القروية والفلاحية والصيد	9.154	%5,76
الإنعاش الاقتصادي والمالي	7.134	%4,49
مجالات أخرى	22.224	%13,99

المصدر : مديرية الميزانية

تقرير حول النفقات الجبائية: رافعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية والإجتماعية

تقدر النفقات الجبائية برسم سنة 2025 بأكثر من 32 مليار درهم تشمل الإعفاءات والتخفيضات والتسهيلات الضريبية لدعم قطاعات اقتصادية واجتماعية محددة. وتهدف هذه النفقات أساسا إلى تشجيع الادخار الداخلي الذي استحوذ على النصيب الأكبر(6179 مليون درهم)، تليه دعم القدرة الشرائية (5963 مليون درهم) وتشجيع امتلاك السكن (5265 مليون درهم) .

ارتفع عدد التدابير التي تم إحصاؤها باعتبارها نفقات ضريبية من 268 تدبيرًا سنة 2024 إلى 274 تدبيرا سنة 2025. ومن بين هذه التدابير، تم تقييم 236 تدبيرًا خلال سنة 2025، أي ما يمثل حوالي 86% من مجموع التدابير المحصاة برسم نفس السنة.

توزيع النفقات الجبائية حسب تطور قانون المالية

يرتبط تقييم النفقات الجبائية ارتباطا وطيدا بتطور قانون المالية من سنة إلى أخرى، إذ يعتبر من المهم تقييم ودراسة التدابير الاستثنائية التي يتم إحداثها وفق كل قانون للمالية. ومن أجل فهم هذا التطور من حيث العدد ومن حيث التكلفة، يوضح الجدول أدناه توزيع النفقات الجبائية لسنتي 2024 و2025 وفقًا لمختلف قوانين المالية:

توزيع النفقات الجبائية لسنتي 2024 و2025 وفقًا لمختلف قوانين المالية

ملايين الدراهم

السنة	تقييم 2024		تقييم 2025	
	عدد التدابير	المبلغ	عدد التدابير	المبلغ
مجموع النفقات الجبائية	268	31 493	274	32 015
النفقات الجبائية السابقة لقانون المالية لسنة 2020	239	30 642	237	29 083
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2020	8	1	8	-
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2021	6	127	6	186
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2022	3	255	3	263
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2023	9	80	9	113
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2024	3	388	3	1 912
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2025	-	-	8	458

انطلاقا من الجدول يتبين اعتماد 86% من التدابير الاستثنائية قبل سنة 2020. وتمثل هذه التدابير من حيث التكلفة 91% من النفقات الجبائية المسجلة في 2025.

النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة

يعتبر فهم توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة، سواء من حيث عدد التدابير أو من حيث التكلفة أمرا مهما لتحليل بنية النفقات الجبائية، حيث يعطي هذا التوزيع فكرة واضحة عن الضريبة التي تحتكر غالبية النفقات الجبائية. ويتمثل تقييم توزيع النفقات الجبائية لعامي 2024 و2025 حسب العدد والتكلفة ووفق نوع الضريبة كما يلي:

توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة

ملايين الدراهم

الضريبة	2024				2025				نسبة التغيير 25/24
	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة	
الضريبة على القيمة المضافة	65	60	15 017	%47,7	67	61	16 339	%51,0	%8,8
الضريبة على الشركات	52	42	2 843	%9,0	55	46	2 737	%8,6	%-3,7
الضريبة على الدخل	77	55	4 888	%15,5	78	57	4 896	%15,3	%0,2
واجبات التسجيل والتنبر	41	39	848	%2,7	42	40	824	%2,6	%-2,8
الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات	9	9	259	%0,8	9	9	274	%0,9	%5,8
الرسم على عقود التأمين	14	14	4 163	%13,2	14	14	4 371	%13,7	%5,0
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	7	7	1 812	%5,8	6	6	962	%3,0	%-46,9
الرسوم الجمركية	3	3	1 663	%5,3	3	3	1 613	%5,0	%-3,1
المجموع	**268**	**229**	**31 493**	**-**	**274**	**236**	**32 015**	**-**	**%1,70**

انطلاقا من الجدول يلاحظ أن عدد التدابير التي تم إحصاؤها قد ارتفع من 268 تدبير سنة 2024 إلى 274 سنة 2025، منها 236 تدبيرا كانت موضوع تقييم لسنة 2025 وتشكل حصة التدابير التي تم تقييمها 86% في مجموع التدابير التي تم إحصاؤها سنة 2025.

وقد سجل إجمالي النفقات الجبائية زيادة بنسبة 1,7% خلال سنة 2025، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة والتي بلغت 1322+ مليون درهم.

بالإضافة إلى ذلك، عرفت النفقات الجبائية المرتبطة بالرسوم الداخلية على الاستهلاك انخفاضاً قدره 850- مليون درهم.

النفقات الجبائية حسب نوع التدبير

خلال سنة 2025، تم جرد 274 تدبيرا من التدابير الاستثنائية المصنفة كنفقات جبائية. حيث تتمثل هذه التدابير في إعفاءات كلية أو جزئية أو مؤقتة، وتخفيضات وإسقاطات وخصوم وضرائب جزافية وتسهيلات مالية، ويلخص الجدول أدناه عدد التدابير حسب نوع الإعفاء لسنتي 2024 و2025.

توزيع النفقات الجبائية تبعا لنوع التدبير

ملايين الدراهم

التدبير	2024				2025			
	العدد	النسبة	المبلغ	النسبة	العدد	النسبة	المبلغ	النسبة
إعفاءات كلية	194	%72,4	21 628	%68,7	200	%73,4	23 395	%73,1
تخفيضات	19	%7,1	6 441	%20,5	19	%6,9	5 836	%18,2
تسهيلات مالية	6	%2,2	1 270	%4,0	6	%2,2	1 548	%4,8
خصوم	18	%6,7	797	%2,5	18	%6,6	802	%2,5
ضرائب جزافية	9	%3,4	170	%0,5	9	%3,3	179	%0,6
إعفاءات جزئية أو مؤقتة	17	%6,3	155	%0,5	17	%6,2	164	%0,5
إسقاطات	5	%1,9	1 031	%3,3	4	%1,5	90	%0,3
المجموع	268	-	31 493	-	274	-	32 015	-

بالنسبة لسنة 2025، تمثل الإعفاءات الكلية 73,1% من التدابير الاستثنائية متبوعة بالتخفيضات (18,2%).

توزيع التدابير الاستثنائية حسب القطاعات

توزيع التدابير الاستثنائية تبعا لقطاعات النشاط

ملايين الدراهم

القطاعات	2024				2025			
	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة
الأمن والاحتياط الاجتماعي	17	17	7 595	%24,1	17	17	7 467	%23,3
القطاع العقاري	39	34	5 553	%17,6	39	34	5 525	%17,3
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	2	2	6 565	%20,8	1	1	5 257	%16,4
تدابير تستفيد منها كافة القطاعات	26	21	1 907	%6,1	26	21	2 106	%6,6
الفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية	19	18	1 960	%6,2	20	18	2 105	%6,6
القطاع المالي	42	32	1 972	%6,3	42	33	2 098	%6,6
قطاع التربية	11	11	715	%2,3	11	11	2 019	%6,3
قطاع النقل	21	21	1 605	%5,1	21	21	1 647	%5,1
صناعة السيارات والصناعات الكيميائية	3	3	848	%2,7	3	3	832	%2,6
الصحة والقطاع الاجتماعي	24	21	594	%1,9	24	22	657	%2,1
الصناعات الغذائية	1	1	826	%2,6	1	1	641	%2,0
قطاعات أخرى (*)	63	48	1 355	%4,3	69	54	1 659	%5,2
المجموع	268	229	31 493	-	274	236	32 015	-

(*) يتعلق الأمر بالقطاعات التي لا تتجاوز نفقاتها الضريبية 400 مليون درهم.

يلاحظ أن النفقات الجبائية تهم جميع القطاعات، حيث يأتي قطاع الأمن والاحتياط الاجتماعي في المقدمة بنسبة 23,3% من مجموع التدابير الاستثنائية، يليه القطاع العقاري بنسبة 17,3% وقطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز بنسبة 16,4%.

توزيع التدابير الاستثنائية حسب المستفيد

عندما نتحدث عن النفقات الجبائية، فتلقائيًا هناك طرف مستفيد. وقد يكون هذا المستفيد إما من الشركات أو الأسر أو حتى الخدمات العامة. ويوضح الجدول أدناه حصة النفقات الضريبية لعامي 2024 و2025، موزعة من حيث العدد والمبلغ، حسب نوع المستفيد.

توزيع التدابير الاستثنائية حسب طبيعة المستفيدين

ملايين الدراهم

المستفيدون	2024				2025			
	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة
المقاولات	**136**	**124**	**14 146**	**%44,9**	**136**	**125**	**14 356**	**%44,8**
منها: الفلاحون	15	14	1 754	%5,6	15	14	1 882	%5,9
المنعشون العقاريون	13	11	1 195	%3,8	13	11	1 094	%3,4
الصيادون	5	5	1 177	%3,7	5	5	1 028	%3,2
المصدرون	3	3	210	%0,7	3	3	358	%1,1
المؤسسات التعليمية	10	10	327	%1,0	10	10	115	%0,4
الأسر	**81**	**67**	**15 443**	**%49,0**	**82**	**69**	**14 873**	**%46,5**
منها: المأجورون	18	16	4 270	%13,6	19	17	4 520	%14,1
الصناع ومقدمو الخدمات	6	5	135	%0,4	6	5	138	%0,4
المؤلفون الفنانون	5	3	107	%0,3	5	3	111	%0,3
المرافق العمومية	**20**	**14**	**1 291**	**%4,1**	**19**	**13**	**608**	**%1,9**
منها: الدولة	10	5	1 218	%3,9	9	4	551	%1,7
وكالات التنمية	7	6	73	%0,2	7	6	58	%0,2
المؤسسات العمومية	3	3	0	%0,0	3	3	0	%0,0
آخرون (*)	**31**	**24**	**613**	**%1,9**	**37**	**29**	**2 178**	**%6,8**
المجموع	**268**	**229**	**31 493**	**-**	**274**	**236**	**32 015**	**-**

(*) تتعلق بالأساس بالجمعيات والمنظمات الدولية.

خلال سنة 2025، استفادت الأسر من أكبر حصة من النفقات الجبائية بمعدل 46,5%، تليها الشركات بحصة 44,8% من النفقات الجبائية ثم المرافق العمومية بنسبة 1,9%.

توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف

يدرج الجدول أدناه النفقات الجبائية لسنتي 2024 و2025، من حيث العدد والتكلفة، حسب نوع الهدف المتوخى تحقيقه:

توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف المتوخاة منها

بملايين الدرهم

الهدف من التدابير	2024				2025			
	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة
تعبئة الادخار الداخلي	32	26	6 434	%20,4	32	26	6 179	%19,3
دعم القدرة الشرائية	6	6	6 760	%21,5	7	6	5 963	%18,6
تشجيع امتلاك السكن	34	29	5 161	%16,4	34	29	5 265	%16,4
تشجيع الاستثمار	30	26	2 027	%6,4	30	27	2 444	%7,6
تشجيع التعليم	10	10	874	%2,8	10	10	2 027	%6,3
النهوض بالقطاع الفلاحي	15	14	1 851	%5,9	15	14	1 993	%6,2
تقليص تكلفة عوامل الإنتاج	12	12	2 465	%7,8	11	11	1 649	%5,2
النهوض بالاقتصاد الاجتماعي	18	12	388	%1,2	18	13	460	%1,4
تشجيع عمليات التصدير	5	5	263	%0,8	5	5	399	%1,2
النهوض بالثقافة واستغلال أوقات الفراغ	13	11	252	%0,8	13	11	258	%0,8
خفض تكلفة الخدمات الصحية	10	10	159	%0,5	10	10	208	%0,7
جلب الادخار الخارجي	2	2	140	%0,4	2	2	157	%0,5
تطوير قطاع الطاقات المتجددة	2	1	154	%0,5	2	1	155	%0,5
تنمية القطاع المنجمي	4	4	139	%0,4	4	4	150	%0,5
تقليص كلفة التمويل	18	16	111	%0,4	18	16	112	%0,4
تقليص تحملات الدولة	2	1	76	%0,2	2	1	73	%0,2
تنمية المناطق المحرومة	6	5	73	%0,2	6	5	58	%0,2
تشجيع الصناعة التقليدية	3	1	51	%0,2	3	1	54	%0,2
أهداف أخرى (*)	46	38	4 115	%13,1	52	44	4 410	%13,8
المجموع	**268**	**229**	**31 493**	**-**	**274**	**236**	**32 015**	**-**

(*) تتعلق بالأساس بخفض تكاليف المعاملات والإنتاج وتشجيع قطاع السيارات

يتبين من خلال الجدول أن التشجيعات الجبائية تتعلق أساسا بتعبئة الادخار الداخلي (6179 مليون درهم بنسبة 19,3%) ودعم القدرة الشرائية (5963 مليون درهم بنسبة 18,6%) وتشجيع امتلاك السكن (5265 مليون درهم بنسبة 16,4%).

توزيع التدابير الاستثنائية تبعا للتوجه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي

تنقسم الأهداف من النفقات الجبائية إلى ثلاثة أقسام، حيث يمكن أن تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. ومن أجل معرفة الهدف الذي يحتكر أغلب النفقات الضريبية، يوضح الجدول أسفله توزيع هذه النفقات حسب الهدف ونوع الضريبة لسنتي 2024 و2025.

توزيع التدابير الاستثنائية حسب توجهها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي

بملايين الدرهم

نوع الضريبة	2024				2025			
	أهداف اقتصادية	أهداف اجتماعية	أهداف ثقافية	المجموع	أهداف اقتصادية	أهداف اجتماعية	أهداف ثقافية	المجموع
الضريبة على القيمة المضافة	4 771	10 019	227	15 017	5 512	10 594	232	16 339
واجبات التسجيل والتنبر والرسم على عقود التأمين والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات	2 920	2 350	-	5 270	3 054	2 415	-	5 469
الضريبة على الدخل	1 239	3 522	127	4 888	1 440	3 269	186	4 896
الضريبة على الشركات	2 356	488	-	2 843	2 259	479	-	2 737
الرسوم الجمركية	1 640	24	-	1 663	1 575	38	-	1 613
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	1 812	-	-	1 812	962	-	-	962
المجموع	**14 737**	**16 403**	**354**	**31 493**	**14 802**	**16 794**	**418**	**32 015**

خلال سنة 2025، حظيت الأهداف الاجتماعية بأكبر حصة من النفقات الجبائية (52,5%)، تليها الأهداف الاقتصادية (46,2%) وفي الأخير الأهداف الثقافية (1,3%).

المصدر: المديرية العامة للضرائب

تقرير حول الدين العمومي: حجم دين الخزينة يسجل 67،7% من الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2024

سجل حجم دين الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام، متم سنة 2024، تراجعا بنقطة واحدة مقارنة بسنة 2023 (68,7%). وتميزت بنية دين الخزينة خلال السنة ذاتها بهيمنة الدين القابل للتداول (بحصة 77,5%)، وذي سعر الفائدة الثابت (89,5% من إجمالي دين الخزينة) مع استمرار هيمنة الدين الداخلي مقارنة بالدين الخارجي.

يتطرق التقرير حول الدين العمومي المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2026 لوضعية الديون الموطدة للإدارات العمومية، ويُسلط الضوء على تمويل الخزينة سواء في السوق الداخلي أو الدولي أو لدى المقرضين الأجانب. كما يتضمن تحليلا لمحفظة الدين من حيث الحجم والخدمة، ومن حيث البنية حسب الأدوات وسعر الفائدة والعملات، وكذا تقييما لمؤشرات التكلفة والمخاطر المرتبطة بتدبير الدين.

كما يستعرض أيضا عمليات التدبير النشيط للدين الداخلي والخارجي إضافة إلى التدبير النشيط للخزينة العمومية الذي تقوم به مديرية الخزينة والمالية الخارجية.

الديون الموطدة للإدارات العمومية

في إطار تحسين جودة المعلومات المتاحة لمتخذي القرار والمؤسسات المحلية والدولية وكافة العموم، تم، منذ سنة 2020، إغناء تقرير الدين بالإحصاءات المتعلقة بالديون الموطدة للإدارات العمومية.

وللتذكير، فإن هذه الإحصائيات يتم إنجازها حسب منهجية تم وضعها ومشاركتها مع صندوق النقد الدولي بحيث تمكن من الانتقال تدريجياً إلى المعايير الدولية بخصوص نشر الإحصاءات كما هو موصى به في دليل إحصائيات مالية القطاع العمومي (MSFP 2014)، ودليل إحصائيات دين القطاع العمومي (GSDSP 2011).

وتهدف هذه المنهجية إلى توفير رؤية بخصوص وضعية الدين الحقيقي والإجمالي عن طريق تجميع كافة التدفقات والأرصدة القائمة وفق إطار تحليلي متفق عليه، ثم خصم كافة التدفقات والأرصدة القائمة المتبادلة بين الوحدات المكوِّنة للقطاع العمومي.

عند متم سنة 2024، بلغ حجم الدين الموطد للإدارات العمومية، حوالي 1019,9 مليار درهم مقابل 967,4 مليار درهم في متم سنة 2023، مسجلا ارتفاعا بحوالي 52,5 مليار درهم أو 5,4%. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع دين الخزينة بحوالي 64,9 مليار درهم، وارتفاع ودائع الخزينة بمقدار 4,9 مليار درهم. وقد ساهم ارتفاع حجم ودائع المؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري بحوالي 15,2 مليار درهم، في التخفيف من ارتفاع حجم الدين الموطد للإدارات العمومية.

نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، سجل حجم الدين الموطد للإدارات العمومية انخفاضا بحوالي 1,5 نقطة مئوية ليبلغ 63,9% في متم سنة 2024 مقابل 65,4% في متم سنة 2023.

تمويل الخزينة خلال سنة 2024

التمويل الداخلي للخزينة

في ظل سياق موات، يتسم بالتحكم في حاجيات تمويل الخزينة، وتمركز طلب المستثمرين على الآجال المتوسطة والطويلة، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة المطلوبة، نهجت مديرية الخزينة سياسة تمويلية ترتكز على ما يلي:

- الحرص على حضور منتظم في سوق المزادات لقيم الخزينة، لتلبية حاجيات تمويل الخزينة؛
- تركيز إصدارات الخزينة على السندات ذات الآجال المتوسطة والطويلة، وذلك بهدف إعادة تكوين هوامش مريحة مع الاستجابة في الوقت ذاته لطلب السوق؛
- اللجوء إلى عمليات التدبير النشيط للدين الداخلي، بهدف تمليس جدول استحقاق الدين والتخفيف من مخاطر إعادة التمويل؛
- واللجوء اليومي لعمليات توظيف فوائض الحساب الجاري للخزينة، لتدبير أمثل لموجودات الخزينة وإعادة ضخ هذه الفوائض في السوق النقدية.

وفي هذا الإطار، سجلت إصدارات سندات الخزينة في سوق المزادات انخفاضا بحوالي 32,7% لتبلغ 171,7 مليار درهم خلال سنة 2024 مقابل 255,2 مليار درهم خلال سنة 2023. وقد تم تعبئة هذا الحجم من خلال إصدار سندات الخزينة عن طريق المزادات بمبلغ قدره 128,0 مليار درهم (74,6% من الحجم الإجمالي المصدر) و43,6 مليار درهم (25,4%) في إطار عمليات تبادل سندات الخزينة.

حسب الآجال، ارتكزت الإصدارات على سندات الخزينة ذات الأمد سنتين بحصة 21,1%، تلتها سندات الخزينة ذات الأمد 5 سنوات (17,3%)، ثم سندات الخزينة ذات الأمد 30 سنة (16,0%)، وسندات الخزينة ذات الأمد 10 سنوات (15,8%)، وسندات الخزينة ذات الأمد 20 سنة (11,3%)، وسندات الخزينة ذات الأمد 15 سنة (10,9%)، وسندات الخزينة ذات الأمد 52 أسبوعا (3,6%)، وسندات الخزينة ذات الأمد 13 أسبوعا (3,1%)، وتلك ذات الأمد 26 أسبوعا (1,0%).

تماشيا مع تطور أسعار الفائدة المطلوبة من طرف المستثمرين، اتخذت أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة، منحىً تنازلي طوال السنة.

وهكذا، سجلت أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة في متم سنة 2024 تراجعا بلغ حوالي 71,3 نقطة أساس في المتوسط مقارنة مع متم سنة 2023. حسب الأمد، شهدت أسعار الفائدة المقبولة لسندات الخزينة ذات الأمد 20 سنة، أكبر انخفاض (96,5- نقطة أساس)، تليها سندات الخزينة ذات الأمد 15 سنة (82,2-نقطة أساس)، ثم سندات الخزينة ذات الأمد 30 سنة (80,4- نقطة أساس)، وسندات الخزينة ذات الأمد 10 سنوات (80,1- نقطة أساس)، وسندات ذات الأمد سنتين (68,7- نقطة أساس)، ثم سندات الخزينة ذات الأمد 5 سنوات (66,0- نقطة أساس)، وسندات الخزينة ذات الأمد 52 أسبوعا (63,6- نقطة أساس)، وسندات الخزينة ذات الأمد 13 أسبوعا (60,0- نقطة أساس)، وسندات الخزينة ذات الأمد 26 أسبوعا (44,0-نقطة أساس).

تطور أسعار الفائدة المقبولة - آخر أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة -

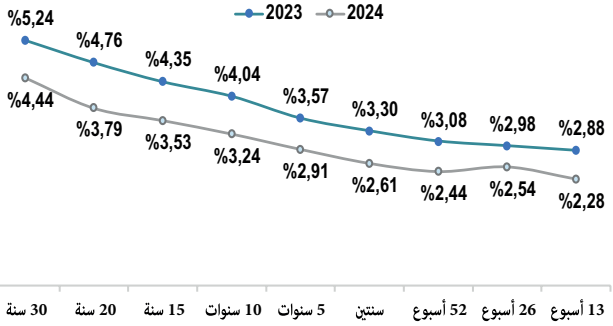

التمويل الخارجي للخزينة

بلغت السحوبات على القروض الخارجية للخزينة في متم سنة 2024، ما قيمته 40,4 مليار درهم، مسجلة انخفاضا قدره 5,1 مليار درهم مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2023، حيث بلغت 45,5 مليار درهم وذلك عقب إصدار الخزينة لسندات سيادية في السوق المالية الدولية بقيمة 2,5 مليار دولار (26,1 مليار درهم).

وقد بلغت الموارد الخارجية المعبأة لدى المقرضين متعددي الأطراف 31,3 مليار درهم أي ما يمثل حصة 77,5% من مجموع السحوبات، مسجلة ارتفاعا يقدر بـ 15,8 مليار درهم مقارنة مع سنة 2023. وقد تمت تعبئة هذه السحوبات أساسا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (16,5 مليار درهم)، وصندوق النقد الدولي (7,4 مليار درهم)، وصندوق النقد العربي (3,4 مليار درهم)، والبنك الإفريقي للتنمية (1,4 مليار درهم)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (1,0 مليار درهم).

أما بالنسبة للسحوبات التي تمت تعبئتها من الدائنين الثنائيين، فقد بلغت ما مجموعه 9,1 مليار درهم سنة 2024، أي 22,5% من إجمالي السحوبات، مقابل 4,0 مليار درهم المسجلة سنة من قبل، أي بارتفاع قدره 5,1 مليار درهم. وقد عُبئت هذه السحوبات أساسا لدى ألمانيا (4,0 مليار درهم)، وفرنسا (2,8 مليار درهم)، واليابان (1,8 مليار درهم).

تطور دين الخزينة

حجم الدين

بلغ حجم دين الخزينة 1 081,6 مليار درهم في متم سنة 2024، مسجلا ارتفاعا قدره 64,9 مليار درهم أو6,4% مقارنة بمتم سنة 2023 (1 016,7 مليار درهم) مقابل ارتفاع قدره 6,8% ما بين سنة 2022 وسنة 2023.

نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، عرف حجم دين الخزينة انخفاضا قدره 1,0 نقطة مئوية، ليستقر في حدود 67,7% في متم سنة 2024، مقابل 68,7% في متم سنة 2023، وذلك بعد تراجع قدره 2,8 نقطة مئوية بين سنتي 2022 و2023. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام واستمرار مسار ضبط الميزانية.

تطور حجم الدين نسبة للناتج الداخلي الخام

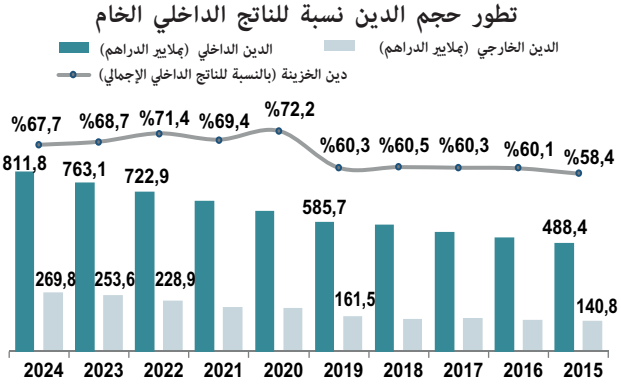

بنية الدين حسب الأدوات

يتكون دين الخزينة أساسا من الدين القابل للتداول بحصة 77,5%؛ منها 69,7% متعلقة بسندات الخزينة المصدرة في سوق المزادات، و7,8% تخص الإصدارات السندية في السوق المالية الدولية.

أما بخصوص الدين غير القابل للتداول، فتصل حصته إلى 22,5% من مجموع محفظة دين الخزينة، ويتكون بالأساس من الدين الخارجي المحصل عليه من لدن الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف (17,8%).

بنية الدين حسب سعر الفائدة

مَثّل حجم الدين ذو سعر الفائدة الثابتة نسبة 89,5% من إجمالي دين الخزينة في متم سنة 2024، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 0,9% مقارنة بمتم 2023. وتعزى هيمنة الدين ذو سعر الفائدة الثابت لكون إجمالي الدين الداخلي، الذي يمثل 75,1% من حجم دين الخزينة، يتكون أساسا من ديون ذات أسعار فائدة ثابتة. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الدين ذي سعر الفائدة متغيرة يمثل 1,8% من حجم الدين الداخلي في متم 2024، أي ما يعادل 14,6 مليار درهم.

وتُظهر بنية الدين الخارجي للخزينة، بحسب نوع سعر الفائدة، انخفاض حصة الدين ذي سعر الفائدة الثابتة إلى 66,1% مقابل 70,1% بمتم سنة 2023، في حين ارتفعت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغيرة إلى 33,9% بمتم سنة 2024 مقابل 29,9% في متم سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أن بنية الدين حسب سعر الفائدة تبقى مطابقة للمحفظة المعيارية للدين الخارجي.

بنية الدين حسب العملات

تميزت محفظة دين الخزينة بهيمنة الدين المصدر بالدرهم، حيث مثلت حصته 73,8% مسجلة ارتفاعا قدره 1,5% مقارنة مع سنة 2023 (72,3%).

وقد بلغت حصة الدين الخارجي للخزينة المقوم بالأورو 58,1% بمتم سنة 2024، بينما سجلت حصة الدين المقوم بالدولار والعملات المرتبطة به حوالي 33,7%، في حين بلغت حصة الدين المقوم بباقي العملات (الين الياباني، والدينار الكويتي والباقي)، 8,2% من إجمالي الدين الخارجي للخزينة.

وتبقى بنية محفظة الدين الخارجي للخزينة قريبة من بنية سلة الدرهم الحالية (60% أورو و40% دولار)، مما يساهم في تقليص تعرض هذه المحفظة لمخاطر تقلبات سعر الصرف.

خدمة دين الخزينة

بلغت تحملات دين الخزينة من أصل الدين، والفوائد، والعمولات المؤداة خلال سنة 2024، ما مجموعه 198,3 مليار درهم مقابل 277,4 مليار درهم خلال سنة 2023، مسجلة انخفاضا قدره 79,1 مليار درهم أو 28,5%. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تراجع تحملات أصل الدين بمقدار 84,7 مليار درهم.

وحسب نوع الدين، فقد سجلت خدمة الدين الداخلي انخفاضا يقارب 92,1 مليار درهم لتستقر عند 166,5 مليار درهم مقابل 258,6 مليار درهم مع نهاية سنة 2023، في حين ارتفعت خدمة الدين الخارجي بمقدار 13,1 مليار درهم لتبلغ 31,9 مليار درهم مقابل 18,8 مليار درهم خلال سنة 2023.

مؤشرات التكلفة

التكلفة المتوسطة لدين الخزينة

عرفت التكلفة المتوسطة لدين الخزينة في متم سنة 2024، ارتفاعا بمقدار 64 نقطة أساس مقارنة بمستواها المسجل في متم سنة 2023، حيث بلغت 3,96% مقابل 3,32%.

سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار في سوق المزادات

بلغ سعر الفائدة المتوسط المرجح لإصدارات سندات الخزينة (مع احتساب تلك المنجزة في إطار التدبير النشيط للدين الداخلي) 3,649%، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 27,4 نقطة أساس مقارنة بالمستوى المسجل في متم سنة 2023 (3,923%). ويعزى هذا التطور لانخفاض أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة خلال سنة 2024، وذلك على غرار انخفاض أسعار الفائدة المطلوبة من طرف المستثمرين في سوق المزادات لقيم الخزينة نتيجة تحسن ظروف التمويل في هذه السوق.

تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخيل العادية

عند متم سنة 2024، بلغ مؤشر تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للموارد العادية (بما في ذلك العمولات) 10,7%، مسجلا ارتفاعا طفيفا قدره 0,1 نقطة مقارنة مع سنة 2023.

تطور تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخيل العادية

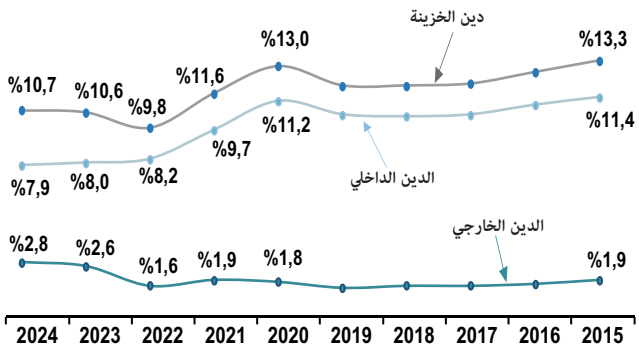

مؤشرات المخاطر

حصة الدين ذي الأمد القصير

بلغت حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة دين الخزينة في متم سنة 2024 حوالي 11,7% مقابل 11,8% في متم سنة 2023، مسجلة انخفاضا طفيفا قدره 0,1 نقطة مئوية.

حسب نوع الدين، ارتفعت حصة الدين الداخلي ذي الأمد القصير بحوالي 0,4% لتصل إلى 14,3% مقابل 13,9% خلال سنة 2023. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى ارتفاع حصة إصدارات سندات الخزينة ذات الآجال المتوسطة والطويلة، نظرا لطلب المستثمرين الذي تمركز على هذه السندات مقارنة بسنة 2023.

وفيما يخص حصة الدين ذي المدى القصير في محفظة الدين الخارجي للخزينة، فقد انخفضت بمقدار 2,4 نقطة مئوية، لتصل إلى 4,1% عند متم 2024 مقابل 6,5% سنة 2023.

المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين

بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة في متم سنة 2024، 8 سنوات وشهرين مقابل 7 سنوات و3 أشهر في متم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا قدره 11 شهرا.

ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي بما يقارب سنة واحدة و3 أشهر لتبلغ حوالي7 سنوات و11 شهرا. ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تمركز إصدارات الخزينة على السندات ذات الآجال المتوسطة والطويلة مقارنة مع سنة 2023.

أما بالنسبة للمدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الخارجي، فقد استقرت في حدود 9 سنوات.

تطور المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة (بالسنوات)

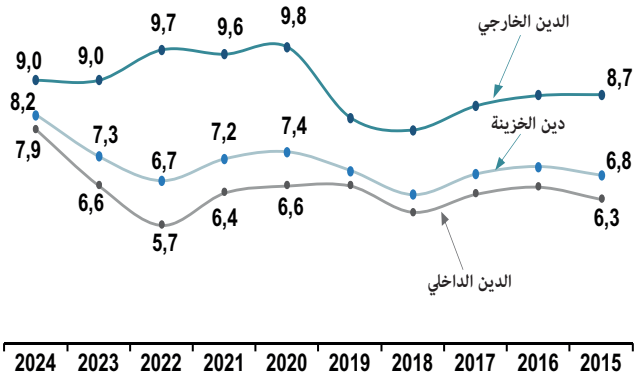

معدل التغطية الشهري للإصدارات

بلغ معدل تغطية الإصدارات عن طريق المزادات لسندات الخزينة من طرف طلب عروض المستثمرين حوالي 2,1 مرة في متم شهر دجنبر 2024، مسجلا انخفاضا مقارنة مع متم شهر دجنبر 2023 حيث بلغ 2,3 مرة. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى التراجع الملحوظ لحجم طلب عروض المستثمرين (36,2%-) مقارنة مع تراجع حجم إصدارات الخزينة (32,7%-)، وذلك في سياق انخفاض حاجيات تمويل الخزينة.

خطر تقلبات أسعار الفائدة

يتم تقييم خطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال مؤشرين إثنين وهما: حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته وحصة دين الخزينة ذي أسعار فائدة متغيرة.

- **حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت فائدته**

تتكون حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته خلال سنة 2025 من:

- الدين ذي سعر الفائدة المتغيرة (الخارجي والداخلي)؛
- دين الخزينة ذي الأمد القصير (الداخلي والخارجي) والذي يجب إعادة تمويله خلال سنة 2025.

بلغ حجم هذا الدين 224,8 مليار درهم في متم سنة 2024، أي ما يعادل 20,8% من حجم دين الخزينة، بانخفاض بلغ 1,0 نقطة مئوية مقارنة مع متم سنة 2023. ويعزى هذا التطور من جهة، إلى انخفاض حصة الدين الداخلي الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته بمقدار 1,5 نقطة مئوية نتيجة انخفاض حجم سندات الخزينة ذات سعر الفائدة المتغيرة بحوالي 27,4%، ومن جهة أخرى، إلى ارتفاع حصة الدين الخارجي الذي يتطلب إعادة تثبيت فائدته بمقدار 0,5 نقطة مئوية.

- **حصة دين الخزينة ذي أسعار فائدة متغيرة**

بلغت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغيرة في محفظة دين الخزينة 10,5% في متم سنة 2024 مقابل 11,4% سجلت خلال سنة 2023.

وحسب نوع الدين، ارتفعت حصة الدين الخارجي ذي أسعار الفائدة المتغيرة بحوالي 4,0% لتصل إلى 33,9% في متم سنة 2024، مقابل 29,9% في متم سنة 2023، بينما لم تتجاوز هذه الحصة بالنسبة للدين الداخلي 1,9% مقابل 2,6% في متم 2023.

خطر تقلبات أسعار الصرف

عند متم سنة 2024، لم تمثل حصة الدين المقوم بالعملات الأجنبية سوى 26,2% من حجم دين الخزينة، مما يساهم في الحد من التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.

أما بنية الدين الخارجي حسب العملات، فتتكون من 58,1% من الدين المقوم بالأورو، و33,7% من الدين المقوم بالدولار والعملات المرتبطة به، وهي بنية قريبة من سلة الدرهم الحالية (60% أورو، و40% دولار)، مما يساهم في التخفيف من تعرض محفظة الدين لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدرهم.

تطور الدين الخارجي العمومي

حجم الدين الخارجي العمومي

بلغ حجم هذا الدين 468,2 مليار درهم بمتم سنة 2024، مقابل 439,0 مليار درهم سنة من قبل، مسجلا ارتفاعا قدره 29,2 مليار درهم أو 6,7%. وبلغ مؤشر الدين الخارجي العمومي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي 29,3%، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 0,4 نقطة مئوية للناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بسنة 2023.

وللتذكير، يتكون الدين الخارجي العمومي من الدين الخارجي للخزينة، والدين الخارجي المضمون وغير المضمون للمؤسسات والمقاولات العمومية، وللجماعات الترابية وللمؤسسات المالية العمومية، وكذا الدين الخارجي المضمون من طرف الدولة للمؤسسات ذات المنفعة العمومية.

ويعزى التطور الملحوظ للدين الخارجي العمومي، بالأساس إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي للخزينة بحوالي 6,4%، وكذا حجم الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين بحوالي 7,1%.

وقد بلغ حجم الدين الخارجي للخزينة ما مجموعه 269,8 مليار درهم في متم سنة 2024، مقابل 253,6 مليار درهم في متم سنة 2023، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 16,2 مليار درهم. أما فيما يخص مؤشر الدين الخارجي للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، فقد بلغ 16,9% مسجلا انخفاضا بمقدار 0,2 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بمتم سنة 2023.

أما بالنسبة لحجم دين باقي المقترضين العموميين، فقد سجل 198,5 مليار درهم بمتم سنة 2024، مقابل 185,3 مليار درهم سنة من قبل، مسجلا ارتفاعا قدره 13,2 مليار درهم. وقد بلغ مؤشر الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي 12,4%، أي بانخفاض طفيف يقدر بـ 0,1 نقطة مئوية مقارنة بنهاية 2023.

بنية الدين حسب المقرضين

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي حسب المقرضين برسم سنة 2024، بهيمنة الدين المستحق للمقرضين الرسميين (ثنائيي ومتعددي الأطراف) بحصة تمثل 72,7% من الحجم الإجمالي للدين. أما بخصوص الدين المستحق للمقرضين الخواص، فقد بلغت حصته 27,3% من إجمالي الدين الخارجي العمومي، بارتفاع يقدر بحوالي 5,6 مليار درهم مقارنة بنهاية سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أن إصدارات القطاع العام للسندات في السوق المالية الدولية تشكل نسبة 95,6% من هذا الدين.

بنية الدين حسب المقترضين

برسم سنة 2024، تجاوز حجم الدين الخارجي للخزينة دين باقي المقترضين العموميين (مضمون وغير مضمون) للسنة الخامسة على التوالي وذلك منذ سنة 2015.

وقد بلغ حجم الدين الخارجي للخزينة ما مقداره 269,8 مليار درهم أو ما يعادل 57,6% من الدين الخارجي العمومي. في المقابل، سجل حجم الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين 198,4 مليار درهم، أي ما يمثل 42,4% من إجمالي الدين الخارجي العمومي.

وبخصوص الدين الخارجي العمومي دون الخزينة، تبقى المؤسسات والمقاولات العمومية أول مجموعة المقترضين بحجم دين يصل إلى 189,5 مليار درهم. ويهيمن 5 مقترضين على حوالي 78,3% من حجم هذا الدين، وهم: المكتب الشريف للفوسفاط (33,2%)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (20,1%)، والمكتب الوطني للسكك الحديدية (10,1%)، والطرق السيارة بالمغرب (7,6%)، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (7,3%).

بنية الدين حسب العملات

برسم سنة 2024، تميزت بنية الدين الخارجي العمومي بهيمنة حصة الدين المقوم بالأورو والتي تمثل 57,3%، متبوعة بحصة الدين المقوم بالدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به بنسبة 33,8%، في حين بلغت حصة الدين المقوم بالدينار الكويتي نسبة 3,3%.

وتبقى هذه البنية قريبة من بنية سلة الدرهم، مما يساهم في التقليل من آثار مخاطر تقلبات سعر الصرف على حجم وخدمة الدين الخارجي العمومي.

بنية الدين حسب سعر الفائدة

تظهر بنية الدين الخارجي العمومي، حسب نوع سعر الفائدة، هيمنة حصة الدين ذي سعر الفائدة الثابت

والتي بلغت 71,8%، مقابل 28,2% بالنسبة للدين ذي سعر الفائدة المتغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدين ذي سعر الفائدة المتغيرة مقوم أساسا بالأورو بنسبة 77,5%، مما يمكن من تقليص خدمة هذا الدين.

السحوبات على القروض الخارجية

بلغ حجم الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها من طرف القطاع العام 81,2 مليار درهم برسم سنة 2024 مقابل 56,8 مليار درهم خلال سنة 2023، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 24,4 مليار درهم.

وقد بلغت السحوبات المعبأة من طرف الخزينة 40,4 مليار درهم، في حين سجل حجم السحوبات المعبأة من طرف باقي المقترضين العموميين ما يناهز 40,8 مليار درهم.

خدمة الدين الخارجي العمومي

بلغت خدمة الدين الخارجي العمومي 62,1 مليار درهم برسم سنة 2024، مقابل 38,2 مليار درهم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا يقدر بـ 23,9 مليار درهم. ويعزى هذا التطور الملحوظ بالأساس إلى ارتفاع قدره 20,9 مليار درهم في خدمة الدين المسدد للمقرضين الخواص.

من جهة أخرى، انتقل مؤشر خدمة الدين الخارجي العمومي بالنسبة المئوية للمداخيل الجارية لميزان الأداءات من 4,9% سنة 2023 إلى 7,5% سنة 2024، مسجلا ارتفاعا قدره 2,6 نقطة مئوية.

التدبير النشيط للدين

التدبير النشيط للدين الداخلي

على غرار سنة 2023، اتسمت سنة 2024 بإقبال كبير من طرف المستثمرين على عمليات التدبير النشيط للدين الداخلي. وفي هذا الإطار، قامت مديرية الخزينة والمالية الخارجية بإنجاز 9 عمليات في السوق الثانوية، منها 8 عمليات تبادل سندات الخزينة، وعملية واحدة متعلقة بإعادة شراء سندات الخزينة.

وقد بلغ حجم طلب المستثمرين في إطار هذه العمليات 55,3 مليار درهم، أي 15,1% من الحجم الإجمالي لطلب المستثمرين في سوق مزادات قيم الخزينة (بما فيها الإصدارات في السوق الأولية، وتلك الخاصة بالتدبير النشيط للدين الداخلي).

أما فيما يخص الحجم المعاد شراؤه، فقد بلغ 51,9 مليار درهما، بما فيه مبلغ 44,8 مليار درهم متعلق بعمليات تبادل سندات الخزينة، وحوالي 7,1 مليار درهم متعلق بعمليات إعادة شراء سندات الخزينة. وحسب سنة الاستحقاق، يتوزع المبلغ المعاد شراؤه خلال سنة 2024 كالتالي:

- 24,5 مليار درهم تتعلق بإعادة شراء مستحقات سنة 2024؛
- و27,4 مليار درهم متعلقة بإعادة شراء مستحقات سنة 2025.

أما من حيث تأثير عمليات التدبير النشيط للدين الداخلي، فإن هذه العمليات مكنت من:

- تقليص خطر إعادة التمويل من خلال خفض مستحقات الدين الداخلي في الأشهر المعنية بهذه العمليات بما يقارب 3,1 مليار درهم كمتوسط شهري خلال سنة 2024، وبحوالي 3,9 مليار درهم كمتوسط شهري لمستحقات سنة 2025.
- زيادة تحملات فوائد الدين الداخلي المدفوعة خلال سنة 2024 بحوالي 72,9 مليون درهم نتيجة التأثير المشترك لعمليات شراء مستحقات سنة 2024 الذي أدى إلى توفير ما يقارب 108,9 مليون درهم من الفوائد، وكذا إعادة شراء مستحقات سنة 2025 الذي أدى إلى زيادة تحملات الفوائد بحوالي 181,8 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض أو زيادة تحملات الفوائد في إطار عمليات تبادل سندات الخزينة مرتبط بتاريخ إعادة الشراء مقارنة مع التاريخ الأصلي لأداء قسيمة الفوائد المتعلقة بكل خط. وبالتالي، فإن كل خط تمت إعادة شرائه قبل أو بعد تاريخ تسديد قسيمة الفوائد ينتج عنه انخفاض أو ارتفاع تحملات الفوائد.

- تخفيض معدل المديونية لسنة 2024 بمقدار 0,5 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي نتيجة إنجاز عملية شراء سندات الخزينة بمبلغ 7,1 مليار درهم في نهاية السنة.

التدبير النشيط للدين الخارجي

تمت معالجة مبلغ 120 ألف درهم سنة 2024 في إطار اتفاقية تحويل الدين إلى استثمارات عمومية الموقعة مع إيطاليا لفائدة مشروع الحفاظ على التراث الثقافي، ليصل إجمالي المبلغ المحول في إطار المشروع المذكور إلى حوالي 15,8 مليون درهم من أصل مبلغ 2 مليون أورو.

وقد بلغ إجمالي المبلغ الذي تمت معالجته في إطار برنامج تحويل الدين المذكور حوالي 153,9 مليون

درهم، أي ما يناهز 90% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج والذي يصل إلى 15 مليون أورو.

وقد بلغ الحجم الإجمالي للديون المعالجة منذ انطلاق عمليات التدبير النشيط للمديونية الخارجية سنة 1996، حوالي 90 مليار درهم.

التدبير النشيط للخزينة العمومية

العمليات المنجزة

لجأت مديرية الخزينة والمالية الخارجية لعمليات التدبير النشيط للخزينة العمومية خلال سنة 2024 في سياق اتسم ب:

- تفاقم عجز السيولة لدى البنوك حيث انتقل من 83,3- مليار درهم في متوسط نهايات الأسابيع سنة 2023 إلى 123,7- مليار درهم سنة 2024؛
- انخفاض موجودات الحساب الجاري للخزينة التي قاربت 25,1 مليار درهم كمتوسط يومي في متم سنة 2024، مقابل33,3 مليار درهم خلال سنة 2023، وذلك نتيجة خفض الاحتياطي النقدي للحساب الجاري للخزينة الذي تم تكوينه في إطار السياسة الاستباقية لتدبير الدين التي اعتمدتها مديرية الخزينة والمالية الخارجية لمواجهة مخاطر إعادة التمويل.

خلال سنة 2024، بلغ عدد عمليات توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة 495 عملية مقابل 449 عملية خلال سنة 2023.

سجل الحجم الإجمالي الموظف من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية لدى البنوك انخفاضا بحوالي 21,2% ليبلغ 1451,9 مليار درهم خلال سنة 2024، مقابل 1842,3 مليار درهم خلال سنة 2023. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض موجودات الحساب الجاري للخزينة بحوالي 32,6%.

الفوائد المحصل عليها من طرف الخزينة

مكن التدبير النشيط للخزينة من تحصيل عائدات تقدر بحوالي 477,9 مليون درهم خلال سنة 2024، مقابل 680,5 مليون درهم خلال سنة 2023. وتتوزع هذه العائدات كما يلي:

- 425,3 مليون درهم (89,0% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف، مقابل 627,5 مليون درهم سجلت سنة 2023؛
- 52,6 مليون درهم على شكل فائدة على الحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب.

منذ بداية عمليات التدبير النشيط للخزينة العمومية سنة 2010، بلغ الحجم الإجمالي للعائدات حوالي 3,0 مليار درهم موزعة كما يلي:

- 2376,2 مليون درهم (79,5% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛
- 614,3 مليون درهم على شكل فوائد على الحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب.

المصدر: مديرية الخزينة والمالية الخارجية

تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع: تطوير اقتصاد الرعاية من أجل التمكين الاقتصادي للنساء

يخصص تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع نسخته لسنة 2026، من جهة لتحليل تأثير تطور اقتصاد الرعاية على تشغيل النساء والنمو الاقتصادي، مع تسليط الضوء على تحديات تعميم التعليم الأولي وتطوير «الاقتصاد الفضي»، ومن جهة أخرى، لإبراز التقدم المحرز في تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية.

يندرج تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2026 في سياق يتميز ببداية انتقال ديموغرافي وجيلي يتسم بانخفاض معدل الخصوبة وبتراجع متوسط عدد أفراد الأسر إضافة إلى تسارع وتيرة الشيخوخة، كما أبانت عن ذلك نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وقد أعادت هذه التطورات تعريف أشكال التضامن الأسري والاجتماعي بين الأجيال، كما سلطت الضوء على التحديات الجديدة التي تواجه النساء.

وفي هذا الإطار، بات من الضروري دراسة الإمكانات التي يتيحها تطوير اقتصاد الرعاية لتحديد الركائز الجديدة لنمو شامل. فقد أبرزت الدراسات التي أنجزتها بعض المؤسسات الدولية ما يزخر به هذا القطاع من فرص واعدة، خصوصا في مجال خلق فرص العمل اللائق، في معظمها لفائدة النساء. وعلى الصعيد الوطني، من شأن تنفيذ البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (PNGDP) إلى جانب التدابير الرامية إلى توسيع عرض مؤسسات رعاية الطفولة المبكرة ودور الحضانة، والمندرجة في إطار خارطة الطريق الجديدة للتشغيل، أن يساهم بشكل كبير في تعزيز ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية. وتتماشى هذه المبادرات، التي تسعى إلى تعزيز الإدماج والتمكين الاقتصادي للنساء، مع الجهود الوطنية الرامية إلى تكريس مقاربة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

واعتبارا لهذه التطورات، ترتكز نسخة 2026 من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع على محورين رئيسيين، حيث خصص المحور الأول لتحليل الآثار المحتملة لتطوير اقتصاد الرعاية على تشغيل النساء وعلى النمو الاقتصادي، مع التركيز على آثار تعميم التعليم الأولي وتطوير «الاقتصاد الفضي». أما المحور الثاني، فيسلط الضوء على الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية وبعض المؤسسات العمومية لتعزيز وإغناء سلاسل نتائجها المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي، مما يجسد التعبئة الجماعية من أجل سياسة عمومية أكثر شمولية وإنصافا تتوافق مع التوجيهات الملكية السامية والطموح الوطني لإرساء أسس الدولة الاجتماعية.

اقتصاد الرعاية والتمكين الاقتصادي للنساء: رهانات التعليم الأولي والاقتصاد الفضي

تحول ديموغرافي متسارع: عبء مزدوج على عمل النساء

يؤكد الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 على بداية تحول ديموغرافي في المغرب، يتجلى في انخفاض تدريجي في معدل الخصوبة إلى 1,97 طفل لكل امرأة، وهو مستوى أدنى من عتبة تعويض الأجيال. وقد رافق هذا التطور انخفاض في متوسط حجم الأسر من 4,6 فردا سنة 2014 إلى 3,9 فردا سنة 2024، مما أدّى الى تغير بنية الأسرة المغربية نحو وحدات أسرية أصغر «الأسر النووية». كما يتجلى هذا التحول الديموغرافي في انعكاس هرم الأعمار الذي تجسد في ارتفاع نسبة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة (المسنين) إلى 13,8% سنة 2024 مقابل 9,4% سنة 2014.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحولات، بعيدا عن كونها مجرد اتجاهات إحصائية، تُؤثّر بشكل كبير على دور النساء وحجم الأعباء الملقاة على عاتقهن داخل المجتمع المغربي.

معدل الخصوبة حسب وسط الإقامة

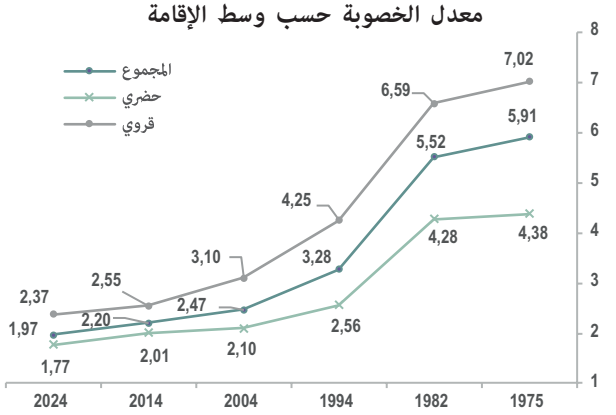

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

تطور بنية الساكنة حسب الفئات العمرية (ب%)

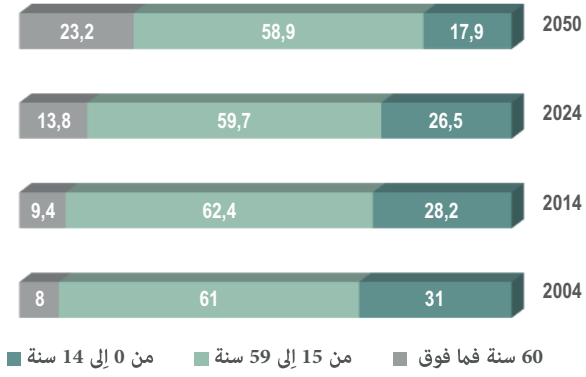

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

إن تنامي الأسر النووية وتسارع الشيخوخة يعيدان تشكيل التضامن داخل الأسر ويفاقم ثقل عمل النساء، حيث أن النساء يتحملن عبء الرعاية غير مدفوع الأجر كما يتحملن القسط الأكبر من الأشغال المنزلية. ووفقا لحسابات الأسر الفرعية لسنة 2014، تساهم النساء في خلق 84% من القيمة المضافة المنزلية، مقابل 16% بالنسبة للرجال.

وفي ظل غياب المساعدة العائلية، ستضطر النساء إلى تحمل دور مزدوج: رعاية الأطفال والمسنين. وسيؤدي هذا التزايد في العمل غير مدفوع الأجر إلى زيادة الوقت المخصص للأنشطة الإلزامية، على حساب ضياع فرص التعليم والتشغيل والدخل[1].

وتشكل رعاية الأطفال العبء الأول أمام ولوج وبقاء وتقدم النساء في سوق الشغل، سواء في المدن أو في القرى. فحسب الإحصائيات المتوفرة، وفقا للبحث الوطني حول التشغيل (2021)، فإن ما يفوق 63% من النساء غير النشيطات (باستثناء الطالبات) يعتبرن رعاية الأطفال والأشغال المنزلية سببا رئيسيا لانسحابهن من سوق الشغل. كما أن تحول الأسر إلى أسر نووية، الذي أصبح حقيقة ملموسة، يحد أيضا من التكافل الأسري التقليدي، مما يزيد من الاعتماد على خدمات رعاية الأطفال.

أما العبء الثاني، والمتعلق برعاية المسنين، فيعتمد إلى حد كبير على التضامن الأسري، ويبقى في معظمه تطوعيا تسهر عليه النساء (الزوجات، والبنات، وزوجات الأبناء)، إذ يشكلن العمود الفقري لأنظمة الرعاية طويلة الأمد[2]. وفي هذا السياق، تظل الأساليب الحالية لرعاية المسنين غير كافية، وخاصة التعايش بين الأجيال، الذي تلعب فيه المرأة دورا محوريا، لتلبية الارتفاع المتوقع في حجم وتنوع احتياجات المسنين[3].

ومن شأن هذه التراكمات أن تؤثر على التمكين الاقتصادي للنساء وعلى ولوجهن إلى سوق الشغل المهيكل، والذي يتسم بضعف تراجع نسبة مشاركتهن (19,1% سنة 2024 مقابل 30,4% سنة 1999). كما أنها تثير تساؤلات حول استدامة نموذج الرعاية القائم أساسا على التضامن الأسري، مما يطرح بإلحاح مسألة توفر أساليب الدعم والخدمات الملائمة والمتاحة لرعاية الأشخاص غير المستقلين، مما يستدعي التفكير في سبل بلورة وهيكلة تدريجية لاقتصاد الرعاية.

اقتصاد الرعاية: مصدر فرص للتمكين الاقتصادي للنساء

اقتصاد الرعاية: ما هي مكوناته؟ ما هو نطاقه؟

يعتبر التعريف المشترك لمنظمة العمل الدولية (OIT) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[4] أن اقتصاد الرعاية هو مجموع الأنشطة، المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، التي توفر خدمات مباشرة أو غير مباشرة لخدمة الرفاه البدني والنفسي والاجتماعي للمجموعات غير المستقلة مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى. ويشمل هذا الاقتصاد الأشخاص الذين يقومون بهذا العمل، وأولئك الذين يستفيدون منه، وكذلك المشغلون والمؤسسات التي تقدم خدمات الرعاية.

01 يفاليريا إسكيفيل، «ما هي المنهجية التحويلية للرعاية ولماذا نحتاج إليها؟»، النوع الاجتماعي والتنمية، 2014.
02 «الرعاية طويلة الأمد للمسنين، أولوية عالمية جديدة للمساواة بين الجنسين»، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017.
03 «التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية: تطوير اقتصاد الرعاية - دراسة حالة حول اقتصاد الخدمات ورعاية المسنين في المغرب»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، 2022.
04 «دليل الاستثمارات العمومية في اقتصاد رعاية الآخرين: أداة دعم سياسي لتقدير العجز وتكاليف الاستثمار والآثار الاقتصادية المرتبطة بقطاع رعاية الآخرين»، هيئة الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.

وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، يشمل اقتصاد الرعاية أكثر من 8 مليار شخص يتلقون أو يقدمون الرعاية. ويعمل ما يناهز 2 مليار شخص بدوام كامل في خدمات الرعاية دون أجر، معظمهم من النساء اللواتي يقمن بـ 76,2% من إجمالي أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، أي 3,2 أضعاف ما يقوم به الرجال[5].

كما يشير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الاستثمار في الوظائف الاجتماعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بقطاع الرعاية المدفوعة الأجر، يمكن أن يحقق عائدا أعلى بثلاث مرات من حيث نمو الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص عمل مدفوعة الأجر والحراك الاجتماعي. علاوة على ذلك، يشير تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في مارس 2024[6] إلى أن كل دولار ينفق على تطوير رعاية الآخرين يمكن أن يرفع الناتج الداخلي الخام بنحو ثلاثة دولارات. وفي أفق سنة 2035، من المرتقب أن يساهم تطوير اقتصاد الرعاية في رفع معدل تشغيل النساء بنحو 10 نقاط على الصعيد العالمي (أي بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية في أوروبا وآسيا و12 نقطة مئوية في الدول العربية ذات الدخل المنخفض).

التعليم الأولي ورعاية المسنين: مكونان أساسيان لاقتصاد الرعاية ذو إمكانات كبيرة لتوظيف النساء

التعليم الأولي والطفولة المبكرة: رافعة أساسية للإدماج الاقتصادي للنساء

أظهرت الدراسات الدولية أن تطوير خدمات التعليم الأولي ورعاية الطفولة المبكرة من شأنه تحقيق «العائد الرباعي». فهو يعزز الرفع من مشاركة النساء في الحياة العملية، ويساهم بشكل كامل في تنمية قدرات الأطفال، ويوفر فرص عمل لائقة، لا سيما للنساء، ويحسن إنتاجية العاملات والعاملين الذين يتحملون مسؤوليات أسرية.

وفي المغرب، تنفيذا للتوجيهات الملكية، يهدف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (PNGDP)، الذي أطلق سنة 2018، إلى تعميم الولوج إلى التعليم الأولي للأطفال، في سن ما بين 4 و5 سنوات، في أفق 2027-2028. وقد مكن هذا البرنامج من تحقيق نتائج ملموسة، حيث بلغ معدل التمدرس بالتعليم الأولي نسبة 78,7% خلال 2023-2024. وقد ارتفع المعدل الإجمالي للتمدرس بالتعليم الأولي للفتيات الصغيرات من 33% خلال السنة الدراسية 2006-2007 إلى 79,7% خلال السنة الدراسية 2023-2024. كما يتميز هذا القطاع بتشغيل عدد كبير من النساء، حيث تمثل المربيات ما يناهز 91% من مجموع المربين العاملين في هذا القطاع خلال نفس السنة الدراسية.

ولتقييم الآثار المحتملة لتعميم التعليم الأولي في المغرب، أجرت وزارة الاقتصاد والمالية دراسة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استندت على الأداة الاستراتيجية التي طورتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية[7]. وتشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي يتطلب قدرة إضافية تبلغ حوالي 550.331 تلميذا. وبذلك، من شأن تعميم التعليم الأولي أن يتيح خلق 51.903 منصب شغل، 90% منها لفائدة النساء، فضلا عن ارتفاع مستوى مؤهلات هذه المناصب. وبغض النظر عن التأثير الكمي، فإن الرفع من المؤهلات المطلوبة للوظائف التي سيتم خلقها والتي يمكن أن تشغلها النساء مكسبًا نوعيًا ملحوظًا.

إمكانات تعميم التعليم الأولي من حيث إحداث فرص الشغل لفائدة النساء

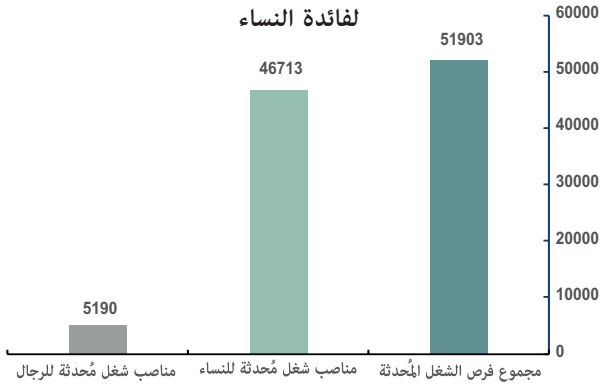

المصدر: إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

حصة النساء من فرص الشغل المحدثة حسب مستوى المهنة (%)

05 رعاية الآخرين: عمل ووظائف من أجل مستقبل العمل اللائق"، منظمة العمل الدولية، 2019.

06 «الرعاية في العمل: الاستثمار في الإجازات وخدمات رعاية الآخرين من أجل المزيد من المساواة بين الجنسين في عالم العمل - تقرير إقليمي تكميلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، منظمة العمل الدولية، مارس 2024.

07 أداة استراتيجية تندرج في إطار برنامجهما المشترك المتعلق بتعزيز العمل اللائق للنساء بفضل سياسات تشجع النمو الشامل واستثمارات في خدمات رعاية الآخرين: https://www.ilo.org/employment/Whatwedo/Publications/WCMS_781906/lang--fr/index.htm

الاقتصاد الفضي: تحويل تحدي الشيخوخة إلى فرصة

يُعتبر الاقتصاد الفضي على الصعيد العالمي كاستجابة الفاعلين الاقتصاديين للتحولات الديموغرافية التي تشهدها عدة بلدان على غرارها المغرب. ويعكس هذا الاقتصاد صورة لتكيف المجتمع مع الشيخوخة ومنطق المواكبة والوقاية بهدف تحسين جودة حياة كبار السن.

ويُعدّ تطوير الاقتصاد الفضي رافعة حقيقية لانتعاش مجموعة من المنتجات والخدمات في مختلف القطاعات مثل الصحة والسكن والنقل والتكنولوجيا والترفيه وغيرها، التي من شأنها تلبية احتياجات الأشخاص المسنين المتزايدة والمتغيرة بشكل مستمر، مما يفتح الطريق أمام فرص استثمارية كبيرة وخلق مناصب شغل لائقة، بما في ذلك للنساء.

وبالنظر لتنوع القطاعات والأنشطة والجهات الفاعلة التي يعبئها، يمثل الاقتصاد الفضي بالنسبة للمغرب رافعة أساسية لخلق فرص الشغل للنساء، وبالتالي المساهمة في تعزيز تمكينهن الاقتصادي، إذ يمهد الطريق أمام خلق العديد من فرص العمل اللائق للنساء، خاصة في مجالات الصحة والرعاية المنزلية والخدمات المجتمعية. موازاة مع ذلك، فهو يشكل أداة هامة لتعزيز ريادة الأعمال النسائية.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن إمكانات تطوير الاقتصاد الفضي في المغرب تظل مهمة في ضوء التغيرات المتوقعة في صفوف كبار السن الذين سيتوفرون، مع مرور السنين، على الموارد اللازمة من معرفة، ودخل، وتغطية طبية، وحماية اجتماعية، مما سيزيد من قدرتهم على الولوج لخدمات الرعاية المدفوعة الأجر والأكثر مهنية.

وتشهد الملامح الاجتماعية والديموغرافية لكبار السن المغاربة تطورا إيجابيا يتسم بزيادة نسبة الإناث، وارتفاع مستوى التعليم، وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية، والتعميم التدريجي في نطاق الولوج إلى الحماية الاجتماعية.

تطور التغطية الطبية للساكنة بنسبة مئوية (ب%)

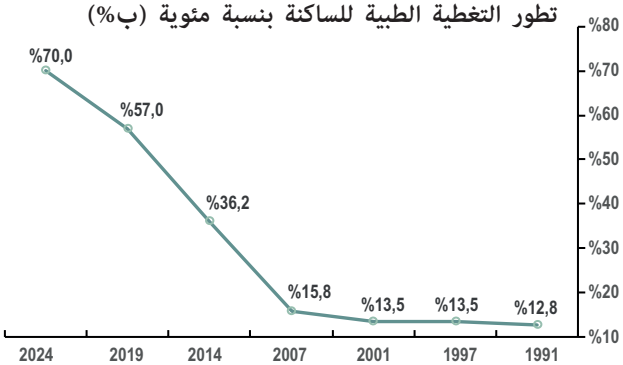

المصدر: مؤشرات اجتماعية (المندوبية السامية للتخطيط 2025)، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

تطور المستوى الدراسي للفئة العمرية البالغة 25 سنة فما فوق (ب%)

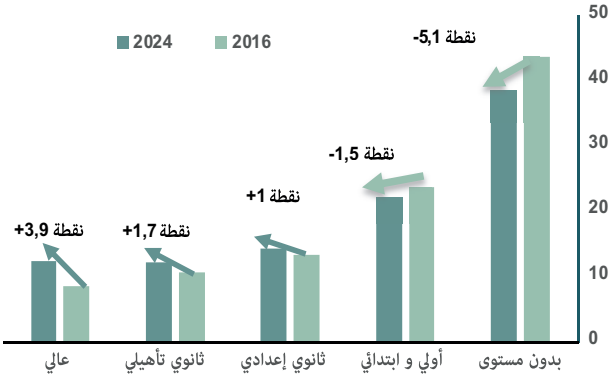

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2025، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

اعتبارا لهذا التحول، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بإنجاز توقعات ماكرو اقتصادية لتسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الفضي[8]. فاستنادا إلى تقدير الإنفاق الاستهلاكي لكبار السن وإلى توقعات مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية (CERED) المتعلقة بالتوقعات المستقبلية للساكنة الوطنية، فإن هذا القطاع يتوفر على إمكانية نمو تقارب نسبة 7% في المتوسط سنويا في أفق سنة 2050، لتحقيق ما يفوق 640 مليار درهم (أي 13% من الناتج الداخلي الخام) مقارنة بـ 53 مليار درهم سنة 2014. وستشكل الفئة البالغة من العمر 60 سنة فما فوق مصدرا لما يقرب من 22% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في سنة 2050 مقارنة بـ 13,4% خلال سنة 2014.

وهكذا، يمكن للاقتصاد الفضي أن يساهم ب 0,6 نقطة إضافية من الناتج الداخلي الخام الوطني سنويا، وهو ما يعادل خلق قيمة مضافة إضافية تبلغ حوالي 18 مليار درهم سنويا.

توقعات نفقات استهلاك الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق بحلول سنة 2050

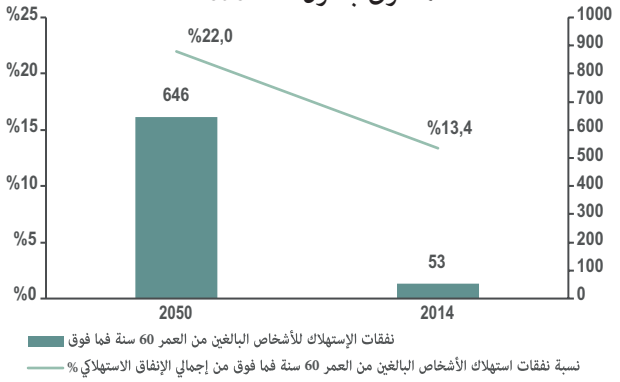

المصدر: إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

08 المصدر: الملخص التوقعي بعنوان: «الاقتصاد الفضي في المغرب: رهان اقتصادي ومجتمعي يوفر فرصا متعددة للابتكار وريادة الأعمال والاندماج»، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، يونيو 2021.

التقدم المحرز في تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية

يبين تحليل تقارير نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي ل 36 قطاع وزاري في إطار قانون المالية لسنة 2025 ما يلي:

- 40 برنامجا ميزانياتيا لم يحدد أي أهداف أو مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي (مقابل 43 برنامجا سنة 2024)؛
- 70 برنامجا ميزانياتيا يتضمن هدفًا واحدًا على الأقل مراعيا لبعد النوع الاجتماعي ومرتبطا بمؤشر واحد على الأقل لنجاعة الأداء يراعي الفوارق بين الجنسين (مقابل 64 سنة 2024) ؛
- 10 برامج ميزانياتية هدفها الرئيسي هو تعزيز المساواة بين الجنسين و/أو تمكين المرأة.

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل تقارير نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي للقطاعات الوزارية:

تحليل سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية برسم قانون المالية لسنة 2025

السنة	عدد القطاعات	عدد الأهداف المراعية للنوع	نسبة الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي
2025	36	117	%31,6	177	%23	187	%49,1
2024	35	114	%30	179	%23	178	%51
2023	35	105	%27	181	%23	212	%61

المصدر: مديرية الميزانية (مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي)، وزارة الاقتصاد والمالية، 2025

ويبين هذا التحليل تطورا في عدد الأهداف المستجيبة للنوع الاجتماعي، مما يعكس إدماجاً متزايداً للقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البرامج الميزانياتية. أما بالنسبة للمؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المراعية للنوع، فيشير التحليل إلى استقرار نسبة المؤشرات لنجاعة الأداء المراعية للنوع في حدود 23%، في حين سجلت نسبة المؤشرات الفرعية المراعية لبعد النوع الاجتماعي تراجعا من 51% سنة 2024 إلى 49% سنة 2025. ويرجع هذا التطور إلى إجراءات المواكبة التي قامت بها وزارة الاقتصاد والمالية، ولا سيما مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لفائدة القطاعات الوزارية، والتي تهدف إلى ترشيد سلاسل نتائجها المستجيبة للنوع الاجتماعي عبر التركيز على مؤشرات فعالة وذات صلة بمهامها واختصاصاتها وتوجهات استراتيجياتها.

وفي نفس السياق، يواصل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مواكبة القطاعات الوزارية من أجل إنجاز الدراسات التحليلية القطاعية القائمة على النوع الاجتماعي، التي تعتبر مدخلاً أساسياً لإدماج هذا البعد بشكل فعال في برمجة ميزانياتها. وتمكن هذه الدراسات من إغناء سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي للقطاعات الوزارية. وبنهاية 2024، بلغت نسبة القطاعات التي أنجزت دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي 61%، فيما يتم حاليا سنة 2025، إنجاز دراستين جديدتين. وتخص الدراسة الأولى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والتي ترتكز على تحليل تدبير الموارد البشرية والشؤون القنصلية من منظور النوع الاجتماعي، في حين تهم الدراسة الثانية التي أنجزت بالشراكة مع البنك الدولي وزارة النقل واللوجستيك وترتكز بدورها على تحليل قطاع النقل القروي من منظور النوع الاجتماعي.

وفي نفس السياق، يواصل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مواكبة تطبيق منهجية نظام تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وفي هذا الإطار، تميّزت سنة 2025 بتنظيم عدّة ورشات تقنية لفائدة ثلاثة قطاعات وزارية رائدة منخرطة في التطبيق التجريبي لهذه المنهجية. ويتعلق الأمر بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، بالإضافة إلى القطاع المكلف بالشباب.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

تقرير حول الموارد البشرية: نحو إدارة فعالة تتجاوب مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة

يقدم تقرير الموارد البشرية لسنة 2026 نظرة مفصلة حول الموارد البشرية بالوظيفة العمومية المغربية التي تتميز بارتفاع كلفة الأجور، وشيخوخة القوى العاملة، وتركيز الوظائف في عدد قليل من القطاعات. وتعتزم الحكومة مواجهة هذه الإكراهات مع الاستمرار في ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية وتلبية متطلبات التحول التنموي والإداري بالتركيز على الرقمنة الإدارية، والتكوين المستمر، وتوجيه الموارد البشرية بشكل استراتيجي نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

تحول الإدارة العمومية: اختيار ثابت

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي شددت على الحاجة الملحة لإصلاح عميق للإدارة العمومية، تكثف الحكومة جهودها الرامية للرفع من أداء ومهنية ونشاط المرفق العمومي من خلال تحول عميق في طرق تنظيمه وتدبيره وكذا تطوير قدرته على الاستجابة لانتظارات المواطن والمقاولة، وذلك في أفق إرساء أسس إدارة عمومية تواكب على النحو الأمثل مسار التنمية الذي انخرط فيه المغرب.

الحوار الاجتماعي : حصيلة إيجابية في مسار تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية

في إطار تفعيل محاور البرنامج الحكومي في جوانبه المتعلقة بتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، تُوجت جولات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بتوقيع عدة اتفاقات خلال الفترة 2022-2025 تروم تحسين القدرة الشرائية للأجراء، وذلك بتكلفة مالية سنوية إضافية ستبلغ في أفق سنة 2027 ما مجموعه 49.249 مليون درهم.

وقد شهدت الفترة 2022-2025 إنجازات ومكتسبات يمكن إجمالها كما يلي:

الحوار الاجتماعي المركزي: اتفاق 30 أبريل 2022

علاوة على الإجراءات المتخذة من أجل تحسين الدخل ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، ركزت مخرجات هذا الاتفاق على مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال التوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي بهدف ضمان استدامته وانتظامه وتحديد دوريته ومواعيده وآليات تنفيذ اتفاقاته. كما تم الاتفاق على تعزيز حماية الموظفين ضد الأخطار والأمراض المهنية وكذا على التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة من خلال إقرار رخصة عن الأبوة مؤدى عنها مدتها 15 يوما.

وحرصا منها على الوفاء بالتزاماتها، عملت الحكومة على تنفيذ مختلف الإجراءات التي تم إقرارها بموجب هذا الاتفاق، وذلك على النحو التالي:

✓ **بالنسبة لموظفي للقطاع العام**

- رفع الأجر الأدنى بالقطاع العام إلى 3.500 درهم صافية، ابتداء من فاتح شتنبر 2022؛
- حذف السلم 7 بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئتي المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، ابتداء من فاتح يناير 2023؛
- رفع حصيص الترقي في الدرجة إلى 36%، ابتداء من فاتح يناير 2023؛
- الرفع من قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس إلى 100 درهم في الشهر.

✓ **بالنسبة لأجراء القطاع الخاص**

- الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة (SMIG) بنسبة 10% على دفعتين ابتداء من فاتح شتنبر 2022؛
- الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في القطاع الفلاحي (SMAG) على دفعتين: دفعة أولى بنسبة

10% ابتداء من فاتح شتنبر 2022 ودفعة ثانية بنسبة 5% في شتنبر 2023؛

- الرفع من معاش الشيخوخة بنسبة 5% وبأثر رجعي، ابتداء من فاتح يناير 2020، مع التخفيض من عتبة الاستفادة من هذا المعاش من 3.240 يوما إلى 1.320 يوما. وقد تم إقرار هذه الإجراءات من طرف المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المنعقد بتاريخ 9 شتنبر2022؛
- تمكين المؤمن لهم البالغين السن القانونية للإحالة على التقاعد، والمتوفرين على أقل من 1.320 يوما من الاشتراك من استرجاع حصة اشتراكاتهم الأجرية واشتراكات المشغل.

هذا وبالإضافة إلى الإجراءات السالفة الذكر والتي استفاد منها موظفو وأجراء القطاعين العام والخاص، قامت الحكومة كذلك بمراجعة الضريبة على الدخل (IR).

الحوار الاجتماعي القطاعي لوزارة التربية الوطنية: اتفاقات 14 يناير 2023 و10 و26 ديسمبر 2023

تتمحور بنود هذه الاتفاقات حول النقاط التالية:

- اعتماد نظام أساسي جديد موحد ومحفز، يسري في نفس الوقت على موظفي الوزارة وموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، يقضي بإحداث درجة جديدة (خارج السلم) ومنح سنوات من الأقدمية الاعتبارية لفائدة بعض الفئات من الموظفين؛
- تحسين الأوضاع المادية لجميع الموظفين من خلال زيادة شهرية صافية عامة في الأجور النظامية بمبلغ 1.500 درهم، موزعة على شطرين ابتداء من فاتح يناير 2024 والزيادة في بعض التعويضات التكميلية وإحداث أخرى لفائدة بعض الموظفين.

هذا وقد قامت الحكومة بتنفيذ هذه الإجراءات بعد نشر النصوص المتعلقة بها بالجريدة الرسمية.

الحوار الاجتماعي القطاعي للصحة: اتفاقا 24 فبراير 2022 و23 يوليوز 2024

تندرج هذه الاتفاقات في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، الذي أعطى الأولوية لتوسيع دائرة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

وبالنظر للدور المحوري لمهنيي الصحة في المنظومة الصحية الوطنية ولتعدد الالتزامات المترتبة عن المهام المسندة إليهم، وحرصا منها على تحسين الوضعية المادية لهذه الفئة من الموظفين، عملت الحكومة على تنفيذ الإجراءات الأساسية التالية:

- تحسين وضعية الأطباء من خلال مراجعة شبكة الأرقام الاستدلالية، وذلك باعتماد الرقم الاستدلالي 509 والتعويضات المرتبطة به، في بداية مسارهم المهني؛
- تسريع وتيرة الترقي للممرضين؛
- رفع قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية إلى 1.400 درهم شهريا؛
- مراجعة الأجرة التكميلية الممنوحة لفائدة الأساتذة الباحثين بكليات الطب؛
- الزيادة في أجور الملحقين العلميين التابعين لوزارة الصحة؛
- إقرار زيادة شهرية صافية قدرها 500 درهم لفائدة الأطر التمريضية بجميع فئاتها و200 درهم لفائدة الأطر الإدارية والتقنية، بالإضافة إلى الزيادة الشهرية الصافية العامة بمبلغ 1.000 درهم التي سبق إقرارها في إطار الحوار الاجتماعي ل 29 أبريل 2024؛
- إحداث تعويض عن المهام المرتبطة بالإشراف وتأطير التداريب وإصدار المرسوم المتعلق به؛
- إقرار تعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأساتذة الباحثين المنتمين لوزارة الصحة الذين يمارسون بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة (ISPITS) وبالمدرسة الوطنية للصحة العمومية (ENSP).

الحوار الاجتماعي القطاعي للتعليم العالي: اتفاق 20 أكتوبر 2022

تم تتويج هذا الاتفاق بوضع نظامين أساسيين جديدين خاصين بالأساتذة الباحثين بالتعليم العالي والأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا يكرسان الاستحقاق والكفاءة ويقضيان، بالموازاة مع ذلك، بتحسين وضعيتهم المادية من خلال الزيادة في الأجور المخولة لهم.

اتفاق الحوار الاجتماعي المركزي ل 29 أبريل 2024

عملت الحكومة على تنزيل الإجراءات الرامية إلى تحسين دخل موظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكذا أجراء القطاع الخاص. وذلك كما يلي:

✓ **بالنسبة للقطاع العام**

تم إقرار وتنفيذ زيادة شهرية صافية قدرها 1.000 درهم في أجور موظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الذين لم يستفيدوا من مراجعة أجورهم برسم الاتفاقات السابقة، وقد تم توزيع هذه الزيادة على شطرين ابتداء من فاتح يوليوز 2024؛

✓ **بالنسبة لأجراء القطاع الخاص**

تمت الاستفادة من الإجراءين التاليين:

- الزيادة في مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية (SMIG) بنسبة 10% موزعة على شطرين ابتداء من فاتح يناير2025؛
- الزيادة في مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية (SMAG) بنسبة 10% موزعة على شطرين ابتداء من فاتح أبريل 2025.

✓ **إصلاح الضريبة على الدخل**

علاوة على الإجراءات السالفة الذكر والتي تم اتخاذها لفائدة موظفي وأجراء القطاعين العام والخاص، عملت الحكومة على مراجعة الضريبة على الدخل، في إطار قانون المالية لسنة 2025، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2025. ويندرج هذا الإصلاح في إطار تنفيذ الحكومة لالتزامها المنصوص عليه في اتفاق أبريل 2024 المتعلق بالحوار الاجتماعي، وذلك من أجل تحسين دخل الأجراء والعمال والمتقاعدين من خلال تخفيض العبء الضريبي عليهم برسم الضريبة على الدخل. وقد تم تجسيد هذه المراجعة من خلال الإجراءات الأساسية التالية:

- رفع الشطر الأول من الدخل السنوي المعفى من الضريبة على الدخل من 30 ألف إلى 40 ألف درهم، ابتداء من فاتح يناير 2025، مما سيمكن من الإعفاء التام لدخول الأجور التي تقل عن 6.000 درهم شهرياً؛
- مراجعة الأشطر الأخرى بهدف توسيعها وتخفيض أسعار الضريبة المطبقة عليها؛
- تخفيض سعر الضريبة الهامشي من 38% إلى 37%.

وفي ذات السياق، قامت الحكومة برفع مبلغ الخصم السنوي عن الأعباء العائلية من 360 درهم إلى 500 درهم عن كل شخص يعوله الخاضع للضريبة، على أن لا يتجاوز مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية 3.000 درهم سنويا.

✓ **مأسسة حق ممارسة الإضراب**

شكل الظهير الشريف رقم 1.25.34 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 15-97 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، الذي تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7389 بتاريخ 24 مارس 2025، والذي كان ثمرة نقاشات مستفيضة وتوافقات بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل، تحولا جوهريا في مجال تأطير حق الإضراب، وتطورا هاما على مستوى الترسانة القانونية المتعلقة بالشغل بالمغرب. ويهدف القانون المذكور إلى ضمان حق ممارسة الإضراب كمكتسب دستوري مع الحفاظ على التوازن المطلوب بين العمال والمشغلين وكذا المصالح المجتمعية.

المشاريع المهيكلة لإصلاح الإدارة العمومية

الرقمنة: رافعة أساسية لتطوير الإدارة

الرقمنة في المغرب: التزام حكومي راسخ

حرصًا منها على مواكبة التطور المتسارع الذي تشهده التكنولوجيات الحديثة وضمان تموقع المغرب في العصر الرقمي، انخرطت الحكومة في سياسة قوية للتحول الرقمي للمرفق العمومي، حيث أدرجت ورش الرقمنة في صميم أولوياتها، وكثفت من جهودها من أجل تعزيز مكانة المغرب كمركز رقمي وذلك من خلال تعبئة الروافع المتاحة.

ففي مجال الاتصالات، تطمح الحكومة إلى توسيع نطاق تغطية شبكة الجيل الخامس لتشمل 25% من السكان بحلول عام 2026، مع التطلع إلى رفع هذه التغطية إلى 70% في أفق 2030، وسيُوجَّه هذا المجهود الحكومي بشكل أساسي إلى المدن التي ستستضيف الفعاليات المرتبطة بكأس إفريقيا للأمم 2025 لكرة القدم وبكأس العالم لسنة 2030.

كما تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا لتعزيز الاستعانة بمصادر خارجية وذلك بالموازاة مع التزامها بتشجيع الشركات الناشئة، بحيث تهدف الحكومة إلى زيادة عددها إلى 1.000 شركة ناشئة في عام 2026 (مقارنةً بـ 380 شركة في عام 2022)، وتراهن على أن يصل هذا العدد إلى 3.000 شركة ناشئة في عام 2030.

جيتكس إفريقيا *(Gitex Africa)* - النسخة الثالثة -: منصة لتعزيز المكانة الرقمية للمغرب وإفريقيا

استضاف المغرب النسخة الثالثة لمعرض جيتكس إفريقيا في مراكش، من 14 إلى 16 أبريل 2025 والذي يُمثل

واجهة مميزة للترويج للمنتوجات التكنولوجية والابتكار وتعزيز شبكات التواصل في إفريقيا، وكذا منصة لتحفيز المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة المبتكِرة. وقد استقطب جيتكس إفريقيا 1.800 عارض ومقاولة ناشئة و400 مستثمر، وهي دلالة على الإشعاع الذي يتمتع به هذا الحدث.

وقد سلطت النسخة الثالثة من المعرض الضوء على استكشاف التكنولوجيات المتطورة لاسيما منها الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني. كما تطرقت لموضوع التكنولوجيا الخضراء (التكنولوجيا الزراعية، التكنولوجيا في مواجهة آثار التغير المناخي)، إلخ ...

المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي

عملت الحكومة من خلال وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تنظيم مناظرة وطنية حول الذكاء الاصطناعي تحت شعار «استراتيجية فعالة وأخلاقية للذكاء الاصطناعي في خدمة مجتمعنا» وذلك يومي 1 و2 يوليوز 2025 بمقر جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية. وقد سجلت هذه المناظرة مشاركة 130 متدخلا يمثلون 35 دولة إلى جانب انخراط عدد من الفاعلين من القطاعين العام والخاص وكذا مجموعة من الباحثين. وقد ركزت أشغال هذه المناظرة على المحورين التاليين:

- الابتكارات الاستراتيجية على ضوء الطفرات التكنولوجية للذكاء الاصطناعي؛
- الأبعاد الجيوسياسية والتعاون الدولي للذكاء الاصطناعي.

تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

في إطار تنفيذ مقتضيات القانون رقم 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، لاسيما المواد 16 و17 و19 منه، صادقت الحكومة على أربع (4) مراسيم، تم نشرها بالجريدة الرسمية عدد 7194 بتاريخ 11 ماي 2023، تنص على ما يلي:

- تحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما؛
- تحديد لائحة القرارات الإدارية التي تقتضي معالجة الطلبات المتعلقة بها تمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها، لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي؛
- تحديد لائحة القرارات الإدارية الذي يعتبر، بمثابة موافقة، سكوت الإدارة، بعد انصرام الأجل المحدد لمعالجة طلبات الحصول عليها؛
- تحديد لائحة القرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.

وفي هذا الإطار، تم الاتفاق داخل اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على التحيين الدوري للوائح القرارات الإدارية التي تم التطرق إليها بموجب المراسيم المشار إليها أعلاه وذلك بهدف ضمان مواكبتها للتطورات التشريعية والتنظيمية وكذا ضمان الفعالية الضرورية في معالجة طلبات المرتفقين.

الموارد البشرية بالوظيفة العمومية المغربية

تطور حجم الساكنة وأعداد موظفي الدولة المدنيين برسم الفترة 2015-2025

تطور عدد السكان وموظفي الدولة المدنيين

تطور عدد السكان

وفقًا لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، عرف المغرب زيادة في عدد سكانه بنحو ثلاثة ملايين نسمة مقارنة مع نتائج إحصاء سنة 2014، منتقلا بذلك من 33.848.242 نسمة سنة 2014 إلى 36.828.330 نسمة في فاتح سبتمبر 2024، وهو ما يؤشر على معدل نمو إجمالي بلغ 8,8% خلال هذه الفترة ومعدل نمو سنوي قدره 0,85%. ويتمركز هذا النمو الديمغرافي بشكل رئيسي بالوسط الحضري أكثر منه بالوسط القروي، حيث ارتفع عدد السكان بالوسط الحضري بـ 2.677.669 نسمة مقابل 302.419 نسمة بالوسط القروي خلال الفترة ما بين سنتي 2014 و2024.

وتعزى هذه الديناميكية الديموغرافية بالأساس بالوسط الحضري إلى نزوح الساكنة القروية إلى المدن من جهة وارتفاع وتيرة تمدن الوسط القروي من جهة أخرى. وهكذا استضافت المدن المغربية في فاتح شتنبر 2024 نسبة 62,8% من عدد السكان، مقابل 60,3% المسجلة سنة 2014، أي بمعدل نمو سنوي قدره 1,24%، في حين سجلت الساكنة القروية معدل نمو سنوي بلغ 0,22% خلال هذه الفترة.

من جهة أخرى، عرف عدد السكان النشيطين في المغرب ما بين الفصل الثاني من سنتي 2015 و2025 زيادة سنوية قدرت في المتوسط بـ 48.800 (سكان في سن النشاط)، حيث انتقل تعدادهم من 11,97 مليون نسمة

المسجلة سنة 2015 إلى 12,46 مليون نسمة برسم سنة 2025، وهو ما يمثل نسبة نمو بلغت 0,40% كمتوسط سنوي. وقد تم تسجيل هذه الزيادة بالأساس بالوسط الحضري بمعدل سنوي بلغ 2,31%، مقابل تراجع لهذه الفئة بالوسط القروي بمتوسط سنوي ناهز 2,32-%.

تطور عدد موظفي الدولة المدنيين

يتميز سوق الشغل ببلادنا بالمساهمة الوازنة للدولة في إنعاش التشغيل، وذلك من خلال إحداث مناصب مالية بالوظيفة العمومية لسد حاجيات الإدارة من الموارد البشرية الضرورية والرفع من جودة المرافق العمومية والخدمات المقدمة للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

وفي هذا الإطار، بلغ برسم سنة 2025، عدد موظفي الدولة المدنيين 576.062 موظفا، أي بمعدل يقارب 16 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة، وحوالي 46 موظفا مدنيا لكل 1.000 نسمة من السكان النشيطين.

هذا وقد بلغت نسبة تغطية الموظفين المدنيين بالنسبة لمجموع الساكنة من جهة ولمجموع الساكنة النشيطة من جهة أخرى، على التوالي، 1,61% و4,74% كمتوسط خلال الفترة 2015-2025.

انتقل عدد موظفي الدولة المدنيين من 585.503 سنة 2015 إلى 576.062 سنة 2025، مسجلا بذلك انخفاضًا إجماليًا بنسبة 1,61%.

ويرجع هذا الانخفاض الطفيف المسجل في عدد الموظفين المدنيين، منذ 2016، بالأساس إلى التأثير المزدوج لعملية توظيف الأساتذة على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وتزايد أعداد الموظفين المحالين على التقاعد ولاسيما موظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية.

تطور إحداث وحذف المناصب المالية

تعتبر عمليات إحداث وحذف المناصب المالية من المحددات الرئيسية لتطور أعداد موظفي الدولة المدنيين، وتتأثر بعدة عوامل من أبرزها حاجيات المرافق العمومية من الموارد البشرية والإكراهات على مستوى الميزانية العامة.

إحداث المناصب المالية

بلغ عدد المناصب المالية المحدثة، في إطار قانون المالية لسنة 2025 ما مجموعه 28.906 منصبا ماليا، بما في ذلك 500 منصبا يتم توزيعها من طرف رئيس الحكومة على مختلف الوزارات أو المؤسسات، يخصص منها 200 منصبا لتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن خلال توزيع المناصب المالية المحدثة حسب القطاعات برسم سنة 2025، يستنتج أن حوالي 69,3% من إجمالي عدد المناصب المحدثة، كانت من نصيب ثلاثة قطاعات وزارية وهي: الداخلية وإدارة الدفاع الوطني والصحة والحماية الاجتماعية، بحيث أعطيت الأولوية بشكل واضح لدعم القطاعات ذات الطابع الأمني والاجتماعي، لتلبية حاجياتها من الموارد البشرية اللازمة.

بلغ العدد الاجمالي للمناصب المالية المحدثة ما بين سنة 2015 وسنة 2025 ما مجموعه 275.743 منصبا ماليا، دون احتساب 175.000 منصبا تم إحداثها، ابتداء من سنة 2016، من أجل توظيف الأساتذة على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة المذكورة، أعطيت الأولوية، فيما يتعلق بإحداث المناصب المالية، لدعم القطاعات ذات الطابع الاجتماعي والأمني، حيث تم تخصيص حوالي 61,6% من إجمالي عدد المناصب المالية المحدثة لفائدة قطاعات الداخلية والتربية الوطنية والتعليم العالي والصحة.

حذف المناصب المالية

يعتبر التقاعد لبلوغ حد السن القانوني العامل الرئيسي لعملية حذف المناصب المالية، حيث أن 81% من عمليات الحذف تمت على مستوى مختلف القطاعات الوزارية خلال الفترة 2015-2025.

الولوج إلى الوظيفة العمومية

مباريات التوظيف

قامت مختلف القطاعات الوزارية خلال العشرية الأخيرة أي منذ سنة 2015 وإلى نهاية الأسدس الأول من سنة 2025، بالإعلان عن 3.404 مباراة، وذلك لشغل 167 027 منصبا ماليا، أي بمعدل 49 منصبا مفتوحا للتباري لكل مباراة.

المباراة الموحدة الخاصة بتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة

تم تنظيم النسخة الخامسة من هذه المباراة الموحدة في 25 فبراير 2024، خصصت لتوظيف 280 متصرفا من الدرجة الثالثة، و50 متصرفا من الدرجة الثانية، و45 تقنيا من الدرجة الثالثة و25 تقنيا من الدرجة الرابعة، أي ما مجموعه 400 منصب مالي للتوظيف.

وهكذا، ومنذ انطلاق المباريات الموحدة من أجل توظيف الأشخاص في وضعية إعاقة سنة 2018، تم توظيف 1.246 مترشحة ومترشح في وضعية إعاقة بمختلف القطاعات الوزارية، موزعين، حسب الدرجات، على الشكل التالي:

- 160 متصرفا من الدرجة الثانية من بين حاملي شهادة الماستر؛
- 910 متصرفا من الدرجة الثالثة من بين حاملي شهادة الإجازة؛
- 116 تقنيا من الدرجة الثالثة من بين حاملي دبلوم التقني المتخصص؛
- 60 تقنيا من الدرجة الرابعة من بين حاملي دبلوم التقني.

وقد عرفت نسبة نجاح الإناث في هذه المباريات تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 18% سنة 2018 إلى 33% سنة 2024.

تشغيل الخبراء

يتم تشغيل الخبراء بموجب عقود بالإدارات العمومية طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.15.770 الصادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 أغسطس 2016) بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية، وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 6 المكرر من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك لتمكين مختلف القطاعات الوزارية من تلبية حاجياتها من الكفاءات والخبرات في مختلف المجالات، لاسيما في إطار الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلة.

وهكذا، فقد تم نشر 112 إعلانا عن فتح باب الترشيح لتشغيل 155 خبيرا بالإدارات العمومية، وذلك منذ سنة 2018، سنة تطبيق المرسوم المذكور، إلى حدود النصف الأول من سنة 2025.

التعيين في المناصب العليا

يتم التعيين في المناصب العليا طبقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

وفي هذا الإطار، بلغ مجموع التعيينات في المناصب العليا التي أقرها مجلس الحكومة 1.422 تعيينا خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية النصف الأول من سنة 2025.

كما أن مداولات مجلس الحكومة في شأن التعيين في المناصب العليا همت في غالبيتها التعيين في منصب مدير أو ما يماثله بنسبة 79%، يليه منصب عميد الكلية بنسبة 11%.

كما أن تمثيلية العنصر النسوي في هذه المناصب العليا منذ سنة 2015 وإلى غاية النصف الأول من سنة 2025 تبين ما يلي:

- من بين مجموع التعيينات في منصب مفتش عام برسم الفترة الممتدة ما بين 2015 والنصف الأول من 2025، بلغت نسبة العنصر النسوي 21,8%. ومن بين مجموع التعيينات في منصب مدير أو ما يماثله ومنصب كاتب عام المعينين برسم هذه الفترة، بلغت نسبة النساء المعينات في هذه المناصب، على التوالي، 16,6% و15,5%؛
- 84,5% من التعيينات النسائية خلال هذه الفترة تهم منصب مدير أو ما يماثله، متبوعة بمنصب مفتش عام بنسبة 5,5% ثم بمنصبي عميد كلية وكاتب عام بنسب 5% و4,1% على التوالي؛
- يعتبر منصب مدير أو ما يماثله المنصب الأكثر ولوجا بالنسبة للنساء بنسبة 13,1%، يليه كل من منصب مفتش عام وعميد كلية بنسبة متساوية (0,8%) ثم منصب كاتب عام بنسبة 0,6%.

هذا ورغم التحسن المطرد الذي عرفته نسبة ولوج المرأة لشَغل مناصب المسؤولية، فإنها لازالت لا ترقى إلى المستويات المرجوة التي من شأنها إدماج المرأة وإشراكها في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

الوضعية الحالية لأعداد موظفي الدولة المدنيين

من خلال تحليل بنية عدد موظفي الدولة المدنيين، برسم سنة 2025، على مستوى النوع والأنظمة الأساسية وسلالم الأجور والفئات العمرية وكذا على المستويين القطاعي والمجالي، يظهر مدى التباين الحاصل في توزيع الموارد البشرية بالوظيفة العمومية.

توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب القطاعات الوزارية

بلغ، برسم سنة 2025، عدد الموظفين المدنيين بالوظيفة العمومية 576.062 موظفا، يتمركز منهم حوالي 90,1% في سبع قطاعات وزارية، حيث تشغل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار أكثر من 38,3% من العدد الإجمالي لموظفي الدولة المدنيين، تليهما كل من وزارة الداخلية بحصة 29,7%، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية بـ 12,4%، ووزارة الاقتصاد والمالية بـ 4,1%، وإدارة السجون بـ 2,8%، ووزارة العدل بـ 2,7%، في حين تُشغل باقي القطاعات مجتمعة ما يمثل 9,8% من مجموع الموظفين المدنيين.

ويندرج تعزيز الرأسمال البشري، لاسيما على مستوى قطاع التربية الوطنية، في إطار سياسة تحسين العرض المدرسي وإنشاء مدرسة عمومية حديثة تقوم على الإنصاف وتكافؤ الفرص والحكامة الجيدة. وفي هذا السياق أطلقت الحكومة عملية واسعة للتوظيف على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين شملت 175.000 أستاذ منذ الدخول المدرسي 2017/2016.

توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب سلالم الأجور

تكشف بنية توزيع أعداد موظفي الدولة المدنيين حسب سلالم الأجور، عن التوجهات التالية:

- عرفت نسبة التأطير بالوظيفة العمومية تطورا ملحوظا، حيث وصلت إلى 66,9% سنة 2025 مقابل 63,7% سنة 2015. ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى المراجعات المتتالية التي عرفها نظام الترقي بالإضافة إلى عمليات التوظيف المكثف للأطر بأسلاك الوظيفة العمومية في السنوات الأخيرة؛
- تمثل فئتي أعوان التنفيذ المرتبين في سلم الأجور 6 أو ما يماثله وكذا أعوان التمكن المرتبين في سلالم الأجور من 7 إلى 9، على التوالي، نسبة 11,9% و21,2% من مجموع موظفي الدولة المدنيين برسم سنة 2025.

توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب الأنظمة الأساسية

تم تجميع الأنظمة الأساسية المذكورة في ثلاث فئات رئيسية: الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات، والأنظمة الأساسية الخاصة، والأنظمة الخصوصية. ويتوزع عدد موظفي الدولة المدنيين، حسب فئات هذه الأنظمة برسم سنة 2025، على الشكل التالي:

الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات

يشكل الموظفون المنتمون إلى الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات 26,7% من مجموع موظفي الدولة المدنيين، موزعين على الشكل التالي:

- يمثل الممرضون وتقنيو الصحة، نسبة 24,5% من مجموع موظفي الهيئات المشتركة؛
- يشكل المتصرفون 19,2% من مجموع موظفي الهيئات المشتركة؛
- يمثل التقنيون والمحررون 14,8% ؛
- يبلغ عدد المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين 21.536 موظفا، ويشكلون بذلك 14% من مجموع موظفي الهيئات المشتركة؛
- يمثل الأطباء والمهندسون على التوالي 10% و6,9% من مجموع موظفي الهيئات المشتركة

الأنظمة الأساسية الخاصة

بلغ عدد الموظفين الخاضعين للأنظمة الأساسية الخاصة نسبة 68,3% من الموظفين المدنيين، ويتعلق الأمر بموظفي التربية الوطنية والموظفين المنتمين لهيئات الأمن بحوالي 47,9% و31,7% على التوالي من مجموع الموظفين الخاضعين للأنظمة الأساسية الخاصة.

أما باقي الهيئات الخاصة (هيئات الموظفين التابعين لقطاعات العدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والتعليم العالي والتربية الوطنية والاقتصاد والمالية) فتبلغ نسبتها حوالي 24%.

الأنظمة الخصوصية

بالنسبة للأنظمة الخصوصية، والتي تشتمل على هيئات القضاة، وقضاة المحاكم المالية، ومتصرفي وزارة الداخلية، ورجال السلطة، وموظفي مجلس النواب، وموظفي مجلس المستشارين، فيبلغ عدد الموظفين المنتمين إليها 17.808 موظفا، أي ما يعادل 3,1% من مجموع عدد الموظفين المدنيين.

توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب الفئات العمرية

تتميز بنية عدد موظفي الدولة المدنيين حسب الفئات العمرية برسم سنة 2025 بما يلي:

- يمثل الموظفون الشباب دون سن 35 سنة، 23,3% من مجموع موظفي الدولة المدنيين؛

- يشكل موظفو الدولة المدنيون المنتمون إلى الفئات العمرية المتراوحة ما بين 35 و50 سنة 42,7% من العدد الإجمالي للموظفين المدنيين برسم سنة 2025، في حين أن 34% من هؤلاء الموظفين تتجاوز أعمارهم 50 سنة.

الإحالة على التقاعد لبلوغ حد السن القانوني : توقعات برسم الفترة 2025-2029

يُتوقع حسب معطيات الصندوق المغربي للتقاعد، أن يبلغ عدد الموظفين المدنيين الذين سيحالون على التقاعد لبلوغ حد السن القانوني خلال السنوات الخمس القادمة حوالي 68.418 موظفا .

توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب النوع

لقد أقر المغرب عددا من التدابير الضرورية لتعزيز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. وسعيا إلى تحقيق هذه الغاية، اعترف دستور 2011 بهذا المبدأ ونص على إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، كما تم إعطاء الانطلاقة لإنجاز البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز تمكين المرأة والحد من عدم المساواة وتعزيز مشاركتها في كافة مجالات المجتمع.

غير أنه، بالرغم من هذه الإصلاحات الاستراتيجية والجهود المبذولة من طرف الحكومة بدعم من هيئات الأمم المتحدة فإن إدماج المرأة في سوق الشغل وولوجها لمراكز القرار لا يزال يشكل تحديا كبيرا يجب التغلب عليه.

وتتأكد هذه الوضعية من خلال نسبة تمثيلية النساء في الإدارات العمومية، التي بلغت سنة 2025 حوالي35,8% وهي نسبة تبقى ضعيفة مقارنة بنسبة تمثيلية الرجال.

توزيع عدد الموظفين المدنيين حسب الجهات

تولي الحكومة اهتماما بالغا لتنزيل ورش اللاتمركز الإداري من أجل إنجاح الجهوية المتقدمة التي اعتمدها المغرب كإطار مُهيكل لتنفيذ برامج التنمية وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية على المستوى الترابي.

ومن شأن هذا الورش تدعيم إرادة الدولة الرامية إلى نهج نمط جديد من الحكامة الترابية يقوم على النقل التدريجي لبعض الصلاحيات والمهام من الإدارة المركزية إلى المصالح اللاممركزة للدولة.

ويقتضي تنزيل هذا الورش التعبئة الفعلية للموارد البشرية والمادية لفائدة المصالح اللاممركزة للدولة، مع منحها الصلاحيات الضرورية للقيام بمهامها على المستوى الجهوي.

يتبين من خلال التوزيع الترابي الحالي لموظفي الدولة المدنيين حسب الجهات، التفاوت الكبير المسجل بين مختلف جهات المملكة، حيث يتمركز حوالي 70% من الموظفين المدنيين في خمس جهات: جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة فاس-مكناس، وجهة مراكش-آسفي، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، فيما لا تتوفر الجهات السبع الأخرى سوى على حوالي 30% من مجموع هؤلاء الموظفين.

نفقات الموظفين

نظرا لحجم الموارد المالية المرصودة لها، تُشكل نفقات الموظفين مكونا أساسيا في بنية النفقات العمومية، مما يدفع الحكومة إلى إيلائها أهمية بالغة من حيث البرمجة الميزانياتية والترشيد والمراقبة، وذلك في سياق يتسم بتزايد الضغط على الموارد العمومية.

هذا ويعتبر التحكم في تطور هذه النفقات رهانا محوريا بالنسبة للحكومة التي تعمل على تحقيق التوازن بين توفير حاجيات الإدارة من الموارد البشرية اللازمة لضمان الأداء السليم للخدمات العمومية من جهة، وتعزيز الخيارات المُتاحة لإعادة تخصيص وتوجيه الاعتمادات المالية لصالح ميزانية الاستثمار من جهة أخرى.

تطور نفقات الموظفين خلال الفترة 2015-2025

شهدت نفقات الموظفين ارتفاعا إجماليا بنسبة 54,27% خلال الفترة 2015-2025، حيث انتقلت من 116,86 مليار درهم سنة 2015 إلى حوالي 180,27 مليار درهم برسم سنة 2025، وذلك بمعدل ارتفاع سنوي يقدر بـ 4,43% في السنة.

هذا، ويمكن التمييز في السنوات العشر الأخيرة بين مرحلتين:

- **2015-2018:** تم تسجيل بعض الاستقرار النسبي على مستوى تطور نفقات الموظفين، حيث إن المعدل السنوي لارتفاع هذه النفقات لم يتجاوز خلال هذه الفترة نسبة 1,22% سنويا. ويعزى هذا المنحى بالأساس إلى التأثير المزدوج لعملية حذف المناصب المالية نتيجة الإحالة على التقاعد، وكذا التدابير التي اتخذتها الحكومة للتحكم في تطور هذه النفقات؛

- **2018-2025:** شهدت هذه الفترة ارتفاعا مهما لنفقات الموظفين بنسبة 5,84+% كمعدل سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تفعيل الإجراءات المتعلقة بمراجعة الأجور التي تم إقرارها في إطار جولات الحوار الاجتماعي لفائدة موظفي الدولة.

حصة نفقات الموظفين من الناتج الداخلي الخام

بلغ المعدل السنوي لحصة نفقات الموظفين مقارنة بالناتج الداخلي الخام خلال السنوات العشر الأخيرة حوالي 10,67%. كما يمكن التمييز، خلال الفترة 2015-2025، بين ثلاث فترات رئيسية لتطور هذا المؤشر، وهي كالتالي:

- **الفترة 2015-2019:** استقرّت نسبة نفقات الموظفين مقارنة بالناتج الداخلي الخام في حدود معدل سنوي يقارب 10,5%؛

- **الفترة 2020-2022:** سجّل هذا المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا بمعدل سنوي بلغ 11,22%، مع تسجيل ذروة في سنة 2020 بلغت 11,59%. ويُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020، والتي تميزت بانكماش الناتج الداخلي الخام مقارنة بسنة 2019؛

- **الفترة 2023-2025:** رغم المستويات المرتفعة نسبيًا لكل من الناتج الداخلي الخام ونفقات الموظفين التي ميّزت هذه السنوات، فإن منحى هذا المؤشر اتجه نحو الانخفاض، وهو ما يعكس العودة التدريجية إلى المستويات المعتدلة التي سُجّلت في بداية الفترة.

حصة نفقات الموظفين من الميزانية العامة

بلغ المعدل السنوي لحصة نفقات الموظفين من الميزانية العامة برسم الفترة 2015-2025 حوالي 34,52 %، كما بلغت هذه النسبة حوالي 32,38 % برسم سنة 2025.

حصة نفقات الموظفين من ميزانية التسيير

سجلت الاعتمادات المخصصة لنفقات الموظفين استقرارا نسبيا خلال السنوات الأخيرة إذ بلغ معدلها السنوي حوالي 59,39% من ميزانية التسيير.

حصة نفقات الموظفين من الموارد العادية

بلغ المعدل السنوي لنسبة نفقات الموظفين مقارنة بمجموع الموارد العادية 50,61% خلال الفترة 2015-2025. ومن شأن هذا المعدل المرتفع أن يشكل عائقا في إعادة توجيه بعض الهوامش من ميزانية التسيير لفائدة ميزانية الاستثمار.

نفقات موظفي الدولة برسم سنة 2025

توزيع نفقات الموظفين المدنيين حسب القطاعات الوزارية

تتمركز حوالي 88% من نفقات الموظفين المدنيين في سبعة قطاعات أساسية، حيث تحتل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مرتبة الصدارة بنسبة تناهز 37,57%، يليها قطاع الداخلية بحصة تقدر بـ 21,51%. أما بالنسبة لوزارات الصحة والحماية الاجتماعية والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والاقتصاد والمالية والعدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فتبلغ هذه النسبة على التوالي 12,52% و7,72% و3,76% و2,72% و2,48%. ويخصص لفائدة باقي الإدارات ما يقرب من 11,72% من هذه النفقات.

ويُعزى تمركز نفقات وعدد الموظفين المدنيين في بعض الإدارات (التربية الوطنية، والداخلية، والصحة والحماية الاجتماعية...) بالأساس إلى طبيعة وحساسية المهام المنوطة بهذه القطاعات.

توزيع نفقات الموظفين المدنيين حسب الجهات

تتوزع نفقات موظفي الدولة المدنيين حسب الجهات على الشكل التالي:

- تمركز حوالي 78,47% من نفقات الموظفين بست جهات: الرباط-سلا-القنيطرة، الدار البيضاء-سطات، فاس-مكناس، مراكش-آسفي، طنجة-تطوان-الحسيمة وسوس-ماسة؛

- تمركز ما يناهز 23,48% من نفقات الموظفين بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، ويرجع هذا بالأساس إلى تمركز جل القطاعات الوزارية بمدينة الرباط.

مستويات الأجور بالوظيفة العمومية برسم سنة 2025

المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية

انتقل المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية، خلال العشر سنوات الأخيرة، نتيجة عمليات الترقي السنوية للموظفين وكذا الزيادات في الأجور التي أقرتها الحكومة لفائدة موظفي الدولة في إطار اتفاقات الحوار الاجتماعي، من 7.381 درهما برسم سنة 2015

إلى 10.600 درهما برسم سنة 2025، مسجلا بذلك تحسنا إجماليا بلغت نسبته 43,6% خلال هذه الفترة، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 3,7%.

المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية حسب سلالم الأجور

بلغ المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية حسب سلالم الأجور برسم سنة 2025:

- **بالنسبة للموظفين المرتبين في سلم الأجور 6 وما يماثله:** 5.925 درهما؛
- **بالنسبة للموظفين المرتبين في سلالم الأجور من 7 إلى 9:** 7.238 درهما؛
- **بالنسبة للموظفين المنتمين إلى فئة الأطر (السلم 10 فما فوق):** 12.484 درهما.

توزيع موظفي الدولة المدنيين حسب شرائح الأجور

يستخلص من توزيع عدد الموظفين حسب شرائح الأجور برسم سنة 2025 ما يلي:

- حوالي 10% من موظفي الدولة المدنيين يتقاضون أجرة شهرية صافية تتراوح ما بين 4.500 درهم (الحد الأدنى للأجور) و6.000 درهم؛
- حوالي 38,44% من مجموع الموظفين المدنيين يتقاضون أجرة شهرية صافية تقل عن أو تساوي 8.000 درهم؛
- ما يقرب من 71,34% من موظفي الدولة المدنيين يتقاضون أجرة شهرية صافية تتراوح ما بين 6.000 درهم و14.000 درهم؛
- حوالي 4,80% من موظفي الدولة المدنيين يتقاضون أجورا صافية شهرية تفوق 20.000 درهم.

الحد الأدنى للأجور

شهد الحد الأدنى للأجور بالوظيفة العمومية، خلال السنوات الأخيرة، مراجعات مهمة على إثر القرارات التي تم اتخاذها من طرف الحكومة في مختلف جولات الحوار الاجتماعي، حيث ارتفع من 3.000 درهم سنة 2015 إلى 3.258 درهما سنة 2020 ليصل إلى 3.500 درهم سنة 2023 و4.000 درهم سنة 2024 و4.500 درهم سنة 2025.

حصيلة تنفيذ نفقات الموظفين

حصيلة تنفيذ نفقات الموظفين برسم سنة 2024

بلغت نفقات موظفي الدولة التي تم صرفها خلال سنة 2024 حوالي 164,631 مليار درهم (139,080مليار درهم مؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين و25,543 مليار درهم تم صرفها من طرف باقي المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة)، مقابل 151,765 مليار درهم سنة 2023، وذلك بنسبة إنجاز قدرها 98,43% من توقعات قانون المالية للسنة المالية 2024.

المصدر : مديرية الميزانية

تقرير حول المقاصة: تعزيز سياسة الدعم للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين

خصص قانون مالية 2026 غلاف مالي قدره 13.8 مليار درهم للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ودعم أسعار المواد الأساسية (غاز البوتان والسكر والدقيق والقمح اللين) رغم التقلبات التي سجلتها أسعارها في الأسواق الدولية خلال سنة 2024 وبداية 2025.

في سياق دولي يتسم بتزايد عدم اليقين الجيوسياسي، وإمكانية إعادة تشكيل التجارة الخارجية استجابة للتغيرات في التعريفات الجمركية الدولية، اتسمت الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية والطاقية بدرجة عالية من عدم الاستقرار خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025.

ونتيجة لذلك، تذبذب سعر خام برنت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 في نطاق واسع بين 60,2 دولارًا للبرميل و82,03 دولارًا للبرميل، بمتوسط 71 دولارًا للبرميل، أي بانخفاض بنسبة 15% على أساس سنوي. أما بالنسبة لغاز البوتان، فقد تقلب سعره وفقًا للصيغة المغربية خلال نفس الفترة بين 455 دولارًا للطن كحد أدنى و675 دولارًا للطن كحد أقصى، بمتوسط 536 دولارًا للطن، وهو ما يعادل تقريبًا نفس المستوى المسجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

ويعزى هذا التقلب الشديد إلى سوق المنتجات النفطية الذي يتسم، في سنة 2025، بأساسيات متناقضة. ففي مقابل المخاوف التي تغذي ارتفاع الأسعار، والمتعلقة بتأثير التوترات الجيوسياسية وتغيير التعريفات الجمركية على الجوانب اللوجستية والإمدادات، تظهر إشارات تنازلية تتمثل في زيادة حجم الإنتاج من قبل أوبك+ واحتمال تباطؤ الطلب العالمي.

وبالنسبة للمنتجات النفطية السائلة، فقد سجلت أسعارها خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 انخفاضاً سنوياً بنسبة 13% بالنسبة للغازوال و16% بالنسبة للبنزين، ليستقر معدل أسعارهما عند 691 دولاراً للطن و735 دولاراً للطن على التوالي.

أما بخصوص الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية المدعمة، فقد أظهرت سلوكيات متباينة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، إذ ظل سعر القمح اللين من أصل فرنسي مستقراً تقريباً مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية عند 238 دولاراً للطن، مدعوماً بآفاق إنتاج عالمي جيد للقمح اللين خلال سنة 2025. وفي المقابل، تراجع سعر السكر الخام بنسبة 13% ليسجل معدل 421 دولاراً للطن، وذلك نتيجة أساساً لتحسن الإنتاج في كل من البرازيل وتايلاند خلال سنة 2025.

وفي ظل سوق دولي للمنتجات المدعمة يتسم بعدم الاستقرار والاضطراب من جهة، وظروف الجفاف التي عرفها الموسم الفلاحي 2025/2024 على المستوى الوطني والتي أثرت بشكل كبير على مستويات الإنتاج المحلي من السكر والقمح اللين من جهة أخرى، وحرصاً على ضمان تموين منتظم للبلاد بالمواد الأساسية والحفاظ على استقرار أسعارها الداخلية، واصلت الحكومة خلال سنة 2025 اتخاذ عدة تدابير لدعم القدرة الشرائية للمواطنين.

بخصوص قنينة غاز البوتان من سعة 12 كلغ، فقد بلغت قيمة الدعم الممنوح من طرف الدولة في المتوسط 53,47 درهماً خلال الفترة يناير- غشت 2025، مسجلة انخفاضاً نسبته 14% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وبالتالي، فقد بلغت كلفة المقاصة الخاصة بالغاز البوتان خلال الفترة نفسها حوالي 8,5 مليارات درهم، بانخفاض يقارب 17% على أساس سنوي.

فيما يتعلق بالسكر، وبناءً على منحة جزافية حددتها الدولة في 3,64 دراهم للكيلوغرام، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر للفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 ما يناهز 3,05 مليار درهم، بزيادة تقارب 0,8% على أساس سنوي.

وفيما يخص السكر الخام، ومن أجل سد العجز المتزايد في الإنتاج الوطني من السكر الأبيض الناجم عن ظروف الجفاف، وكذا ضمان استقرار سعر السكر في السوق المحلية، منحت الدولة دعماً إضافياً متوسطاً مرجحاً للاستيراد بلغ 0,58 درهم للكيلوغرام خلال الفترة

الممتدة من يناير إلى غشت 2025، بانخفاض نسبته 73% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وبذلك، بلغت كلفة استيراد السكر الخام خلال الفترة المذكورة 356 مليون درهم، أي بتراجع قدره 74% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

وبناءً عليه، فإن الكلفة الإجمالية لدعم السكر (المكرر والخام) قد بلغت 3,413 مليارات درهم، مسجلة انخفاضاً نسبته 23% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

وفيما يتعلق بالدقيق الوطني من القمح اللين، فقد بلغ مجموع الدعم المخصص له حوالي 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، شاملاً التدابير المتخذة لتثمين الإنتاج المحلي من القمح اللين، وخاصة تحمل تكاليف التخزين.

بالنسبة للقمح اللين، وبالنظر إلى العجز المسجل في الإنتاج الوطني من هذا المنتوج خلال الموسم الفلاحي 2025/2024 بسبب آثار الجفاف، واستمرار تجاوز كلفة استيراده لسعره المرجعي، فقد استمرت الدولة، إلى جانب تعليق الرسوم الجمركية على استيراده خلال سنة 2025، في منح دعم موجه لاستيراد هذا النوع من القمح، وذلك بهدف تأمين تموين السوق الوطنية بهذه المادة وضمان استقرار سعر الخبز في 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

وفي هذا الصدد، سجلت المنحة الجزافية الممنوحة من طرف الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة يناير-غشت 2025 معدل 6,33 دراهم للقنطار، مقابل 13,17 درهماً للقنطار خلال نفس الفترة من 2024، أي بانخفاض نسبته 51%. ونتيجة لذلك، بلغت كلفة دعم استيراد القمح اللين 257 مليون درهم إلى نهاية غشت 2025، أي بتراجع نسبته 65% مقارنة بنفس الفترة من 2024.

وبالتالي، فإن الكلفة الإجمالية المرتبطة بدعم القمح المستورد والدقيق الوطني من القمح اللين قد بلغت حوالي 1,137 مليار درهم خلال الفترة نفسها، مسجلة انخفاضاً نسبته 29% على أساس سنوي.

كما تواصل الدولة دعم أسعار استهلاك بعض المواد الغذائية لفائدة سكان الأقاليم الجنوبية بمبلغ يناهز 88 مليون درهم برسم الفترة يناير-غشت 2025.

علاوة على ذلك، ستستمر الدولة في دعم أسعار الغاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين، من خلال برمجة غلاف مالي قدره 13,770 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2026.

تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

فيما يتعلق **بسوق النفط**، بلغ الطلب العالمي على النفط حوالي 103 مليون برميل في اليوم في سنة 2024، بارتفاع معتدل مدفوع بالاقتصادات غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وخلال سنة 2025، بلغ العرض 78,34 مليون برميل يومياً بالنسبة للنفط الخام و105,36 مليون برميل يومياً لجميع السوائل، مقابل 76,59 و103,08 مليون برميل يومياً على التوالي في سنة 2024، بفضل رفع جزئي لتخفيضات أوبك+ وارتفاع الإنتاج الأمريكي والأمريكي الجنوبي. وتتعافى المخزونات العالمية، لتكسب 6,5 مليون برميل في الربع الأول ثم 1,5 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني من سنة 2025، مما يعكس فائضًا في العرض.

على صعيد الأسعار، انخفض سعر خام برنت من 79 دولارًا للبرميل في يناير 2025 إلى 64 دولارًا للبرميل في ماي، قبل أن يرتفع إلى حوالي 71 دولارًا للبرميل في الصيف. يستقر سعر الغازوال الأوروبي عند 692 دولارًا للطن والبنزين عند 734 دولارًا للطن في نهاية يوليوز، في ظل ضعف الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإعادة تشكيل التدفقات التجارية، التي تميزت بارتفاع الصادرات الأمريكية وإعادة توزيع النفط الخام الروسي إلى آسيا.

ولا يزال **سوق الغاز المسال (GPL) العالمي** خاضعاً لهيمنة العرض الأمريكي والطلب الآسيوي، مع توترات صينية أمريكية تعيد توجيه التدفقات نحو الهند وجنوب شرق آسيا، مع تعزيز القدرة التنافسية الأوروبية.

بلغ الطلب العالمي 364 مليون طن في عام 2024 (1,96%+ مقارنة بسنة 2023)، مدفوعًا بشكل رئيسي بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (48% من الطلب العالمي)، في حين تراجع الطلب في أمريكا الشمالية والبحر الأبيض المتوسط بنسبة (28,8%-) و(6,2%-) على التوالي. ويدعم النمو كل من الشرق الأوسط (16,2%+) وشمال غرب أوروبا (14,7%+).

بلغ العرض العالمي 368 مليون طن في سنة 2024، بزيادة 3,08% عن السنة الماضية، حيث استحوذت الولايات المتحدة على ما يقرب من 111 مليون طن (57% من النمو العالمي)، وآسيا على 2,9 مليون طن، والخليج على 1,6 مليون طن. أدت التعديلات المتعلقة بحصص أوبك+ والصيانة إلى تقييد بعض التدفقات، في حين أدت إعادة توزيع الصادرات الأمريكية إلى زيادة بنسبة 7,9% في الشحنات اعتبارًا من أبريل 2025.

تراوحت أسعار غاز البوتان بين 455 دولارًا/طن و675 دولارًا/طن وفقًا للصيغة المغربية، بمتوسط سعر قدره 536 دولارًا/طن في الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025.

ويعتمد **السوق العالمي للسكر** على قصب السكر (80% من الإنتاج) والشمندر السكري، اللذين يتم استخدامهما في الغذاء وإنتاج الإيثانول. بالنسبة لموسم 2025/2024، يقدر الإنتاج العالمي بـ 175,2 مليون طن، بانخفاض 3% عن موسم 2024/2023. ويبلغ الاستهلاك العالمي 180,1 مليون طن، مما أدى إلى عجز قدره 4,9 مليون طن، وهو الأكبر منذ 9 سنوات. وتبلغ التجارة العالمية 63,3 مليون طن من الصادرات و63,1 مليون طن من الواردات، أي حوالي 36% من الإنتاج العالمي. في الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، وتراوح سعر السكر الخام بين 367 و505 دولار للطن، بمتوسط 421 دولارًا، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 13% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2024.

ومن المتوقع أن يصل إنتاج **السوق العالمية للحبوب** إلى 2.860,1 مليون طن في موسم 2025/2024، حيث يبلغ إنتاج القمح 796 مليون طن، والحبوب الثانوية 1.558,8 مليون طن، والأرز 551,5 مليون طن.

في الوقت نفسه، بلغ الاستهلاك العالمي 2.878 مليون طن، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 1% مقارنة بالموسم السابق. أما المخزونات العالمية، فبلغت 869,5 مليون طن، وهو ما يعادل نسبة مخزون / استهلاك تبلغ 30,2%.

فيما يتعلق بالمبادلات التجارية، بلغ حجم التجارة العالمية في الحبوب 481,2 مليون طن، منها 192,4 مليون طن من القمح، مما يشير إلى انخفاض طفيف مقارنة بالفترة السابقة.

أما بالنسبة للأسعار، فبلغ متوسط سعر القمح اللين الفرنسي 235 دولارًا للطن في سنة 2024، وارتفع قليلاً إلى 238 دولارًا للطن بين يناير وغشت 2025، بعد أن تراوح بين 291 و367 دولارًا بين عامي 2021 و2022، مما يوضح تقلب الأسواق في السنوات الأخيرة.

دعم غاز البوتان

بلغ متوسط الدعم السنوي المخصص لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام 61 درهمًا في عام 2024، بانخفاض قدره 8 دراهم مقارنة بسنة 2023. ولا يزال مستوى هذا الدعم مرتفعًا، حيث يمثل أكثر من 55% من سعر البيع للمستهلكين، مما يدل على استمرار الدولة في بذل جهود مالية كبيرة لدعم غاز البوتان.

الدعم الأحادي السنوي المتوسط لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بالدرهم

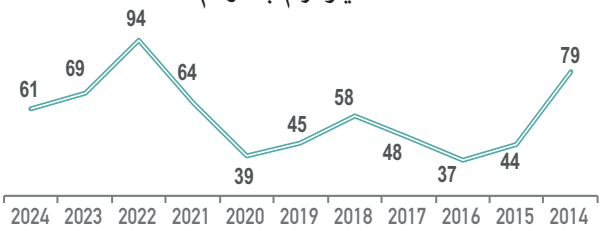

في الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، تراوح الدعم المقدم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام مساراً تنازلياً بشكل عام، حيث انخفض من 64 درهماً في يناير إلى 42 درهماً في يوليوز، مع بلوغه أعلى مستوى عند 70 درهماً في شهر فبراير. وبلغ المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى حوالي 53,47 درهمًا، وهو انخفاض ملحوظ بنحو 14% مقارنة بالمتوسط في نفس الفترة من عام 2024 (62,2 درهمًا).

ويأتي هذا التراجع في سياق انخفاض نسبي في الأسعار الدولية لغاز البوتان، الذي تفاقم بفعل تراجع سعر الصرف وبدء إصلاح قطاع الغاز البوتان من خلال خفض الدعم المقدم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بمقدار 10 دراهم اعتبارًا من 20 مايو 2024. وقد تم الوصول إلى أدنى مستوى اعتبارًا من يونيو، حيث استقر الدعم عند 42 درهمًا.

تطور الدعم الشهري لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بالدرهم

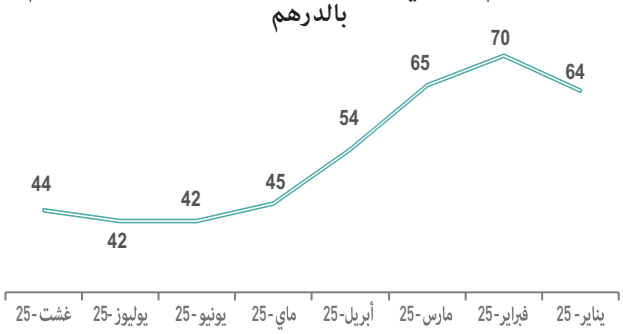

انخفضت تكلفة دعم غاز البوتان بنسبة 10% خلال سنة 2024، لتنتقل من 16,7 مليار درهم سنة 2023 إلى 15 مليار درهم سنة 2024. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى خفض الدعم العمومي عقب الزيادة في سعر بيع قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام الموجهة للمستهلكين ابتداءً من 20 ماي 2024، إضافة إلى النمو المعتدل في الاستهلاك وإعادة التكييف الجزئي لأسعار البيع للعموم، فضلاً عن تراجع قيمة الدرهم بنسبة 1,87% مقابل الدولار الأمريكي، وذلك رغم الارتفاع الطفيف في السعر الدولي لغاز البوتان (CIF) بنسبة 2,5% أي ما يعادل 13+ دولاراً للطن.

ومنذ سنة 2012، خصصت الدولة المغربية مبلغاً إجمالياً قدره 167,2 مليار درهم لدعم غاز البوتان، وهي سياسة تُثقل كاهل المالية العمومية. وتمثل حصة هذا الدعم أزيد من 4% من مجموع النفقات العمومية، وهو من أعلى المستويات المسجلة عالمياً، وأعلى بكثير من المستويات المعمول بها في بعض الدول التي تدعم غاز البوتان، مثل الهند ومصر وإندونيسيا وتونس (ما بين 0,20% و3%).

التطور السنوي لتكلفة غاز البوتان (مليار درهم)

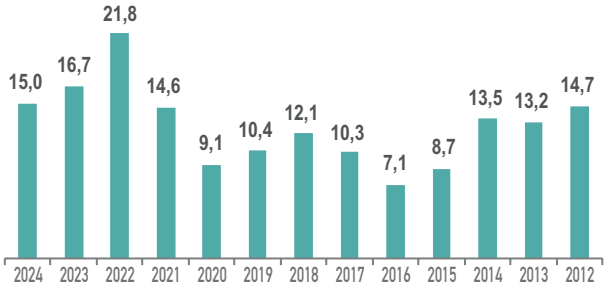

دعم السكر

ظل الاستهلاك الوطني للسكر الأبيض في المغرب مستقراً عموماً خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 و2024، حيث تراوح حول 1,2 مليون طن، مع اتجاه طفيف نحو الارتفاع خلال هذه المدة.

وقد تم تسجيل انخفاض ملحوظ خلال سنة 2020، حيث بلغ الاستهلاك 1.141 ألف طن، وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى فرض قيود على التنقل وإغلاق المقاهي والمطاعم والفنادق مؤقتاً، فضلاً عن تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ابتداءً من سنة 2021، عاد الاستهلاك إلى مستواه المسجل قبل الأزمة، حيث بلغ 1.197 ألف طن، ليستمر بعد ذلك في الارتفاع التدريجي مسجلاً 1.202 ألف طن سنة 2022، و1.209 ألف طن سنة 2023، ليبلغ ذروته عند 1.240 ألف طن سنة 2024.

التطور السنوي لاستهلاك السكر الأبيض الوطني (ألف طن)

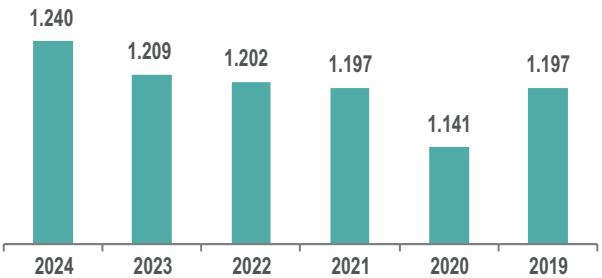

شهد الإنتاج الوطني من السكر في المغرب انخفاضاً حاداً خلال الفترة ما بين 2019 و2024، منتقلاً من 600 ألف طن إلى 191 ألف طن، أي بتراجع يقارب 68%، ويُعزى ذلك أساساً إلى تعاقب موجات الجفاف وندرة الموارد المائية.

وقد تطور الإنتاج السنوي من 600 ألف طن سنة 2019 إلى 500 ألف طن سنة 2020، ثم إلى 388 ألف طن سنة 2021، و321 ألف طن سنة 2022، و224 ألف طن سنة 2023، ليبلغ 191 ألف طن سنة 2024.

ويُقدّر متوسط الإنتاج خلال هذه الفترة بنحو 371 ألف طن، مما يعكس اعتماداً متزايداً على الواردات.

كما يُسجَّل انتعاش نسبي خلال سنة 2025، حيث يُتوقّع أن يبلغ الإنتاج حوالي 280 ألف طن، وذلك بفضل توسيع المساحات المزروعة رغم استمرار الظروف المناخية غير المواتية.

تطور الإنتاج الوطني من السكر (ألف طن)

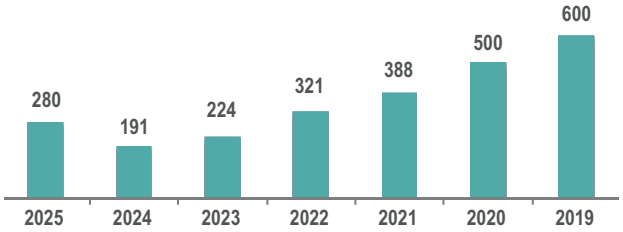

ونتيجة لذلك، تراجع معدل تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي من 50% سنة 2019 إلى 23% سنة 2025.

نسبة تغطية الاستهلاك من خلال الإنتاج الوطني (%)

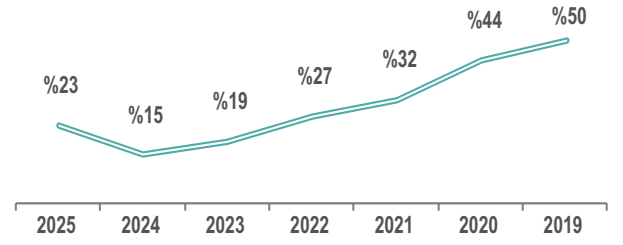

ارتفعت تكلفة دعم استهلاك السكر من متوسط 3,4 مليارات درهم قبل سنة 2023 إلى حوالي 4,4 مليارات درهم خلال سنة 2024، وذلك بعد مراجعة الزيادة في المنحة الجزافية المخصصة لاستهلاك السكر بنسبة 27%، المطبقة ابتداءً من 14 أبريل 2023.

وتأتي هذه المراجعة في إطار إعادة تقييم أسعار المحاصيل السكرية بهدف تشجيع الإنتاج الوطني من السكر الأبيض.

تطور نفقات دعم مادة السكر عند الاستهلاك (مليار درهم)

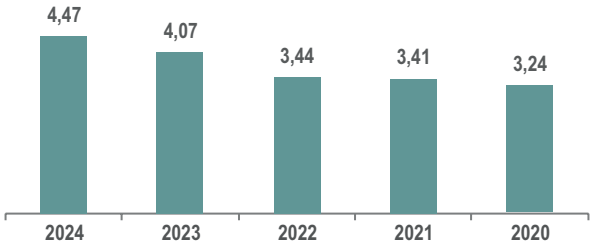

عرف الغلاف المالي المخصص لتسوية ملفات الاستيراد ارتفاعاً ملحوظاً، منتقلاً من 1,27 مليار درهم سنة 2022 إلى 2,52 مليار درهم سنة 2023، قبل أن يستقر عند 1,77 مليار درهم سنة 2024.

نفقات دعم مادة السكر عند الاستيراد (مليون درهم)

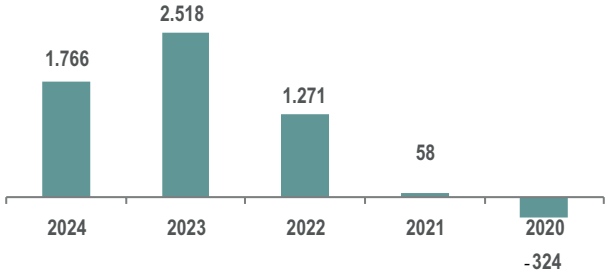

دعم القمح اللين والدقيق الوطني من القمح اللين

يقدَّر الإنتاج الوطني من الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2025/2024 بحوالي 43 مليون قنطار، موزعة على 22 مليون قنطار من القمح اللين، و11 مليون قنطار من القمح الصلب، و10 ملايين قنطار من الشعير، وذلك وفقاً لمعطيات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

ويُجسّد هذا الأداء ارتفاعاً هاماً بنسبة 38% مقارنةً بالموسم الفلاحي 2024/2023، الذي تأثر بشدة بفعل الجفاف المتواصل، مما أسفر عن محصول لا يتجاوز 31,2 مليون قنطار.

الإنتاج الوطني للحبوب (مليون قنطار)

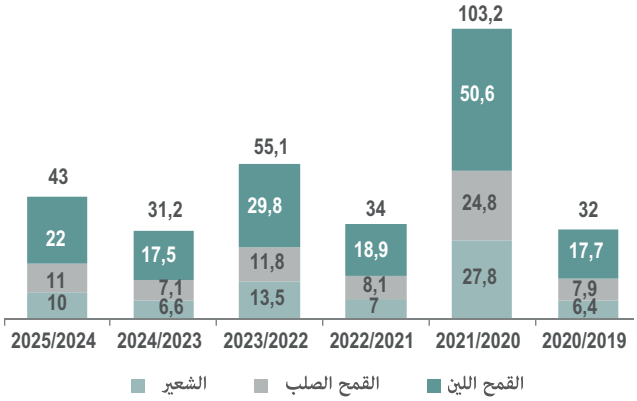

بلغت الكمية المجمعة من القمح اللين خلال الموسم الفلاحي 2025/2024 حوالي 1,44 مليون قنطار، مقابل 1,79 مليون قنطار خلال الموسم السابق، و16,7 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2021/2020 الذي تميّز بمحصول جيد.

الانتاج الوطني و تجميع القمح اللين (مليون قنطار)

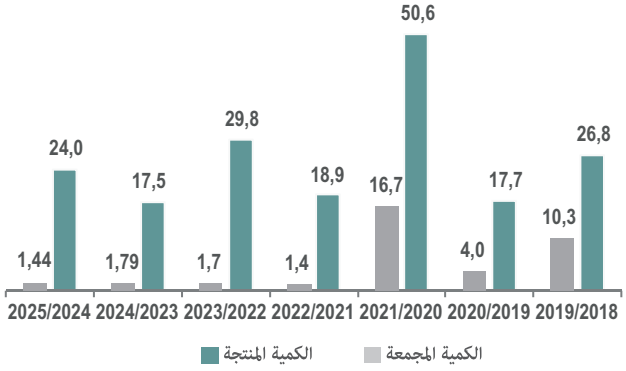

بلغت تعويضات القمح اللين المحلي والدقيق الوطني للقمح اللين حوالي 1.290 مليون درهم مع نهاية سنة 2024، مقابل 1.344 مليون درهم سنة 2023، أي بانخفاض قدره 4%.

وتشمل هذه النفقات أساساً الدعم الموجه إلى المطاحن الصناعية، وتكلفة نقل الدقيق المدعَّم، إضافةً إلى منح التخزين والتجميع والمناقصات، وذلك من أجل ضمان انتظام التموين واستقرار السوق الداخلية.

وتتوزع هذه النفقات بين:

تعويض حصة الدقيق الوطني للقمح اللين (FNBT): بلغ 986 مليون درهم برسم السنة المالية 2024.

تكاليف النقل: تواصل الدولة تحمّل تكاليف نقل الدقيق المدعَّم من المطاحن الصناعية إلى المراكز المستفيدة بمبلغ 230 مليون درهم سنة 2024.

منحة التخزين: تُطبَّق منحة تخزين محددة في 2,50 درهم لكل فترة 15 يوماً من تخزين القمح اللين المنتج محلياً، لفائدة المؤسسات المخوَّلة والحاصلة على ترخيص صحي من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA)، وتُقدَّر هذه المنحة بـ 6 ملايين درهم سنة 2024.

صفقات تزويد المطاحن الصناعية بالقمح اللين المخصص لإنتاج الدقيق الوطني (FNBT): بلغت تكلفتها 68 مليون درهم خلال سنة 2024.

نفقات دعم القمح اللين و الدقيق الوطني للقمح اللين (مليون درهم)

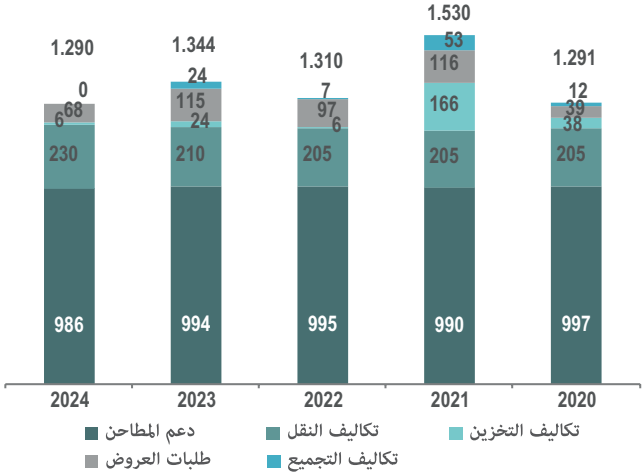

التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2025

في إطار التزام الدولة الراسخ بمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تثبيت الأسعار الداخلية للمواد الأساسية للاستهلاك، وذلك على الرغم من تقلب أسعارها في الأسواق الدولية.

غاز البوتان : بلغت المنحة التي تخصصها الدولة لدعم سعر استهلاك قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراماً معدل 53,47 درهماً خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، مسجّلة انخفاضاً بنسبة 14% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة السابقة. وبالتالي، بلغت تكلفة دعم غاز البوتان خلال الفترة المذكورة حوالي 8,5 مليارات درهم، أي بتراجع يناهز 17% على أساس سنوي.

السكر المكرر : على أساس منحة جزافية تمنحها الدولة لاستهلاك السكر بقيمة 3,64 درهم للكيلوغرام، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، حوالي 3,05 مليارات درهم، مسجّلة ارتفاعاً بنسبة تقارب 0,8% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة السابقة.

السكر الخام : من أجل سد العجز المتزايد في الإنتاج الوطني من السكر الأبيض نتيجة الظروف المناخية الجافة، وفي سياق دولي يتسم بارتفاع ملحوظ في أسعار السكر الخام، منحت الدولة منحة إضافية متوسطة مرجَّحة لاستيراد السكر الخام بلغت 0,58 درهم للكيلوغرام، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، أي بانخفاض نسبته 73% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة الماضية.

وبناءً على ذلك، بلغت تكلفة دعم استيراد السكر الخام خلال الفترة المذكورة 356 مليون درهم، مسجّلة تراجعاً بنسبة 74% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة السابقة.

القمح اللين المستورد : نظراً لعجز الإنتاج الوطني من هذا المنتج خلال الموسم الفلاحي 2025/2024، نتيجة تداعيات الجفاف واستمرار تجاوز سعر التكلفة عند الاستيراد للسعر المستهدف، فقد واصلت الدولة، إلى جانب تعليق الرسوم الجمركية على الواردات طيلة سنة 2025، منح منحة دعم لاستيراد القمح اللين، وذلك بهدف تأمين تموين السوق الوطنية بهذه المادة وتثبيت سعر الخبز عند 1,20 درهم وسعر الدقيق. وبناءً على ذلك، بلغت المنحة الجزافية التي تمنحها الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 معدلاً متوسطاً قدره 6,33 درهماً للقنطار، مقابل 13,17 درهماً للقنطار خلال الفترة نفسها من سنة 2024، أي بانخفاض نسبته 51%.

وفي هذا الإطار، بلغ الدعم الموجه لاستيراد القمح اللين حوالي 257 مليون درهم مع نهاية غشت 2025، مسجلاً تراجعاً بنسبة 65% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة السابقة.

الدقيق الوطني من القمح اللين: بلغت تكلفة دعم حصة الدقيق الوطني للقمح اللين، البالغة 6,26 ملايين قنطار، حوالي 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، وتشمل هذه النفقات الإجراءات المتخذة لتثمين الإنتاج المحلي من القمح اللين، ولا سيما تحمّل تكاليف التخزين والمخازن.

إمداد الأقاليم الجنوبية (APS): تواصل الدولة دعم أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية لفائدة ساكنة الأقاليم الجنوبية، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 88 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025.

الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية 2026

ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، من خلال تخصيص غلاف مالي قدره 13,770 مليار درهم في إطار قانون المالية لسنة 2026.

المصدر : مديرية الميزانية

مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة: دعم تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي

تعد ميزانية التكاليف المشتركة أداة مهمة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية، وكذا لتفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة. وهكذا يبلغ حجم اعتمادات فصلي التسيير والاستثمار للتكاليف المشتركة المتوقعة لسنة 2026، 45.453 مليون درهم و44.082 مليون درهم على التوالي.

تسلط المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة المصاحبة لقانون المالية لسنة 2026، الضوء على أهمية ميزانية التكاليف المشتركة بوصفها أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية، وكذا تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة.

ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة: أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

تغطي اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة، بالأساس، نفقات ذات طابع اجتماعي كتكاليف المقاصة، بما في ذلك الإجراءات المواكبة والدعم المتعلقة بقطاع النقل الطرقي، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد التي يدبرها الصندوق المغربي للتقاعد وكذا بالمساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل لسنة 2024، ما قدره 44.047,38 مليون درهم، أخذا بعين الاعتبار الاعتمادات الإضافية.

ووصلت الاعتمادات الملتزم بها برسم الفصل المذكور عند نهاية سنة 2024، إلى ما مجموعه 43.478 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 98,71%.

بالنسبة لسنة 2025، تبلغ الاعتمادات المسجلة في فصل التسيير للتكاليف المشتركة، ما قدره 50.709 مليون درهم، مع احتساب الاعتمادات الإضافية.

وقد وصلت الاعتمادات الملتزم بها برسم الفصل المذكور إلى غاية فاتح سبتمبر 2025، إلى ما قدره 34.641,75 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 68,32%.

ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة: أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة

تخصص الاعتمادات المسجلة بفصل الاستثمار للتكاليف المشتركة لتحمل التحويلات لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى تسديد مساهمات وزارة الاقتصاد والمالية برسم إنجاز عدة مشاريع مهيكلة ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

وقد استقرت اعتمادات فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة المبرمجة لسنة 2024، في ما قدره 49.818,33 مليون درهم، أخذا بعين الاعتبار الاعتمادات الإضافية.

وبلغت الاعتمادات الملتزم بها إلى غاية متم السنة المالية 2024، من مجموع الاعتمادات المسجلة بهذا الفصل، ما قدره 46.953,52 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تناهز 94%.

فيما يتعلق بسنة 2025، تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، ما قدره 60.596,50 مليون درهم، مع احتساب الاعتمادات الإضافية.

وقد وصلت الاعتمادات الملتزم بها في إطار هذا الفصل، إلى غاية فاتح سبتمبر 2025، إلى ما قدره 34.024,48 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـحوالي 56,15%.

توقعات ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2026

يبلغ حجم الاعتمادات المتوقعة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2026 برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، على التوالي، 45.453 مليون درهم و44.082 مليون درهم.

المصدر : مديرية الميزانية

تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار: تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار ودعم القطاع الفلاحي

تمت تعبئة ما يناهز 21.436 هكتارا من الرصيد العقاري للدولة، برسم الأسدس الأول من سنة 2025، لفائدة الاستثمار والقطاع الفلاحي، مع استثمار بقيمة 28.044 مليون درهم وخلق 9.900 منصب شغل.

تعبئة العقار لدعم القطاعات الإنتاجية

معطيات عامة

خلال الأسدس الأول من سنة 2025، تمت تعبئة ما يناهز 20.771 هكتارا لفائدة مختلف الأنشطة القطاعية من أجل إنجاز 148 مشروعا بمبلغ استثماري يقدر بـ 27.948 مليون درهم وإحداث 9.514 منصب شغل.

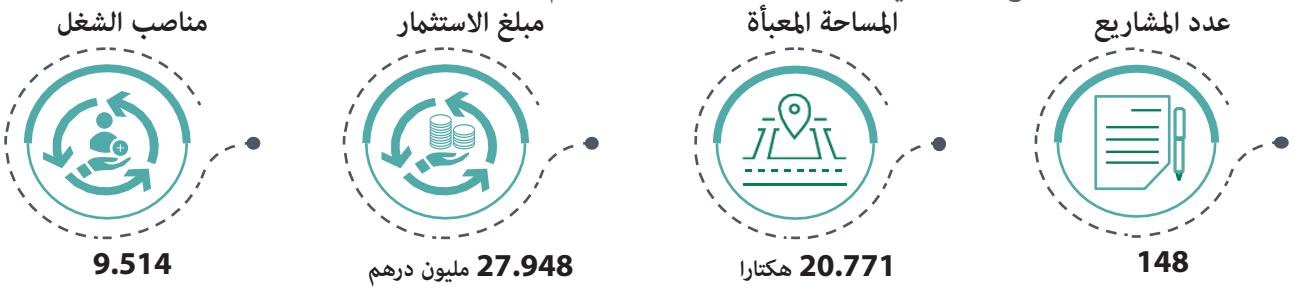

التوزيع حسب الأنظمة

خلال الأسدس الأول من سنة 2025، أكثر من 87,15٪ من المشاريع الاستثمارية تمت المصادقة عليها في إطار التدبير اللامتمركز للاستثمار، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 26.633 مليون درهم والذي سيمكن من إحداث 9.494 منصب شغل.

النظام	عدد المشاريع	المساحة المعبأة	الاستثمار المرتقب (بالدرهم)	مناصب الشغل المتوخاة
التدبير اللامتمركز للاستثمار	141	18.102 هـ 12 آر 55 س	26 633 524 141	9 494
النظام التعاقدي	1	32 هـ 00 آر 00 س	275 000 000	
خارج الإطار التعاقدي	6	2.637 هـ 42 آر 78 س	1 040 000 000	20
المجموع	148	20.771 هـ 55 آر 33 س	27 948 524 141	9 514

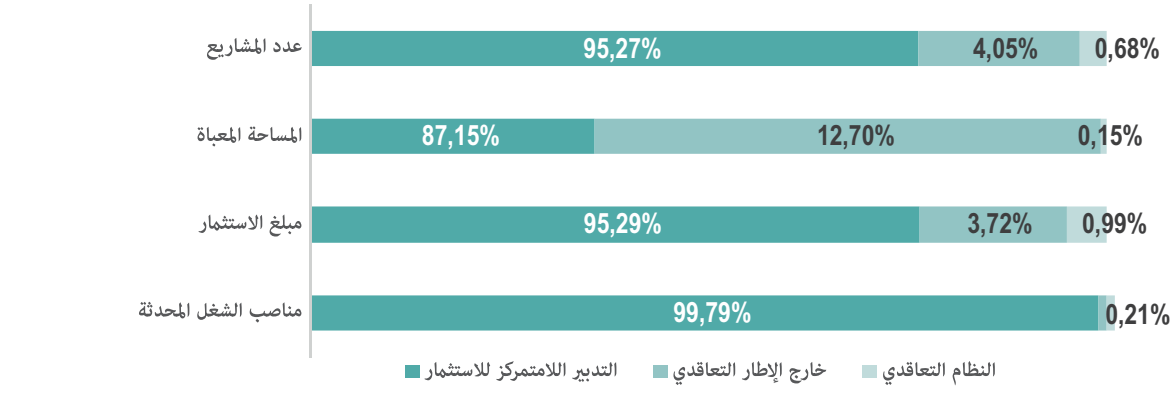

التوزيع حسب نمط تعبئة العقار

سجل، خلال الأسدس الأول من سنة 2025، تعبئة 84,24% من العقارات عن طريق الكراء.

المساحة المعبأة/حسب طبيعة التعبئة

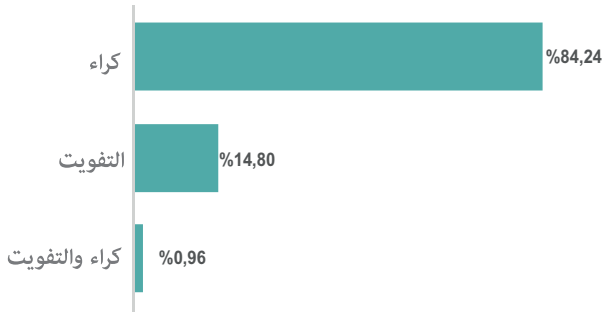

ويكشف تحليل الأنشطة القطاعية لهذه التعبئة عن هيمنة واضحة لقطاع الطاقة، الذي استفاد من نحو 94,8% من المساحات المعبأة عبر الكراء. ويعكس هذا التركيز المكانة الاستراتيجية التي يحظى بها القطاع في إطار السياسات العمومية، ولاسيما من خلال الدعم الموجه لمشاريع الطاقات المتجددة.

المساحة المعبأة عن طريق الكراء/القطاعات المنتجة

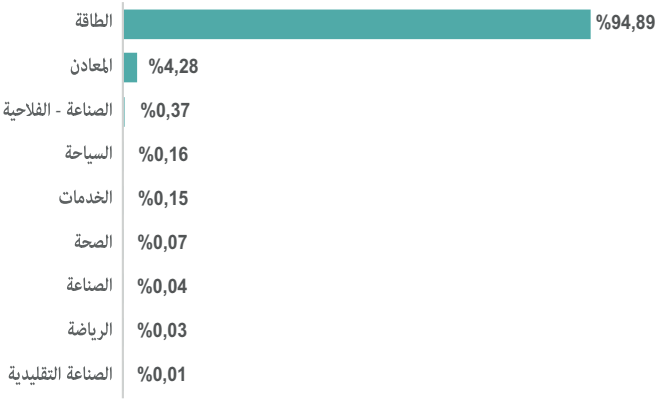

التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية

يلاحظ من خلال التوزيع حسب الأنشطة القطاعية وبرسم الأسدس الأول من سنة 2025، أن أربع أنشطة قطاعية (الخدمات والسياحة والصناعة والصناعة الفلاحية) تستحوذ على 71% من المشاريع المصادق عليها.

عدد المشاريع

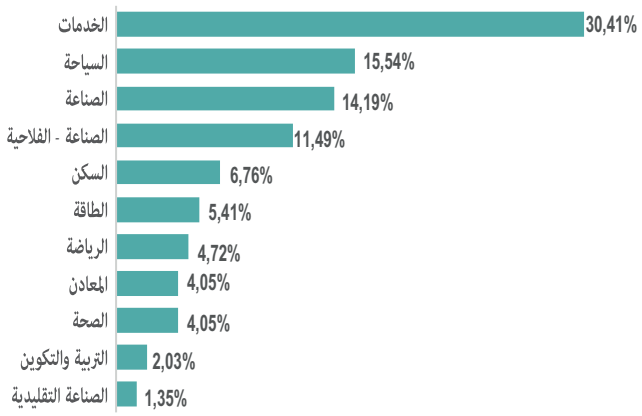

وفي نفس الإطار، تم رصد 80% من المساحة المعبأة لفائدة قطاع الطاقة.

المساحة المعبأة

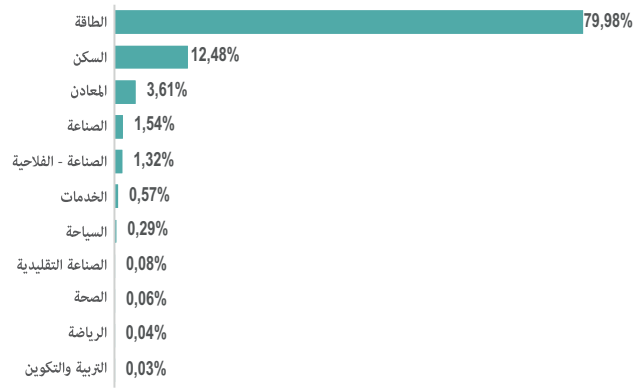

وفي نفس الإطار تصدَّر قطاع الطاقة الاستثمارات المرتقبة بنسبة تفوق 66%.

مبلغ الاستثمار

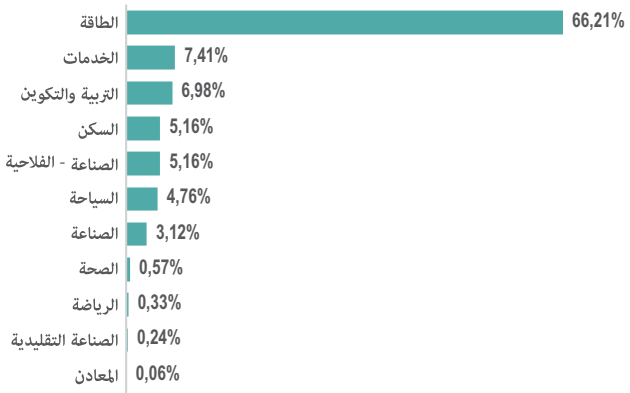

وساهمت قطاعات الخدمات والتربية والتكوين والصناعة والصناعة -الفلاحية بنسبة 82% من مناصب الشغل المحدثة، برسم الأسدس الأول من سنة 2025.

عدد مناصب الشغل المتوقعة

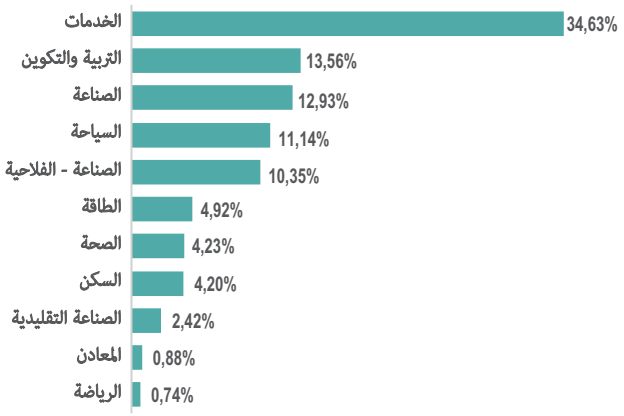

التوزيع حسب الجهات

استفادت جهات العيون-الساقية الحمراء والداخلة -وادي الذهب وفاس-مكناس من 65,54% من المشاريع المصادق عليها برسم الأسدس الأول من سنة 2025.

عدد المشاريع

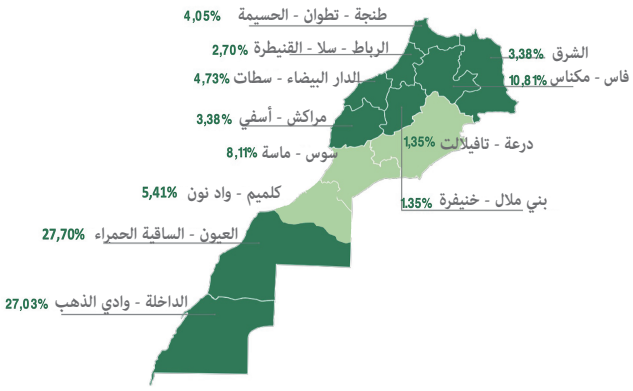

يبرز تحليل التوزيع الجهوي للعقار المعبأ خلال النصف الأول من سنة 2025 تصدر جهة العيون-الساقية الحمراء، التي استحوذت على ما نسبته 79,07% من إجمالي المساحة المخصصة على الصعيد الوطني، مما يعكس تركّز الجهود الاستثمارية العقارية في هذه الجهة خلال الفترة المعنية.

المساحة المعبأة

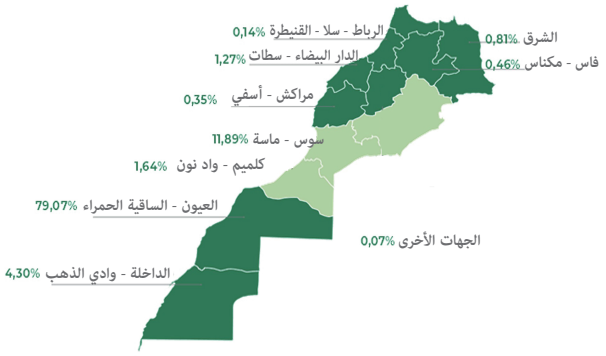

وبالنسبة للاستثمارات المتوقعة، فإن جهتي طنجة-تطوان-الحسيمة والعيون-الساقية الحمراء استفادت من حوالي 65,06% من مجموع مبلغ الاستثمار برسم الأسدس الأول من سنة 2025 .

الاستثمارات المتوقعة

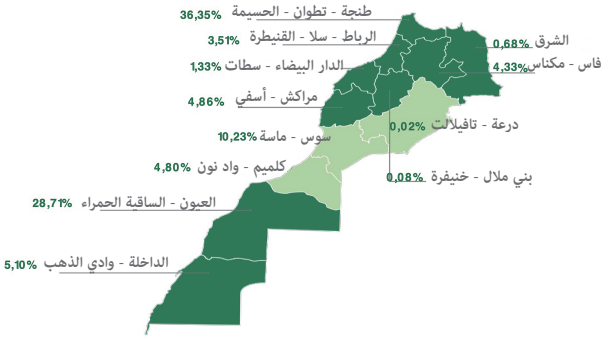

واستفادت أربع جهات على ما يقارب 75,87% من مجموع فرص العمل المتوقعة، وهي جهة الداخلة-وادي الذهب، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة سوس-ماسة، وجهة العيون-الساقية الحمراء، مما يؤكد دورها في خلق ديناميكية وطنية تهدف إلى إحداث فرص اقتصادية واجتماعية جديدة.

فرص العمل المتوقعة

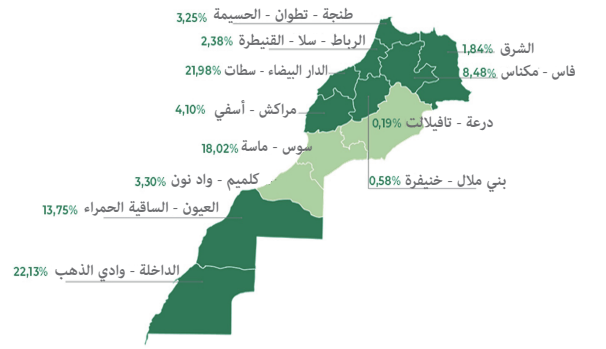

تعبئة العقار لدعم القطاع الفلاحي

معطيات عامة

تم التوقيع في إطار الشراكة الفلاحية، برسم الأسدس الأول من سنة 2025، على 17 اتفاقية، تهم مساحة تقدر بـ 665 هكتارا، وبمبلغ استثماري إجمالي يصل إلى 96 مليون درهم مما سيمكن من إحداث 386 منصب شغل.

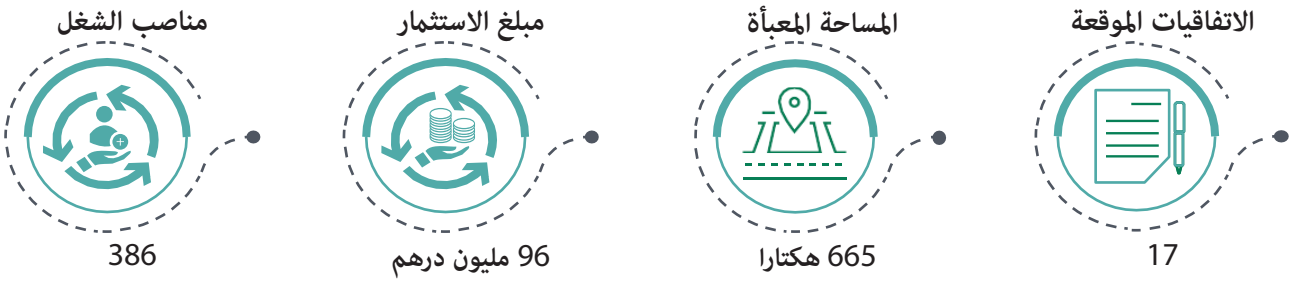

الجهة	الاتفاقيات المبرمة	المساحة	مبالغ الاستثمار (درهم)	مناصب الشغل المتوخاة
فاس -مكناس	6	334 هـ 85 آر 37 س	34 569 244	182
الرباط -سلا -القنيطرة	6	183 هـ 44 آر 74 س	27 559 355	59
بني ملال-خنيفرة	4	106 هـ 98 آر 41 س	5 474 120	29
العيون -الساقية الحمراء	1	30 هـ 01 آر 37 س	28 616 420	116
المجموع	**17**	**665 هـ 29 آر 89 س**	**96 219 139**	**386**

التوزيع حسب الأنشطة الفلاحية

خلال الأسدس الأول من سنة 2025، استفاد قطاع زراعة الزيتون وحده من حوالي 89,9% من إجمالي المساحة المعبأة للمشاريع الاستثمارية في إطار الشراكة الفلاحية.

عدد المشاريع

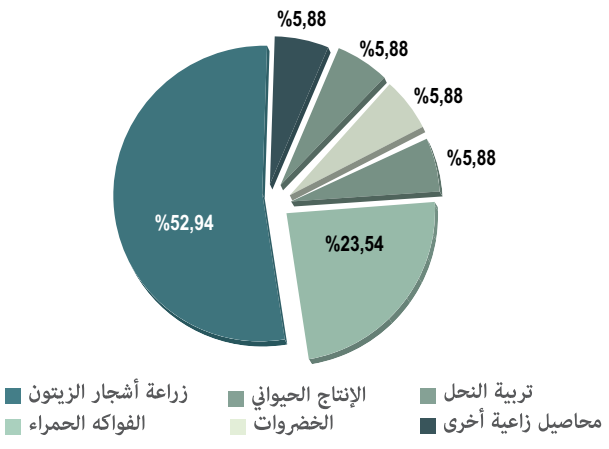

المساحة المعبأة

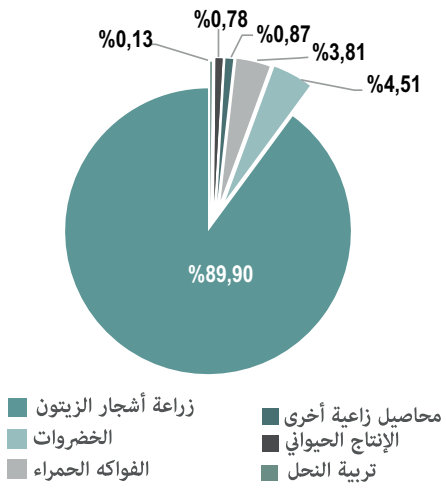

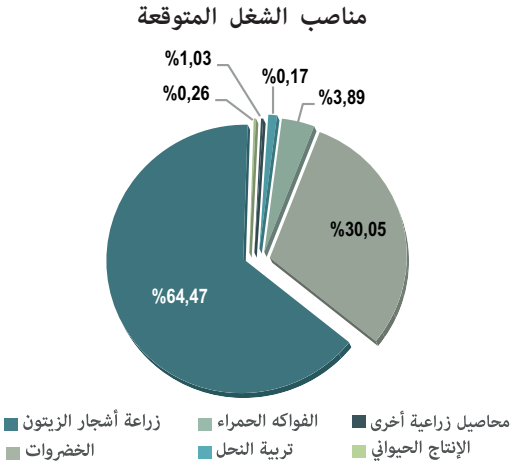

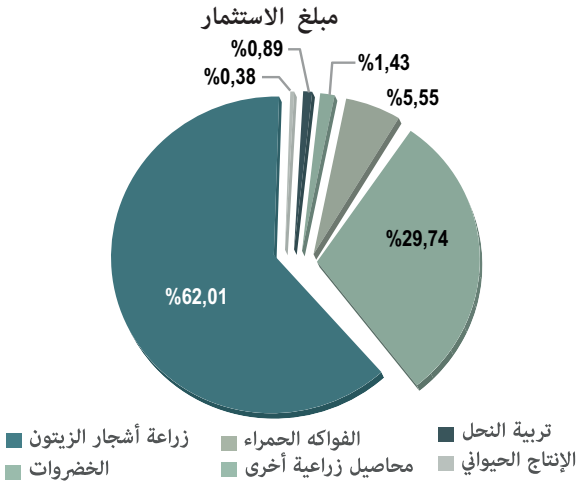

التوزيع حسب الجهات

يتبين من خلال توزيع الاتفاقيات المبرمة حسب الجهات، أنه تم تسجيل خلال النصف الأول من سنة 2025، تمركز المشاريع على مستوى ثلاث جهات، وهي جهة الرباط-سلا-القنيطرة، جهة فاس-مكناس وجهة بني ملال-خنيفرة، بنسبة تزيد عن 94,12%.

عدد المشاريع

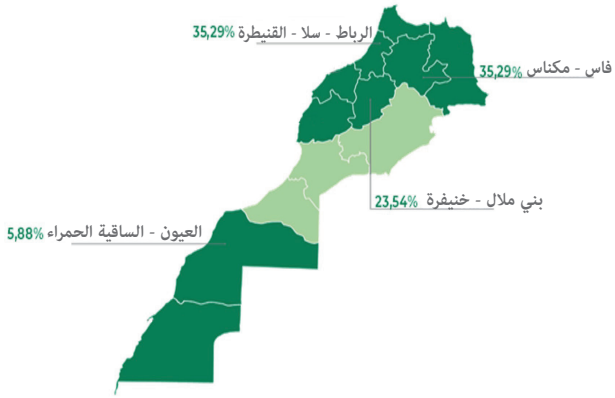

من جهة أخرى، فقد استحوذت نفس الجهات (فاس-مكناس، الرباط-سلا-القنيطرة وبني ملال-خنيفرة) على نسبة 95,49% من المساحة الإجمالية المخصصة في إطار الشراكة الفلاحية خلال هذه الفترة، مما يبرز دورها المحوري في تعبئة الموارد العقارية الفلاحية على المستوى الوطني.

المساحة المخصصة

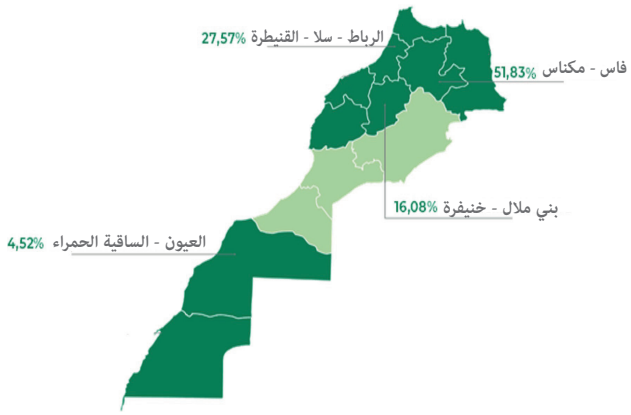

وفيما يتعلق بالتوزيع الجهوي للاستثمارات، فقد استفادت جهة فاس-مكناس من أكثر من 36% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات الممنوحة خلال النصف الأول من سنة 2025.

الاستثمارات المتوقعة

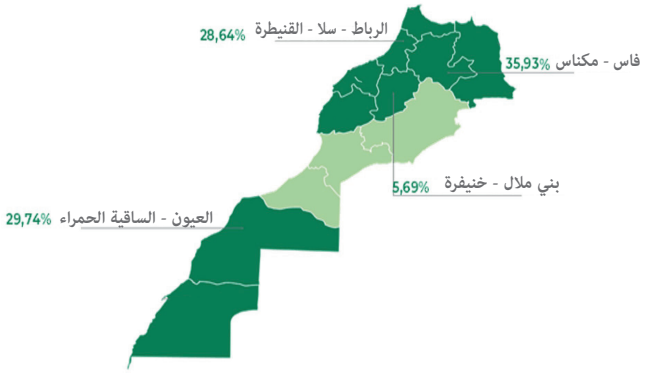

كما أن التوزيع الجهوي لمناصب الشغل، سجل استفادة جهتي فاس-مكناس والعيون-الساقية الحمراء من أكثر من 77% من مناصب الشغل المحدثة، خلال النصف الأول من سنة 2025.

مناصب الشغل المحدثة

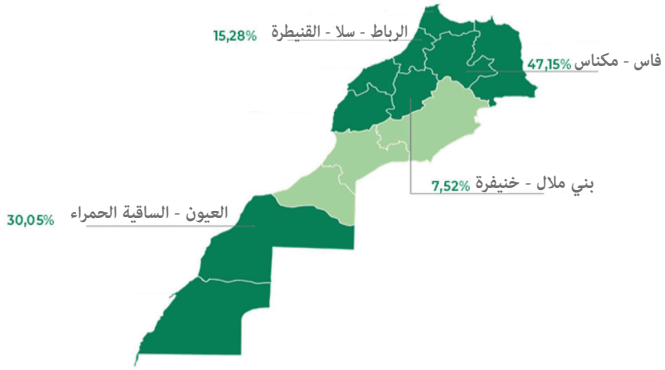

المصدر : مديرية أملاك الدولة

مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار: رهان على النجاعة والعدالة المجالية

بميزانية إجمالية قدرها 380 مليار درهم، يُظهر التوزيع الجهوي للاستثمار لسنة 2026 تركيزًا للاستثمارات على مشاريع هيكلية محددة، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والماء والطرق والموانئ والمطارات والنقل والبنية التحتية اللوجستية. ويضمن تنويع هذه المشاريع استفادة كل منطقة من استثمارات تلبي احتياجاتها وتتناسب مع إمكاناتها الاقتصادية.

يعتبر الاستثمار العمومي أحد الدعائم الأساسية للتنمية ببلادنا، باعتباره أداة استراتيجية لترجمة الاختيارات الكبرى للدولة في مجالي تحقيق العدالة المجالية وتعزيز التنمية المستدامة. وقد سجل الغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي خلال الفترة 2020-2025 ارتفاعا مهما بلغ 86.8%. كما تم تخصيص مبلغ 380 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2026 لهذا الغرض.

هذا، وتندرج مشاريع الاستثمار المبرمجة برسم سنة 2026 في إطار مواصلة تنزيل الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدها المغرب وتنفيذ الأوراش الكبرى المبرمجة في مجال البنيات التحتية. وتتوزع هذه الاستثمارات في مجموع التراب الوطني وحسب أبرز القطاعات والمجالات الترابية المعنية، على النحو التالي:

قطاع الصحة

في إطار مواكبة الورش الملكي المتعلق بتعميم نظام التغطية الصحية، والحرص على مواصلة تنفيذ الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية ببلادنا، لا سيما من خلال تسريع برنامج إعادة تأهيل العرض الصحي وإحداث المراكز الاستشفائية الجامعية بكل جهة من جهات المملكة، يولي قانون المالية لسنة 2026 أهمية قصوى لهذا القطاع، حيث سيرتفع الغلاف المالي المخصص له ليبلغ 42,4 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 9,8 مليار درهم مقارنة مع سنة 2025.

هذا، فبالإضافة إلى دخول المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير حيز الخدمة خلال سنة 2025، واقتراب الانتهاء من بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون، سوف تتواصل أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط، إلى جانب استمرار أشغال بناء المراكز الجامعية بكل من بني ملال وكلميم والراشيدية. في نفس السياق، سيتم تعزيز الشبكة الصحية على المستويين الجهوي والإقليمي من خلال مواصلة وإطلاق مشاريع بناء 44 مركزاً استشفائياً بكلفة إجمالية تقدَّر بحوالي 23 مليار درهم. وتشمل هذه المشاريع إحداث مراكز استشفائية جهوية بكل من وجدة وبني ملال وتامنصورت وكلميم والداخلة، إلى جانب المراكز استشفائية الإقليمية أو على مستوى العمالات بكل من وزان والناظور وفكيك ومولاي يعقوب والحاجب والفقيه بن صالح والمحمدية وسطات ومولاي رشيد والصويرة وتنغير وزاكورة وتارودانت وطرفاية. في المقابل، ستتواصل أشغال بناء وإطلاق 26 مستشفى للقرب بتكلفة إجمالية تعادل 4,2 مليارات درهم نذكر منها مستشفيات إمينتانوت وتمنار والريصاني وتيغرت والوطية ولخصاص وتافراوت وتالوين.

قطاع التعليم

يحظى هذا القطاع باهتمام خاص باعتباره دعامة أساسية لتأهيل رأسمال بشري منتج وذي كفاءة عالية، قادر على الانخراط الفعلي في مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا. وانطلاقا من هذه الأهمية، تعمل الحكومة على تعزيز الاستثمارات العمومية الموجهة لهذا القطاع عبر اعتماد مجموعة من المشاريع الهادفة إلى تطوير البنية التربوية وتحسين جودتها.

في هذا الإطار، تمت برمجة إحداث حوالي 4800 قسم مخصص للتعليم الأولي برسم الدخول المدرسي 2026-2027، بهدف بلوغ ما يقارب 40 000 قسم

ستتيح استفادة أكثر من مليون تلميذ. ويتعلق الأمر بإحداث 387 قاعة دراسية للتعليم الأولي بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة و458 قاعة بجهة فاس-مكناس و454 قاعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، وكذا 722 قاعة بجهة الدار البيضاء-سطات و515 قاعة بجهة مراكش-آسفي. كما سيتواصل برنامج توسيع المؤسسات التعليمية من خلال بناء 150 قاعة دراسية وتوسيع 3 داخليات بجهة بني ملال-خنيفرة وبناء 433 قاعة وتوسيع 3 داخليات بجهة الدار البيضاء-سطات، إضافة إلى بناء 75 قاعة وتوسيع داخلية واحدة بجهة درعة-تافيلالت. من جهتها، ستعرف جهة سوس-ماسة بناء 200 قاعة وتوسيع داخلية إضافية، بينما ستستفيد الجهات الجنوبية الثلاثة في إطار هذا البرنامج من بناء 63 قاعة.

قطاع الماء

ما فتئ هذا القطاع يحتفظ بمكانته المحورية ضمن أولويات الاستثمار العمومي برسم سنة 2026، من خلال تخصيص غلاف مالي يناهز 16,4 مليار درهم. وتنسجم هذه البرمجة مع التوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز الأمن المائي للمملكة، وتحقيق قدر أكبر من العدالة المجالية على مستوى توزيع الموارد الحيوية.

في هذا الإطار، تتركز الجهود المبذولة على مواصلة تنفيذ برنامج بناء السدود، والذي يشمل تشييد ستة عشر سدا كبيرا على المستوى الوطني، كما هو الحال بالنسبة لسدي رباط الخير والرتبة بجهة فاس-مكناس وسدّي آيت زيّات وبولعوان بجهة مراكش-آسفي، بالإضافة إلى سد تمري بجهة سوس-ماسة وسدّي تغزيرت ووادي الأخضر بجهة بني ملال-خنيفرة، فضلا عن سد تارجا أومادي بجهة الشرق. وتتزامن هذه المشاريع مع تسريع وتيرة إنجاز البرامج الاستراتيجية الكبرى الرامية إلى نقل المياه بين الأحواض، وكذا برامج تحلية مياه البحر وفي مقدمتها مشروع إنجاز مأخذ المياه لمحطة تحلية مياه البحر بالعيون. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز قدرات تعبئة الموارد المائية خلال السنة على مستوى الجهات، وضمان تزويد مستمر للمناطق القروية بالماء، وذلك في إطار مقاربة مندمجة توازي بين تدبير العرض وترشيد الطلب.

قطاع التجهيز

يعتمد المغرب استراتيجية مندمجة لتطوير البنيات التحتية، تستهدف تعزيز الربط بين مختلف مناطق المملكة وتقليص التكاليف اللوجستية، وكذا دعم الجاذبية الاقتصادية على المستوى الجهوي.

في هذا السياق، تتضمن المشاريع الاستثمارية المبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2026 عدة أوراش هيكلية كبرى. فبجهة الشرق، سيتم الشروع في إنجاز الطريق السيار جرسيف-الناظور على طول 104 كيلومترات، إضافة إلى تثنية نحو 70 كيلومتراً من الطريق الوطنية رقم 2، وذلك لتأمين ربط فعّال بميناء الناظور غرب المتوسط. أما بجهة فاس-مكناس، فسيتم توسيع المحور الرابط بين فاس وتاونات على الطريق الوطنية رقم 8 بمسافة 73 كيلومترا، وهو ما سيساعد على تعزيز شروط السلامة الطرقية وتحسين انسيابية حركة المرور. وبشمال المملكة، ستستفيد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة من غلاف مالي قدره 1,7 مليار درهم يخصص لتأهيل الشبكة الطرقية وتثنية 11,5 كيلومترا من الطريق الوطنية رقم 2. من جهة أخرى، وعلى مستوى البنية التحتية المتعلقة بالموانئ، يبرز مشروعان استراتيجيان، وهما ميناء الداخلة الأطلسي بكلفة 13,6 مليار درهم، ويضم جسرا بحريا بطول 1.330 مترا ومسارا طرقيا بطول 7 كيلومترات، وميناء الناظور غرب المتوسط الذي تصل كلفته إلى 11,59 مليار درهم، ويشمل حاجزا رئيسيا بطول 4.300 متر وحاجزا ثانويا بطول 1.200 متر، إضافة إلى خمسة أرصفة ومنطقة صناعية ولوجستية تمتد على مساحة 760 هكتارًا.

هكذا، وانسجاما مع هذه الاستثمارات في مجالي الطرق والموانئ، سيواصل المغرب تنفيذ برنامج واعد لتحديث المطارات بهدف الرفع من قدرتها الاستيعابية وتعزيز انفتاح الجهات ذات الجاذبية السياحية. فبجهة الدار البيضاء-سطات، من المنتظر رفع الطاقة الاستيعابية لمطار محمد الخامس من 14 إلى 35 مليون مسافر عبر إنشاء محطة جديدة، وهو ما سيعزز موقعه كمنصة جوية مركزية على المستوى الإقليمي. وبشمال البلاد، ستتواصل أشغال توسيع مطار طنجة ابن بطوطة لرفع طاقته الاستيعابية من 2 إلى 7 ملايين مسافر، بينما سيستفيد مطار تطوان من برنامج لتطوير وتحسين مستوى خدماته. أما بالوسط الشرقي، فسيتم توسيع مطار فاس-سايس ورفع طاقته من 2 إلى 5 ملايين مسافر. وبجهة مراكش-آسفي، ستتم مضاعفة الطاقة الاستيعابية لمطار مراكش-المنارة من 8 إلى 16 مليون مسافر. كما سيتواصل برنامج توسيع مطار أكادير-المسيرة بجهة سوس-ماسة لرفع طاقته الاستيعابية من

2.5 إلى 7 ملايين مسافر، وهو ما سيساهم في تعزيز الدينامية السياحية والتجارية بالمنطقة.

قطاع النقل واللوجستيك

يعد قطاع النقل واللوجستيك أحد الركائز الأساسية للاستثمار العمومي خلال سنة 2026، بالنظر إلى دوره المحوري في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاندماج المجالي. في هذا الإطار، تعمل الحكومة على تطوير وإنجاز مشاريع البنيات التحتية المخصصة للنقل وتحديث المنظومات اللوجستية، بما يساهم في تحسين انسيابية التنقل وجودة الخدمات العمومية.

فعلى المستوى الجهوي، ستعرف الجهة الشرقية تنفيذ مشروع الربط السككي الخاص بميناء الناظور غرب المتوسط، بما يعزز ربطه بشبكة نقل فعّالة. كما يرتقب الشروع، على مستوى جهتي مراكش-آسفي والدار البيضاء-سطات، في تمديد خط القطار فائق السرعة نحو مدينة مراكش، بهدف تعزيز الربط المجالي وتحسين عرض النقل بين الجهات. أما بخصوص النقل الحضري، فستعرف جهة الرباط-سلا-القنيطرة إطلاق مشروع إحداث خطوط حافلات ذات مستوى عال من الخدمة بكل من الرباط وسلا وتمارة، بالإضافة إلى تعزيز أسطول الحافلات المخصصة لخدمات النقل العمومي الحضري.

وهكذا، تبرز الاستثمارات العمومية المبرمجة لسنة 2026 الإرادة القوية للمملكة لتعزيز العدالة المجالية وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية ودعم مسار التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، يغطي التوزيع المجالي لمشاريع الاستثمار، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والماء، فضلا عن البنى التحتية المتعلقة بالطرق والموانئ والمطارات، وكذا قطاعات النقل واللوجستيك وغيرها، كافة ربوع المملكة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.

المصدر : مديرية الميزانية

قانون المالية
في البرلمان

أهم التعديلات المدرجة في مشروع قانون مالية 2026

تميز المسار التشريعي الخاص بمشروع قانون مالية سنة 2026 بالدراسة والتصويت على 352 تعديلاً من طرف مجلس النواب و227 تعديلاً من طرف مجلس المستشارين، تمت المصادقة على 101 تعديلا منها. وخصت هذه التعديلات بالأساس مقتضيات ضريبية وجمركية هدفها تعزيز العدالة الضريبية وتشجيع الإنتاج المحلي، ودعم الاستثمار، وتشجيع الدينامية الاقتصادية الوطنية.

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 بالبرلمان، تمت الدراسة والتصويت على ما مجموعه 579 تعديلا مقترحا من طرف مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، منها 352 تعديلا تمت مناقشتها بمجلس النواب و227 تعديلا بمجلس المستشارين، مقابل دراسة 762 تعديلا خلال مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025.

في إطار التفاعل الإيجابي للحكومة مع مقترحات التعديلات المقدمة من طرف ممثلي الأمة، تمت المصادقة على إدراج 101 تعديلا على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

وقد ساهمت التعديلات المصادق عليها من طرف البرلمان بغرفتيه والتي تم إدراجها بمشروع قانون المالية لسنة 2026 في إغناء مقتضيات هذا المشروع وتجويد صياغة بعض أحكامه كما أنها عكست مدى التفاعل الإيجابي للحكومة مع ممثلي الأمة.

التعديلات المدرجة في مشروع قانون المالية 2026 من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الأولى

عرفت دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026 بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، اقتراح ما مجموعه 352 تعديلا، 24 منها تهم الجزء الثاني من المشروع، مقابل 531 تعديلا برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وقد شملت هذه التعديلات 82 تعديلا ذو طابع جمركي و188 تعديلا يهم المدونة العامة للضرائب و82 تعديلا يهم المقتضيات المختلفة.

نتائج التصويت على التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب

	التعديلات المقبولة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المسحوبة	المجموع
الحكومة	2	-	-	2
فرق الأغلبية	21	-	2	23
الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	-	59	14	73
الفريق الحركي	2	22	22	46
فريق التقدم والاشتراكية	-	34	4	38
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	2	101	19	122
النائبة فاطمة التامني	-	31	**17	**48
المجموع	**27**	**247**	**78**	***352**

* 24 تعديل يهم الجزء الثاني

** منها 14تعديلا لم يتم تقديمه

التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية

صادقت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب بالأغلبية على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2026، بعد إدخال التعديلات المقبولة والتي بلغ عددها 27 تعديلا، حيث صوت أعضاء اللجنة على الجزء الأول من المشروع كما تم تعديله بموافقة 24 نائبا، ومعارضة 10 آخرين دون تسجيل أي امتناع.

وخلال الجلسة العامة وفي إطار المناقشة والتصويت على الجزء الأول، تم تقديم 196 تعديلا من طرف فرق ومجموعة المعارضة، تم قبول تعديل واحد وسحب 22 تعديلا في حين تم رفض 173 بأغلبية الأعضاء الحاضرين بمجلس النواب. بعد ذلك صادق مجلس النواب بالأغلبية، على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2026، كما عدلته وصادقت عليه لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، بموافقة 208 نائبا، فيما عارضه 56 نائبا وامتنعت نائبة برلمانية واحدة عن التصويت.

التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية

ناقشت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية الجزء الثاني من مشروع قانون المالية والذي تم اقتراح 24 تعديلا بشأنه، حيث تم سحب تعديلين ورفض 8 تعديلات في حين لم يتم تقديم 14 تعديلا وذلك لعدم حضور صاحب التعديلات وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 189 من النظام الداخلي لمجلس النواب. إثر ذلك صادقت اللجنة على هذا الجزء بموافقة 18 نائبا، ومعارضة 9 آخرين دون تسجيل أي امتناع، وعلى مشروع قانون المالية برمته كما عدل بنفس النتيجة.

وقد صادق مجلس النواب، بالأغلبية، على مشروع قانون المالية لسنة 2026 برمته، وذلك خلال جلسة عمومية بموافقة 165 نائبا، في حين عارضه 55 نائبا، دون تسجيل أي امتناع.

وعلى إثر إدراج التعديلات التي تمت الموافقة عليها من طرف مجلس النواب، عرف مشروع قانون المالية لسنة 2026 تغيير وتتميم التدابير المعنية بهذه التعديلات وكذلك إحداث بعض المقتضيات والمواد الإضافية.

أبرز التعديلات المدرجة بمشروع قانون مالية 2026 كما وافق عليه مجلس النواب

تعديلات ذات طابع جمركي

- الرفع من رسم الاستيراد المطبق على الاختبارات السريعة المصنفة في البند التعريفي رقم 38.22 من 2,5% إلى 17,5%، وذلك لحماية الانتاج الوطني وتعزيز السيادة الصحية الوطنية.
- تخفيض نسبة رسم الاستيراد على اللاطات الخشبية الملتصقة جنبا إلى جنب (Lattes assemblées en bois) والمصنفة في البند التعريفي رقم 4421.99.90.80 من 30% إلى 17,5% مع تخصيصها في التعريفة الجمركية، وذلك لتشجيع الصناعات الخشبية في المغرب والرفع من تنافسيتها.
- الرفع من مقدار رسم الاستيراد من 2,5% إلى 17,5% على آلات غسل الملابس الشبه أوتوماتيكية فقط مع القيام بتخصيصها ضمن التعريفة الجمركية، وذلك لكون الآلات الأوتوماتيكية كليا لا تصنع في المغرب.
- الرفع من رسم الاستيراد من 2,5% إلى 17,5% على الزجاج الأمامي للسيارات (Pare-brise)، وذلك لتقوية تنافسية الإنتاج الوطني من هذا المنتوج في مواجهة واردات المنتج النهائي الجاهز للتركيب.

تعديلات ذات طابع ضريبي

الضريبة على الشركات

- تحديد أجل وضع التصريح وأداء الضريبة المتعلقة بزائد القيمة الناتج عن تفويت العقارات بالمغرب من طرف الشركات غير المقيمة في الثلاثين (30) يوما الموالية للشهر الذي تم فيه التفويت، وذلك بالنسبة لعمليات التفويت المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2026.

الضريبة على الدخل

- إحداث خصم لفائدة الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم المهنية وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة الذين لا يتوفرون على نظام للتقاعد بنسبة 50% من مبلغ زائد القيمة المحقق أو الملاحظ المتعلق بالعناصر غير المجسدة للأصل التجاري في

حدود 000 000 1 درهم من هذا المبلغ، وذلك عندما يتوقفون نهائيا عن مزاولة نشاطهم المهني. ويمنح هذا الخصم، للخاضعين للضريبة اللذين يبلغ سنهم 65 سنة في تاريخ التوقف النهائي عن مزاولة نشاطهم المهني ابتداء من فاتح يناير 2026.

- رفع مبلغ الخصم السنوي من الضريبة على الدخل عن الأعباء العائلية من 500 إلى 600 درهم، في حدود 3600 درهم، وذلك بالنسبة للدخول المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2026.

الضريبة على القيمة المضافة

- التكريس والتوضيح في المدونة العامة للضرائب لإلزامية إيداع قائمة الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة غير المقيمين من طرف الزبناء الخاضعين لهذه الضريبة اللذين قاموا بالتصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة المستحقة على العمليات المنجزة مع الخاضعين للضريبة غير المقيمين السالفي الذكر.

واجبات التسجيل

- توضيح أن التدبير المتعلق بإحداث واجب تسجيل إضافي محدد في 2% يطبق كذلك على عقود تفويت الحقوق العينية التي يؤدى ثمنها نقدا.
- حصر إخضاع واجب التسجيل الإضافي بنسبة 2% على عقود التفويت للعقارات والحقوق العينية العقارية التي يفوق ثمنها ثلاثمائة ألف (000 300) درهم.
- حذف عبارة «إذا لم يتم دفع الثمن أمام الموثق أو في محاسبته».
- تأجيل تاريخ دخول حيز تطبيق التدبير المتعلق بإحداث واجب التسجيل الإضافي المحدد في 2% على العقود والاتفاقات المنجزة إلى فاتح يوليو 2026 بدل فاتح يناير 2026.
- حذف إلزامية إرفاق عقود تفويت العقارات أو الأصول التجارية بنسخة من الوثيقة المثبتة للكيفية التي تم وفقها دفع الثمن المعبر عنه في العقد.

تدابير مشتركة

- تكريس مبدأ رفع التقادم على الديون المتعلقة بالامتيازات الضريبية التي تم تقديم ضمانات للاستفادة منها، عندما يتم الإخلال بشرط من شروط الاستفادة من هذه الامتيازات.

تعديلات على المقتضيات المختلفة

- تحسين مقروئية أحكام إعانة الدولة لدعم السكن عبر تجويد صياغة المقتضيات المتعلقة برفع الرهن الموضوع لفائدة الدولة وتضمين العقد المبرم لاقتناء السكن، موضوع الدعم، التزام المستفيد بضرورة رفع الرهن في حالة تفويت هذا السكن؛
- تمديد الآجال الممنوحة للآمرين بالصرف من أجل توفير الاعتمادات وأداء المبالغ الناتجة عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضد الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها لصالح الأغيار، من 4 إلى 6 سنوات، وتمكين الأحكام القضائية التنفيذية النهائية الصادرة قبل فاتح يناير 2026 والتي لم يتم تنفيذها داخل أجل 4 سنوات، من سنتين إضافيتين، وذلك قصد تمكين الآمرين بالصرف من توفير الاعتمادات اللازمة لأداء المبالغ المتعلقة بهذه الأحكام أو اللجوء إلى المساطر القانونية للطعن؛
- تحديد مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية الالتزام بها مقدما من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى « الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية » خلال السنة المالية 2026 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2027 برسم الحساب المذكور. ونظرا لطبيعة إنجاز مشروع المنصات الجهوية للمخزون والاحتياطات الأولية والتي سيمتد لأكثر من سنة، تم رصد اعتمادات الالتزام مقدما بالنفقات لتحمل الصفقات وغيرها من النفقات موضوع المشروع السالف الذكر والذي يوجد قيد الإنجاز.

التعديلات المدرجة في مشروع قانون المالية 2026 من طرف مجلس المستشارين

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 كما وافق عليه مجلس النواب وأحيل على مجلس المستشارين بلجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، تقدمت الفرق والمجموعات الممثلة في اللجنة بما مجموعه 227 تعديلا، منها 37 تعديلا يهم المقتضيات الجمركية و154 تعديلا يتعلق بالمقتضيات الضريبية و36 تعديلا يهم المقتضيات المختلفة.

وعلى إثر مناقشة التعديلات المقترحة باللجنة السالفة الذكر، تم قبول 73 تعديلا وإدراجها بمشروع قانون المالية قبل إحالته على مجلس النواب في إطار القراءة الثانية.

نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

	التعديلات المقبولة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المسحوبة	المجموع
الحكومة	3	-	-	3
فرق الأغلبية	31	-	-	31
الفريق الحركي	1	23	7	31
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	4	-	6	10
الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	-	6	20	26
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	31	-	17	48
فريق الاتحاد المغربي للشغل	1	11	12	24
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	-	24	13	37
المستشاران خالد السطي ولبنى علوي	**2**	**5**	**10**	**17**
المجموع	**73**	**69**	**85**	**227***

*** منها 3 تعديلات تهم الجزء الثاني**

صادق أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين على مشروع قانون المالية لسنة 2026 كما تم تعديله من طرفها، حيث بلغ عدد الموافقين 12 والمعارضين 3 والممتنعين 1.

وخلال الجلسة العامة، تم تقديم 43 تعديلا من طرف فرق: الاتحاد المغربي للشغل (11) ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (14) والفريق الحركي (9) والفريق الاشتراكي (5) والمستشاران السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي (4). وبعد عرض هذه التعديلات وجواب الحكومة، تم سحب 7 تعديلات في حين تم التصويت برفض باقي التعديلات (36).

وخلال التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2026 بالجلسة العامة، وافق عليه 48 مستشارا، وعارضه 7 مستشارين مع تسجيل امتناع 9 مستشارين.

بعد ذلك صادق مجلس المستشارين بالأغلبية، في جلسة عمومية على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، كما تم تعديله. وحظي مشروع القانون بتأييد 38 مستشارا برلمانيا ومعارضة 12 آخرين فيما امتنع 7 مستشارين برلمانيين عن التصويت.

أبرز التعديلات المدرجة بمشروع قانون مالية 2026 كما وافق عليه مجلس المستشارين

تعديلات ذات طابع جمركي

- تصنيف التصريح غير الصحيح بالمكان الفعلي لتخزين أو تحويل البضائع المستوردة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 19 المكرر كمخالفة من الدرجة الثالثة.
- معاقبة مخالفة التصريح غير الصحيح بالمكان الفعلي لتخزين أو تحويل البضائع المستوردة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 19 المكرر بغرامة تتراوح بين 30.000 و60.000 درهم.
- الرفع من رسم الاستيراد المطبق على الزعفران من 40% إلى 60%.
- تحسين صياغة التعديل الذي أدخله مجلس النواب على مشروع قانون المالية 2026 والرامي إلى تطبيق رسم استيراد بنسبة 17,5% على أدوات الكشف السريع.
- الإبقاء على 30% كنسبة رسم الاستيراد المفروض على المقاطع المصنوعة من الألمنيوم التي لا يتجاوز سمكها 1 ملم ويبلغ وزنها الأقصى 255 غرام للمتر الطولي.
- خفض نسبة رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% على الهواتف الذكية الكاملة مفككة كليا على شكل عناصر (CKD) أو كاملة مفككة جزئيا على شكل عناصر (SKD).
- خفض رسم الاستيراد المطبق على الهواتف الذكية وغيرها من أجهزة الهواتف لشبكة المحمول أو للشبكات اللاسلكية من 17,5% إلى 2,5%.
- وقف استيفاء، إلى غاية 31 ديسمبر 2026، رسم الاستيراد المطبق على الحيوانات الحية من الأنواع الأليفة من فصيلة الأبقار والجمال على التوالي في حدود ثلاثمئة ألف (300.000) رأس وعشرة آلاف (10.000) رأس.
- خفض الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة والمصنفة بالفصل 44 من تعريفة رسوم الاستيراد وكذا المصنوعات الخشبية المصنفة بالفصل 94 من تعريفة رسوم الاستيراد، من 12% إلى 6% من قيمة البضاعة.

تعديلات ذات طابع ضريبي

الضريبة على الشركات

- إعفاء حقوق الإيجار والمكافآت المماثلة الممنوحة لغير المقيمين والمتعلقة باستئجار وإيجار وصيانة السفن المخصصة للنقل البحري الدولي من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع.
- الرفع من نسبة خصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدة الشركات الرياضية من 10% إلى 20%.
- حذف تاريخ دخول حيز تطبيق التدبير المتعلق بمراجعة النظام الضريبي المطبق على الدخول الموزعة من لدن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال لكون هذا التدبير يروم فقط توضيح المبدأ المعمول به حاليا.

الضريبة على الدخل

- إعفاء المعاشات والإيرادات العمرية المدفوعة لمتقاعدي القطاع الخاص من طرف الصندوق المهني المغربي للتقاعد في إطار عقود تأمين التقاعد التكميلي الجماعية وفق نفس الشروط المنصوص عليها حاليا في المادة 28-III من المدونة العامة للضرائب.
- مراجعة نظام فرض الضريبة على المرتبات والمكافآت والأجور المدفوعة للأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء» من خلال:

- تطبيق هذا النظام لمدة أقصاها 10 سنوات، متصلة أوغير متصلة، مع الأخذ بعين الاعتبار لحركة انتقال أجراء هذه الشركات على المستويين الوطني والدولي، ودون اعتبار فترات العمل في الشركات غير المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء»؛
- تبسيط كيفيات اختيار فرض الضريبة على الدخول السالفة الذكر وفق أسعار الجدول التصاعدي، وذلك من خلال التنصيص على إمكانية اختيار هذا النظام أو إنهاء العمل به من قبل الأجير المعني.

سيطبق هذا التدبير على المرتبات والمكافآت والأجور المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2026، من طرف:

- الأجراء الذين تولوا مهامهم ابتداء من هذا التاريخ؛
- الأجراء الذين لم يستنفدوا مدة عشر (10) سنوات عند 31 ديسمبر 2025؛
- الأجراء الذين استنفدوا مدة خمس 5 سنوات في 31 ديسمبر 2017 وذلك برسم الفترة المتبقية للاستفادة من مدة عشر (10) سنوات.

• التنصيص على إلزامية إرفاق الإقرار بالمرتبات والأجور ببيان يتضمن قائمة الأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء»، وذلك من أجل تبسيط تتبع كيفيات فرض الضريبة على هؤلاء الأجراء.

الضريبة على القيمة المضافة

• إعفاء العجائن الغذائية قصيرة الشكل غير المطبوخة وغير المحشوة من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل دون الحق في الخصم وحين الاستيراد.

• إعفاء الدم ومشتقاته من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل مع الحق في الخصم وحين الاستيراد من أجل ضمان الولوج العادل والمستدام إلى المواد الطبية الأساسية.

• إعفاء عمليات استيراد الحيوانات الحية من الأنواع الأليفة من فصيلة الأبقار والجمال من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد في حدود الحصص المحددة على التوالي في ثلاث مائة ألف (300000) رأس وعشرة آلاف (10000) رأس، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2026 إلى غاية 31 ديسمبر 2026.

واجبات التسجيل

• توسيع الإعفاء من واجبات التسجيل ليشمل واجبات التفويت المتعلقة بتحمل الخصوم عند تحويل عناصر الأصول المنجز من لدن الشركات التي اختارت النظام الجبائي التحفيزي لفائدة عمليات إعادة هيكلة مجموعات الشركات المنصوص عليه في المادة 161 المكررة – I من المدونة العامة للضرائب، وذلك من أجل ملاءمة وتحسين هذا النظام الضريبي التحفيزي لتشجيع ومواكبة عمليات إعادة هيكلة المنشآت التي تتم دون مقابل مالي.

• توضيح أنه للاستفادة من إعفاء عمليات بيع الأسهم أو حصص المشاركة في الشركات من واجبات التسجيل، يجب الإدلاء بشهادة مسلمة حسب نموذج تعده الإدارة تثبت أن الأسهم أو حصص المشاركة المعنية لا تتعلق بشركات ذات غرض عقاري أو يغلب عليها الطابع العقاري.

• توضيح وملائمة النظام الجبائي المطبق على عمليات القرض الممنوح من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة، وذلك بإعفاء هذه العمليات من واجبات التسجيل.

• تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على تفويت الأسهم أو الحصص في الشركات العقارية وفي الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري من 6% إلى 5%.

• تطبيق الواجب الثابت المحدد في 1000 درهم على عمليات تحويل عناصر الأصول الجارية المنجزة من لدن الشركات التي اختارت النظام الجبائي التحفيزي لفائدة عمليات إعادة هيكلة مجموعات الشركات المنصوص عليه في المادة 161 المكررة– I من المدونة العامة للضرائب، وذلك من أجل مواكبة هذه العمليات وملائمة النظام الجبائي المطبق عليها.

تدابير مشتركة بين الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل

التطبيق التدريجي للتدبير المتعلق بتوسيع نطاق الحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، كما يلي:

• ابتداء من فاتح يوليو 2026، بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين والمنشآت التي يساوي أو يفوق مبلغ رقم أعمالها، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، خمسمائة مليون (500 000 000) درهم؛

• ابتداء من فاتح يناير 2027، بالنسبة للمنشآت التي يساوي أو يفوق مبلغ رقم أعمالها، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، ثلاثة مائة وخمسين مليون (350 000 000) درهم؛

- ابتداء من فاتح يناير 2028، بالنسبة للمنشآت التي يساوي أو يفوق مبلغ رقم أعمالها، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، مائتي مليون (000 000 200) درهم.
- يتم التصحيح الناتج عن تطبيق هذه الأحكام حسب الحالة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 220 أو 221 من المدونة العامة للضرائب.

تدابير مشتركة

- تبسيط مسطرة مراقبة الأشخاص الذاتيين المعنيين بفحص المحاسبة وفحص مجموع الوضعية الضريبية في آن واحد عبر التنصيص على أنه:

- تبلغ الإدارة الخاضع للضريبة بإشعار واحد، وفق الأجل والكيفيات المنصوص عليها فيما يخص فحص المحاسبة؛
- لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مدة المراقبة الضريبية مدة فحص المحاسبة؛
- يتم إشعار الخاضع للضريبة بتاريخ إجراء محاورة شفوية وتواجهية واحدة في شأن التصحيحات المزمع القيام بها على إثر المراقبة وبالتاريخ الذي ستختتم فيه المراقبة ؛
- يتم التصحيح الناتج عن تطبيق هذه الأحكام حسب الحالة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 220 و221 من المدونة العامة للضرائب.

- التنصيص على أن المسطرة العادية لتصحيح الضريبة تكون لاغية في حالة عدم تبليغ المعنيين بالأمر بالإشعار المتعلق بفحص المحاسبة وفحص مجموع الوضعية الضريبية في آن واحد.
- التنصيص على أن المسطرة السريعة لتصحيح الضرائب تكون لاغية في حالة عدم تبليغ المعنيين بالأمر بالإشعار أو بميثاق الخاضع للضريبة أو هما معا المنصوص عليهما في المادة 216 (I وIII) من المدونة العامة للضرائب.
- التنصيص على أن اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة تختص بالنظر في الطعون المتعلقة بمراقبة الأشخاص الذاتيين المعنيين بفحص المحاسبة وفحص مجموع الوضعية الضريبية في آن واحد.
- التنصيص على انقطاع التقادم بتبليغ الإشعار بمراقبة الأشخاص الذاتيين المعنيين بفحص المحاسبة وفحص مجموع الوضعية الضريبية في آن واحد.

تعديلات ذات طابع عام

- إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى «صندوق تدبير المصالح المالية للجماعات الترابية» بغرض مواكبة تنزيل الإصلاح الهيكلي لجبايات الجماعات الترابية المترتب عن دخول القانون رقم 14.25 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية حيز التنفيذ، ولا سيما نقل اختصاصات الوعاء والتحصيل من الخزينة العامة للمملكة إلى المديرية العامة للضرائب والقباض الجماعيين.
- القيام بها على إثر المراقبة وبالتاريخ الذي ستختتم فيه هذه المراقبة

التعديلات المصادق عليها من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الثانية

في إطار القراءة الثانية والنهائية لمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، كما أحيل من مجلس المستشارين، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وكذا مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، تمت بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب بتاريخ 5 دجنبر 2025 الدراسة والتصويت على المواد التي كانت موضوع تعديلات من طرف مجلس المستشارين والبالغ عددها 31 تعديلا، همت المواد 3، 4، 5 المكررة، 6، 7 و14 المكررة و37 و47 حيث تم التصويت بالأغلبية على هذه التعديلات.

وقد تمت المصادقة من طرف لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، على مشروع قانون المالية لسنة 2026 برمته كما تم تعديله في إطار القراءة الثانية ب 17 صوتا لفائدة المشروع مقابل 8 نواب معارضين، ودون تسجيل أي امتناع عن التصويت على المشروع.

وقد صادق مجلس النواب في جلسة عمومية على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 كما تم تعديله في قراءة ثانية بالأغلبية وذلك بموافقة 80 نائبا، في حين عارضه 25 آخرون، ولم يسجل أي امتناع.

المصدر : مديرية الميزانية

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

شارع محمد الخامس،
الحي الإداري، شالة - الرباط
الهاتف : 08 / 01 75 67 37 5 212+
الفاكس : 26 75 67 37 5 212+
www.**finances**.gov.ma

/financesmaroc

@financesmaroc

مطبعة مديرية الشؤون الإدارية والعامة